وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

تقرير
المراجعة الوطنية الطوعية
مصـــــر ٢٠٢١

حقوق النشر @ ٢٠٢١

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
٩ شارع صلاح سالم , مدينة نصر , القاهرة , مصر

www.mped.gov.eg

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بوسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ الضوئي أو التسجيلي أو غير ذلك، دون إذن مسبق.

تم تطوير هذا التقرير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رؤية 2030
VISION OF EGYPT

معبد إيزيس - جزيرة فيلة - أسوان

photo: © svstrelkov

المحتويات

١.
صفحة ٦

الكلمة الافتتاحية

٢.
صفحة ٨

بيئة تمكين السياسات

٢,١ الإطار الحاكم: تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠

٢,٢ توطين التنمية المستدامة

٢,٣ السياسات المبنية على الأدلة

٣.
صفحة ١٤

منهجية المراجعة

٤.
صفحة ١٧

نحو اقتصاد أكثر مرونة: الإصلاح الاقتصادي في مصر

٤,١ نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح

٤,٢ المرحلة الثانية: الإصلاحات الهيكلية

٥.
صفحة ٢١

التقدم في الأهداف

الهدف ١: القضاء على الفقر
الهدف ٢: القضاء التام على الجوع
الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه
الهدف ٤: التعليم الجيد
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين
الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف ١٣: العمل المناخي
الهدف ١٤: الحياة تحت الماء
الهدف ١٥: الحياة في البر
الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية
الهدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

٦.
صفحة ٧٧

عقد قادم من التنمية: التحديات والطريق إلى ٢٠٣٠

صفحة ٨٣

شكر وتقدير والملاحق

رؤية
2030
VISION OF EGYPT

معبد حتحور - دندرة - قنا

١. الكلمة الافتتاحية

بعد الإطلاق الناجح لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية عام ٢٠١٨، والثناء الذي تلقته مصر خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى من الشركاء والمجتمع الدولي، وجه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي مواصلة التركيز على متابعة التقدم المحرز في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وأن تقدم مصر تقريرها الثالث في عام ٢٠٢١. حيث كان الفريق في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المسئول عن إعداد التقرير الوطني الطوعي قلقًا بسبب قصر الفترة الزمنية نسبيًا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، مما قد يؤدي إلى صعوبات في الإبلاغ عن التطورات المهمة التي حدثت خلال هذه الفترة. ومع ذلك، انتهى الأمر بأن شهدت هذه السنوات الثلاث تغييرات جذرية على المستويين: العالمي، والمحلي.

أما عن المستوى العالمي، فقد كان تفشي وباء كوفيد-١٩ في أواخر عام ٢٠١٩ حدثًا هائلًا بتأثير ممتد جغرافيًا وقطاعيًا غير مسبوق حيث يذكرنا الوباء بترابط وتكامل العالم، وأن لدينا من القواسم المشتركة أكثر من الاختلافات في أوقات الأزمات، وخاصة العالمية، لذا يصبح التعاون الدولي ضرورة وليس ترفًا. وقد ثبت أن التغلب على هذه الأزمة يتوقف على قوة وجودة التعاون بين جميع البلدان ومع المجتمع الدولي. كما علّمنا الوباء بطريقة عملية أن التنمية المستدامة يجب أن تكون الهدف النهائي، وأن مقايضة أحد الأبعاد على حساب الآخر يمكن أن يعرض التنمية للخطر ويهدد البشرية والكوكب.

أما عن المستوى الوطني، فقد كان كوفيد-١٩ عاملاً في تغيير قواعد اللُعبة دون أدنى شك. فمن الصحيح أن الوباء قد أعاق المسار التنموي السريع لمصر، ولكنه أثبت أيضًا أن مصر على المسار الصحيح.

تعد الأولويات الوطنية، مثل: التأمين الصحي الشامل، وتوطين التنمية والإصلاح الهيكلي القطاعي والاعتماد على السياسات القائمة على الأدلة والدور الفعال للدولة، عناصر أساسية في تجاوز الأزمة وضمان التعافي السريع. على الرغم من التحديات التي يفرضها الوباء، حيث ظهرت بعض الفرص مثل: التركيز بشكل أكبر على رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، وتنفيذ إصلاح قطاعي جريء، وزيادة القدرة على المنافسة عالميًا، والاندماج بشكل أفضل في سلاسل التوريد العالمية.

بالنظر إلى هذا الكم الهائل من التغييرات المهمة، فقد كانت مهمة إعداد هذا التقرير مهمة صعبة، ومن الأصعب إيجازه في الواقع، كما أن هناك العديد من القضايا الجديرة بالذكر التي لم تحظَ بنصيبها العادل في هذا التقرير سعيًا للإيجاز. وعلى الرغم من ذلك، فإن سلسلة ورش العمل التي نُفذت مع أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين كانت مفيدة في صياغة التقرير، ليعكس الجهود الهائلة التي تبذلها جميع الأطراف نحو التنفيذ الفعال لخطة ٢٠٣٠. استمرارًا للتقليد الذي تم وضعه في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٨ في مصر باعتماد النهج الموضوعي، لا يوثق هذا التقرير الإنجازات بشكل فحسب، بل يصور أيضًا التحديات في طريق مصر نحو التنمية المستدامة والشاملة، ويختتم بإيجاز عن الطريق إلى الأمام حتى أفق عام ٢٠٣٠.

رؤية
2030
VISION OF EGYPT

النيل كما يرى من القاهرة

photo: © ukrolenochka

٢. بيئة تمكين السياسات

٢,١ الإطار الحاكم: تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠

إيمانًا من الدولة المصرية بأن التنمية المستدامة هي ضمان النمو والتنمية والازدهار لجميع الأجيال القادمة، أطلقت حكومة مصر أول استراتيجية للتنمية المستدامة على الإطلاق: **رؤية مصر ٢٠٣٠** في فبراير ٢٠١٦، وذلك انطلاقًا من التزام مصر بتوفير وضمان حياة جيدة لسكانها، والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالإضافة إلى الأجندة الأفريقية ٢٠٦٣، حيث تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار الحاكم لكل البرامج والمشاريع التنموية التي سيتم تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠. ونظرًا لأن رؤية مصر ٢٠٣٠ هي استراتيجية طويلة الأجل للدولة المصرية وليست استراتيجية لحكومتها، فقد تم إعدادها باتباع نهج تشاركي ومنفتح وشفاف يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين.

وأعقب إطلاق الاستراتيجية إنشاء لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات «اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة»، بقرار لرئيس مجلس الوزراء في عام ٢٠١٧. وتخضع اللجنة لاختصاص مكتب رئيس الوزراء، ويتألف من ممثلين عن ١٧ وزارة وجهة حكومية. حيث إن اللجنة مكلفة بالعمل بشكل تعاوني لضمان أن الدولة المصرية تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة . كما تضمن اللجنة مواءمة الاستراتيجية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة الأممية، حيث تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ هي النسخة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الأممية.

ولتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ على المستوى القطاعي، تم اعتماد استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل للتنمية المستدامة من قبل عدد من الوزارات والهيئات ؛

- المشروع القومي لتنمية الأسرة (٢٠٢١-٢٠٢٣) - تعاون بين عدد من الوزارات والجهات الحكومية .*
- الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة - وزارة السياحة والآثار

إيمانًا بأن الاستراتيجيات هي وثائق حية تعكس التغيرات التي تحدث في الداخل والخارج، **قررت مصر في عام ٢٠١٨ تحديث استراتيجيتها للتنمية المستدامة**، ومن أهم المحركات التي دفعت عمليات التحديث هي (١) ضمان مواءمة أفضل وأكثر صرامة للأهداف الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك (٢) التأكيد على تكامل أبعاد الثلاث للتنمية المستدامة عبر القطاعات. (٣) برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذته الدولة المصرية في عام ٢٠١٦ كان عاملًا مهمًا في عملية التحديث، لضمان تضمين نتائج الإصلاح في الاعتبار خلال عملية التحديث. (٤) بالإضافة إلى أن التحديث يجب أن يتضمن أهم التحديات التي تواجه الدولة، على سبيل المثال لا الحصر؛ الفقر المائي وارتفاع معدل الزيادة السكانية.

كما في النسخة الأولى، شملت عملية التحديث نهجًا تشاركيًا وسلسلة من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين (القطاع العام، والبرلمانيون، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والشباب، والمرأة، ووسائل الإعلام ... إلخ). أجرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مشاورات أولية لدمج مدخلات مختلف أصحاب المصلحة، وكان من المقرر عقد المزيد من المشاورات في يونيو ٢٠٢٠. لكن طرأ متغيران أساسيان، استوجبا مراجعة ثانية لعملية تحديث الاستراتيجية،

أولًا: جائحة كوفيد-١٩ وانعكاساته السلبية على جميع المستويات، لا سيما آثاره على الاقتصاد الوطني والعالمي، والتحديات التي فرضها على الدولة المصرية، لا سيما الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيًا، المتغيرات التي تطرأ على الخريطة الجيوسياسية، عالميًا وإقليميًا، تتطلب استجابة حكومية سريعة واستباقية تنعكس في الاستراتيجيات القطاعية.

* تشمل الوزارات والجهات الحكومية: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الدولة للإعلام، والمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، والمجلس القومي للمرأة، والمركز الديمغرافي بالقاهرة.

تعتمد النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ على **أربعة مبادئ حاكمة**, تضع المواطن في صميم التنمية ومركزها مع ضمان العدالة والإتاحة, إلى جانب نهج المرونة والتكيف الضروري كل ذلك في إطار الاستدامة. وتعتبر هذه المبادئ المظلة الشاملة التي توجه تنفيذ **الأهداف الاستراتيجية الوطنية الستة** التي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المصريين ورفع مستوياتهم المعيشية مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة, وكذلك الوصول إلى اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوع ضمن إطار نظام بيئي متكامل ومستدام؛ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها دون وجود بنية تحتية متطورة وحوكمة وشراكات معززة.

أخيرًا, لتحفيز تنفيذ هذه الأهداف الاستراتيجية الوطنية, تحدد الاستراتيجية مجموعة من **سبعة ممكنات**, هي: توافر البيانات, والتمويل, والتحول الرقمي, والتكنولوجيا والابتكار, والبيئة التشريعية, والقيم الثقافية الداعمة, وإدارة النمو السكاني.

المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

أنشأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠, ليكون الذراع التدريبي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية, حيث تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ التنمية البشرية في صميم أهدافها وأولوياتها, إيمانًا منها بأن رأس المال البشري هو أحد الأصول الأهم التي يجب الاستفادة منها. وبناءً عليه, تم التخطيط للمعهد للقيام بدور نشط ومتميز في تعزيز توجه الدولة لتوسيع استثماراتها في الأفراد, في ضوء المبادئ التوجيهية لرؤية مصر ٢٠٣٠. وتبنى المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة نهجًا جديدًا لإقامة شراكات تدريبية مع أرقى المعاهد الإقليمية والدولية في هذا المجال, ضمن مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تتنوع ما بين المهارات الشخصية إلى الإلمام المعرفي بالتنمية المستدامة, ومبادئ الحوكمة. يهدف المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة إلى تدريب العاملين بالقطاع العام على الموضوعات المتعلقة بالحوكمة والتنمية المستدامة, وكذلك تطوير القواعد المنظمة للتعامل مع مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة, والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين.

٢,٢ توطين التنمية المستدامة

يأتي تحديث رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن العديد من الإجراءات التي تتخذها الدولة لتسريع تحقيق التنمية المستدامة, حيث يتمثل أحد قيود الأهداف الإنمائية للألفية في افتقارها إلى التركيز على بعض المبادئ الشاملة الأساسية. كان من الممكن تحقيق هدف معين على المستوى الوطني مع التغاضي عن العديد من التفاوتات, ولهذا فإن مفهوم «عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب» هو مبدأ لا يتجزأ من أجندة ٢٠٣٠. تعي مصر جيدًا هذا البعد وقد أولت اهتمامًا كبيرًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات لمعالجة التفاوتات الجغرافية, باعتبارها واحدة من العديد من أشكال عدم المساواة التي ينبغي الحد منها.

يشير مصطلح «توطين التنمية» إلى عملية رصد ومراجعة وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني, مع ضمان تنفيذ المبادئ الرئيسة «للنمو الاحتوائي» و «عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب».

تتمتع مصر بعدد كبير من السكان مع تنوع إقليمي عالٍ من حيث الثروات الطبيعية وخصائص القوى العاملة والأعراف والثقافة وجودة المؤسسات والمزايا النسبية ولا شك أيضًا في الفجوات التنموية. على الرغم من بذل بعض الجهود خلال السنوات الماضية لتنمية المناطق المتخلفة, إلا أنها كانت متفرقة وغير فعالة في كثير من الأحيان. وبالتالي, لا تزال هناك اختلافات تنموية كبيرة بين المناطق/ المحافظات. والجدير بالذكر أن المحافظات المتأخرة عن الركب تختلف من حيث الفجوات التنموية. وهذا يتطلب استراتيجيات وخططًا مصممة خصيصًا لسد هذه الفجوات.

بالنظر إلى هذه الحقائق, بدأت الدولة المصرية في الاعتماد بشكل أكبر على التوطين كركيزة أساسية لجهودها التنموية, وهو ما يتضح من خلال ما يلي:

(أ) مؤشر التنافسية المحلية:

منذ عام ٢٠١١ ولمدة أربع سنوات, تدهور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومع التحسن الكامل في حالة الاستقرار السياسي والتنفيذ الناجح للبرنامج الوطني للإصلاحات منذ عام ٢٠١٦ (يرجى الاطلاع على القسم ٤.١ لمزيد من التفاصيل), أظهر ترتيب مصر في المؤشر تحسنًا جيدًا. ومع ذلك, فإن هذا المستوى وسرعة التحسن ليست مرضية بالنظر إلى تطلعات مصر الطموحة. بالتفكير المبتكر والاسترشاد بالنهج من القاعدة إلى القمة, ولدت فكرة إنشاء مؤشر التنافسية على مستوى المحافظات المصرية. وقد أيدت هذه الفكرة ثلاث مؤسسات: المجلس الوطني المصري للتنافسية (منظمة غير حكومية), ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية, ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

من المتوقع أن يكون هذا المؤشر أداة لتحسين مركز مصر في مؤشر التنافسية العالمي من خلال زيادة الإنتاجية على المستوى المحلي وتعزيز فعالية المؤسسات المحلية مما يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي, ومن ثم يخدم هدف الوصول إلى النمو الشامل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب, وذلك من خلال:

- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات.
- تحديد ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة.
- تحفيز المحافظات على تحسين أدائها التنافسي من خلال:
  - خلق بيئة إيجابية لتعزيز القدرة التنافسية للمحافظات المختلفة.
  - توجيه موارد إضافية للمحافظات المهمشة والفئات الأكثر ضعفًا.

(ب) تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات:

لأول مرة في مصر والمنطقة، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٧ تقريرًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المختلفة، كما تهدف إلى تحديث هذه التقارير سنويًا لتوثيق التقدم المحرز في مختلف المحافظات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تستهدف هذه التقارير:

١. تقديم لمحة عامة عن الوضع الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات من خلال تحديد وقياس وتحديث قيم ٣٢ مؤشرًا لـ ١١ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة بناءً على توافر البيانات، لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المختلفة.

٢. استخدام هذه البيانات بشكل استراتيجي لتسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وتصميم وتنفيذ التدخلات المناسبة: (البرامج والسياسات والتدابير) لزيادة تحسين أداء الحكومات المحليةوتسريعتنفيذأهدافالتنميةالمستدامة.

٣. مقارنة وترتيب أداء كل محافظة تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

بجانب تقديم هذه التقارير لتقييم موضوعي عن موقف أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، ستدعم أيضًا تحديد الفجوات التنموية الفريدة في كل محافظة. ثم تقوم السلطات المحلية في كل محافظة بتصميم خططها لتوجيه الموارد للتعامل بفعالية مع تلك الفجوات. ومع مراقبة المؤشرات وتقييمها بمرور الوقت، سيسهل تقييم أداء السلطات المحلية في جهودها التنموية وبالتالي تحسين المساءلة وتعزيز الحوكمة.

أظهر إعداد هذه التقارير بوضوح التحديات الرئيسة بما في ذلك توافر البيانات وجودتها، وكذلك الوعي بالتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ولمواجهة هذه التحديات، توجه الدولة المصرية جهودها نحو رفع مستوى الوعي حول التنمية المستدامة في مختلف المحافظات وتطوير القدرات على المستوى المحلي وخاصة في مجال جمع البيانات ومعالجتها. ويتم تحقيق ذلك من خلال التدخلات التالية؛ تشكيل فرق مسئولة عن متابعة وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوزارات والمحافظات المختلفة، وتصميم برامج تدريب وبناء قدرات للعاملين لتمكينهم من أداء مهمتهم، لا سيما في مجال جمع البيانات وتحليلها، وبالإضافة إلى إطلاق مبادرة **«كن سفيرًا للتنمية المستدامة»** التي تشمل تدريب ١٠٠٠ شاب، كمرحلة أولى، على الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ودعمهم في الدعوة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل مجتمعاتهم المحلية.

(ج) معادلة الاستثمار على مستوى المحافظة:

يتم تعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ بشكل أكبر من خلال اعتماد المعادلة المحلية لتخصيص الاستثمار، وهي عملية قائمة على معادلة حسابية لتخصيص الاستثمار على المستوى المحلي للمحافظات الـ ٢٧، التي تم تطويرها في عام ٢٠١٨. حيث تتم إدارة هذه العملية من قِبل لجنة مشتركة بين مجموعة من الوزارات برئاسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.*

إن تخصيص الأموال بطريقة عادلة وموضوعية باتباع مجموعة من المعايير المعلنة مسبقًا هو جزء من جهود الحكومة لتحسين كفاءة إدارة الاستثمار العام، وتعزيز المساواة والإنصاف بين المحافظات، وكذلك تعزيز مفهوم اللامركزية على مستوى الدولة إلى جانب تأثير المعادلة الواضح في تعزيز الشفافية في تخصيص الاستثمارات العامة، فإنها أيضًا تمكن المحافظات من توقع حصتها في الاستثمار كل عام، وبالتالي تكون أكثر قدرة على التخطيط الاستراتيجي لمشاريعها.

وتستند المعادلة إلى أربعة عوامل تم اختيارها، لتعكس حالة التنمية في كل محافظة وتلتقط أية فجوات تنموية؛

(١) عامل تسوية، يمثله متوسط الاستثمار للسنوات الثلاث الماضية المخصص للمحافظة.** **(٢)** عامل السكان في كل محافظة باعتبار نصيب المحافظة من إجمالي عدد السكان؛ تم تصميمها لجعلها مقعرة فيما يتعلق بحصة السكان. **(٣)** عامل يمثل معدل الفقر في المحافظة باعتبار نسبة الفقراء في المحافظة كنسبة من إجمالي الفقراء في مصر، **(٤)** وأخيرًا عامل يحدد ما إذا كانت المحافظة حدودية.

نتيجة لتطبيق هذه المعادلة، أظهر تخصيص نصيب الفرد من الاستثمار المحلي بين المحافظات تقاربًا يدل على توزيع أكثر إنصافًا للاستثمار، وفي الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما تم تطوير المعادلة بحيث يتم تحديد الأموال المخصصة للمناطق المحلية.

*يضم تشكيل اللجنة ممثلين عن وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومي وثلاثة خبراء في التمويل المحلي والتنمية.

**سوف يتلاشى هذا العامل بمرور الوقت مع استمرار النظام الجديد المبني على المعادلة.

(د) مبادرة حياة كريمة:

مبادرة حياة كريمة هي دليل على الالتزام السياسي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المحافظات المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال تلبية احتياجات القرى الأكثر ضعفًا والأكثر فقرًا. المبادرة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٩ بهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر فقرًا، خاصة في صعيد مصر، وكذلك المناطق الريفية المهمشة. إن تحقيق هذا الهدف يستلزم سد الثغرات التنموية في المحافظات، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، من خلال تبني سياسات مبنية على الأدلة، في نهج متكامل وشامل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تم تنفيذ المبادرة على مراحل متعددة بتكلفة إجمالية قدرها ٣٢ مليار دولار أمريكي. وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة في حوالي ٥٠٠٠ قرية من القرى الأكثر فقرًا في مصر (تمثل حوالي ٥٠% من إجمالي السكان المصريين) في غضون ثلاث سنوات، وذلك من خلال تجديد البنية التحتية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات اللائقة وكذلك مساعدة العمالة وتمكين المرأة.

وتأتي هذه المبادرة تأكيدًا على رغبة الدولة في تبني النهج التشاركي حيث يشارك المواطنون في مرحلة تحديد الاحتياجات بينما تشارك جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل كبير في تنفيذ ومراقبة أنشطتها لتوحيد جهودها وضمان التكامل.

التحول من خطة المواطن إلى مشاركة المواطن

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية «خطة المواطن» لعامين متتاليين (٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠) التي تستهدف تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، وضمان حق المواطن في أن يكون على دراية بخطة التنمية المستدامة السنوية لمصر.

تم تطوير «خطة المواطن» على أساس قاعدة بيانات التخطيط المبنية على الأدلة ومؤشرات الأداء لجميع مجالات التنمية في ٢٧ محافظة في مصر لسد الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة.

تُنشر «خطة المواطن» على موقع الوزارة الإلكتروني، متضمنة معلومات مفصلة عن الاستثمارات التي تخصصها الحكومة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة. كما تسلط الضوء على أبرز ملامح الخطة على المستوى الوطني والمؤشرات الاقتصادية الأساسية لكل محافظة. «خطة المواطن» تمكن المواطنين من مراقبة المشاريع المنفذة لكل محافظة ومدينة وقرية لدمج الأفراد في مرحلتي التخطيط والمتابعة.

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق «شارك ٢٠٣٠» وهو تطبيق للهاتف المحمول ينشر خطط المشروعات التي تقوم بها الدولة وذلك لإدماج المواطنين في تصميم الخطة الاستثمارية ومراقبة عملية التنفيذ ومؤشرات قياس الأداء للمشروعات.

٢,٣ السياسات المبنية على الأدلة

تعتمد ملاءمة السياسات الحكومية على قدرتها على التعامل بفعالية مع التحديات والمشاكل المطروحة، تتمتع السياسات بفرصة أفضل لتكون فعالة عندما تستند إلى الأدلة والتحليل الكمي. في الآونة الأخيرة، كان هناك تركيز واضح للغاية على استخدام البحوث القائمة على الأدلة لتوجيه السياسات. الشرط الأساسي للسياسة القائمة على الأدلة هو توفير بيانات دقيقة ويسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب. في الواقع، يتم استثمار جهود وموارد كبيرة في تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وتعزيز جودة البيانات. ومن الأمثلة البارزة على هذه الجهود إطلاق أول نظام إلكتروني لاستخراج بيانات الحسابات القومية في مصر. نظرًا لأهمية بيانات الحساب الوطني بمكوناته المختلفة بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود سلسلة زمنية طويلة لمتغيرات الحساب الوطني، فقد حرصت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على إطلاق هذه البوابة لتوفير هذه البيانات المهمة لجميع أصحاب المصلحة.

ومما لا شك فيه، أن الدولة بحاجة إلى دعم فني من شركاء التنمية للمتابعة و الدفع نحو تصميم وتنفيذ سياسة قائمة على الأدلة. ومن ثم فإن الدولة المصرية تشجع وتدعم دائمًا البحوث الكمية التي لها آثار سياسية واضحة المعالم. مثال على ذلك فإن معدل الفقر الذي كان في ارتفاع حتى خلال فترات النمو المرتفع قد انخفض لأول مرة منذ ٢٠ عامًا في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٩.٧ % مقارنةً بـ ٣٢.٥ % في عام ٢٠١٨ (المزيد من التفاصيل في الهدف الأول). وقد ساهم التركيز على المحددات الرئيسة للفقر في مصر والتي تم الكشف عنها من خلال بحث كمي بالتعاون مع اليونيسيف نُشر عام ٢٠١٩، في انخفاض معدلات الفقر.

عندما ضربت جائحة كوفيد-١٩ مصر والعالم، كان من الضروري فَهم الوضع بقدر الإمكان ودراسة أوجه ومدى تأثير الأزمة

محددات الفقر في مصر

كان من الضروري للدولة المصرية أن تفهم الطبيعة المعقدة للفقر ومحدداته من أجل تصميم سياسات لوضع حد لكسر حلقة الفقر المستمر. لتحقيق هذه الغاية، تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع اليونيسف وباستخدام بيانات من مسح دخل وإنفاق الأسرة واتباع منهجية تستند إلى Dang et al (٢٠١١) لفهم كيفية ومسببات وقوع الأسر في دائرة الفقر والخروج منها.

أظهرت النتائج أن هناك عوامل إيجابية تزيد من فرص **عدم الانزلاق للفقر / الخروج من الفقر** وهي:

- الأسر التي تعولها إناث أقل احتمالاً للانزلاق إلى الفقر مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال.
- العمالة الرسمية والشركات الصغيرة تحمي من الانزلاق إلى الفقر.
- وجود أي عمل يقلل من احتمالية وقوع الأسرة في الفقر: زيادة ١% من أصحاب الدخل داخل الأسرة يقلل من احتمالية الوقوع في براثن الفقر.
- المناطق الريفية: الأسر في المناطق الريفية أكثر احتمالاً لأن تفلت من الفقر من تلك الموجودة في المناطق الحضرية خلال العامين الماضيين.
- الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة): الأسر ذات مستفيد واحد على الأقل من برنامج تكافل وكرامة أقل احتمالاً للسقوط من الفئات الضعيفة إلى الفقر.

كما أظهرت النتائج أن هناك عوامل سلبية مهمة تزيد من فرص **الوقوع في الفقر** وهي:

وجود أطفال معالين: ترتبط النسبة المئوية للأطفال دون سن ١٨ عامًا الموجودين في الأسرة باحتمال أكبر للوقوع في حالة فقر أسوأ.

الطابع غير الرسمي: يزيد عدد العاملين غير الرسميين بأجر من احتمالية السقوط من حالة غير الفقراء إلى حالة الفقراء.

التأمين الصحي: ترتبط زيادة نسبة أفراد الأسرة الذين ليس لديهم تأمين صحي بزيادة ملحوظة في احتمالية الوقوع في الفقر.

على القطاعات الاقتصادية وفئات الدخل المختلفة والقطاع الخارجي والقطاع الحكومي. وفي الواقع، عملت الدولة المصرية من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع العديد من شركاء التنمية ومراكز الفكر لتقييم الوضع المتطور وبناء السيناريوهات المحتملة بناءً على طول المدة الزمنية للوباء ودرجة تدخل الدولة.* كانت هذه الأنواع من الدراسات مفيدة للغاية ليس فقط لقياس تأثير الأزمة، ولكن أيضًا لتصميم سياسات مناسبة لحماية السكان المصريين من انتشار الوباء، والتخفيف من آثاره السلبية المختلفة وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات.

إلى جانب التأثير المباشر للاعتماد على السياسة القائمة على الأدلة من حيث زيادة فعالية السياسات المطبقة، فقد عزز هذا الاتجاه بشكل كبير الحكم الرشيد في مصر من خلال كونه أكثر شفافية من حيث تحسين عملية الوصول إلى البيانات. بالإضافة إلى ذلك، أدى التعاون مع المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والمراكز البحثية ذات السمعة الطيبة إلى زيادة مصداقية الدولة وسياساتها وهو أمر أساسي لفعالية السياسات الحكومية.

الدولة المصرية عازمة على زيادة نطاق السياسة القائمة على الأدلة لتكون أساسًا لصنع القرار وصياغة السياسات في مصر. وهذا يتطلب خبراء متميزين في جميع الجهات الحكومية قادرين على إجراء دراسات تحليلية باستخدام أحدث التقنيات والنمذجة الكمية. ستكون المساعدة الفنية سواء من وكالات الأمم المتحدة أو شركاء التنمية الآخرين حافزًا مهمًا لتحقيق هذا الهدف لتعزيز رؤية مصر وأهدافها الاستراتيجية.

* صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي لبحوث الأغذية والسياسات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا UN-ESCWA ووحدة المعلومات الاقتصادية EIU هي أمثلة قليلة للتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مسجد السلطان حسن

photo: © wirestock

٣. منهجية المراجعة

استندت عملية إعداد هذا التقرير إلى نهج «المجتمع بكامله»، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، والبناء على الملكية المجتمعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات. كان وجود شعار واضح مفاده أن "**التقرير الوطني الطوعي تقرير وطني وليس تقريرًا حكوميًا**" هو المبدأ التوجيهي خلال الخطوات المختلفة للعملية.

على غرار المراجعة الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٨، اتبعت مصر هذا العام نفس هيكل المتابعة وتقييم التقدم الوطني في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومع ذلك، تم تسليط الضوء بشكل أكبر على الأهداف محل التركيز في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠٢١؛ وهي الأهداف ١ و٢ و٣ و٨ و١٠ و١٢ و١٣ و١٦ و١٧. التحليل النوعي المعتمد إلى حد كبير على مدخلات أصحاب المصلحة المختلفين، والتحليل الكمي الشامل الذي يمثل جزءًا أساسيًا من التقييم، يشكلان معًا مراجعة كل هدف. وبالتالي يضمن هذا الهيكل تصوير وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر بشكل دقيق وموضوعي. ساعد التنسيق هذا العام مع أصحاب المصلحة في توسيع المراجعة من وجهة نظر القطاعات المختلفة، وبالتالي تعزيز مراقبة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

عملية الإعداد التشاركية:

تم الحفاظ على النهج التشاركي المتبع في عمليات الإعداد والتحديث لاستراتيجية التنمية المستدامة كما هو موضح في القسم ٢،١ والتأكيد عليه أثناء إعداد تقرير هذا العام.

تمت عملية الإعداد بقيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفتها الكيان الرئيس المسئول عن تنسيق ورصد الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في مصر من خلال تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية: رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك تترأس الوزراة الأمانة الفنية للجنة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر. وضعت وزارة التخطيط خطة إشراك أصحاب المصلحة لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ على وجه التحديد، الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان وشركاء التنمية الدوليين.

المؤسسات الحكومية والعامة:

مثلت اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال هذه الاستعدادات مورداً أساسياً لمراجعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يسرت المشاورات مع الجهات الحكومية، من خلال عقد اجتماعات افتراضية متعددة مع أعضاء الأمانة الفنية، بالإضافة إلى وحدات التنمية المستدامة وفرق العمل التي تم إنشاؤها سابقًا في الجهات الحكومية المختلفة. وقامت الجهات الحكومية، وتحديدًا وحدة التنمية المستدامة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بإثراء التقرير الوطني بالمعلومات والبيانات والأرقام الفنية القيمة التي تشكل العمود الفقري لتحليل الأهداف. وبالمثل، شارك أعضاء البرلمان في إيصال صوت مختلف المجموعات وأخذ مدخلاتهم في عين الاعتبار خلال عملية الإعداد.

المجتمع المدني والقطاع الخاص

يهدف التقرير إلى تلخيص المساهمة النشطة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على أرض الواقع وبالقرب من الناس في جميع أنحاء البلاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. تم التواصل مع ثلاثة وخمسين منظمة غير حكومية من أجل المشاركة في هذه العملية مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي وتمثيل المحافظات وتنوع الخبرات.

وكذلك تسليط الضوء على الجهود الكبيرة التي يبذلها القطاع الخاص سواء من خلال مشاريع أو دراسات أو مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات. وتم إشراك القطاع الخاص إلى حد كبير من خلال التشاور مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في مصر ووصل العدد إلى ست وأربعين شركة في المجالات المختلفة.

شركاء التنمية الدوليين:

أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين, هم المنظمات الدولية وشركاء التنمية الذين قدموا الدعم الفني المستمر وبناء القدرات للفرق المسئولة عن إعداد التقرير الوطني الطوعي ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة, إلى جانب تزويد وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالمعلومات والبيانات لإكمال الصورة الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر.

آليات المشاركة:

تطلب هذا العام خلق منصات جديدة وكافية لمشاركة أصحاب المصلحة التي كانت رقمية بشكل أساسي باستخدام منصات افتراضية, لمواجهة التحديات التي فرضها واقع وباء كوفيد-١٩

بعد سلسلة المشاورات العامة الافتراضية التي تشرح العملية لأصحاب المصلحة المعنيين, تم إجراء توثيق فعال لهذه المشاورات من خلال إرسال نموذج مخصص لتوجيه مساهمات كل منها. يهدف هذا النموذج إلى تسجيل المبادرات المنفذة على أرض الواقع, وروابطها المتبادلة مع مختلف أهداف التنمية المستدامة, والنتائج والتحديات التي واجهتها, والتي تم دمجها بعد ذلك في التقرير. تعتبر هذه الخطوة مهمة لضمان فعالية توثيق هذه المشاورات وبالتالي تساهم مدخلات أصحاب المصلحة في تعزيز تحليل الأهداف, لا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩.

بعد ذلك, تم تطوير الآلية لتكون أكثر مؤسسية لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين من خلال إنشاء منصة تفاعلية افتراضية من خلال الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية, حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة تقديم مساهماتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيستمر استخدام آلية المشاركة هذه من أجل المشاركة المستقبلية لأصحاب المصلحة في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠, بما يتجاوز استعدادات المراجعة الوطنية الطوعية.

رؤية 2030
VISION OF EGYPT

برج القاهرة

photo: © superstarphoto

photo: © superstarphoto

٤. نحو اقتصاد أكثر مرونة: الإصلاح الاقتصادي في مصر

٤,١ نتائج المرحلة الأولى من الإصلاح

كما هو مذكور في التقرير الوطني الطوعي لمصر لعام ٢٠١٨, فقد شرعت مصر في عام ٢٠١٦ في برنامج جريء محلي الصنع لتحقيق الاستقرار في أساسيات الاقتصاد المصري وتقديم عدد من الإصلاحات الهيكلية المحورية. وقد نجح البرنامج في وضع مصر على منصة انطلاق من أجل التنمية المستدامة والشاملة كما أظهرت الأساسيات الرئيسة اتجاهات واعدة للغاية. حيث ارتفع نمو الناتج الحقيقي من ٢.٩% في ٢٠١٤/٢٠١٣ ليسجل **٥.٣%** و**٥.٦%** في ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي. وتراجعت البطالة إلى **٧.٥%** في ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنةً بـ ١٣.٣% في ٢٠١٤/٢٠١٣. كما أدى ضبط أوضاع المالية العامة وتحسين أنظمة الدعم التي تستهدف بشكل خاص دعم الطاقة والتنفيذ الناجح لضريبة القيمة المضافة وتدابير توسيع القاعدة الضريبية إلى الحد من عجز الميزانية الحكومية من ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى **٨.٢%** في ٢٠١٩/٢٠١٨. كان هذا التطور مدفوعًا بالتحسن الرئيسي في الميزان الأولي الذي تحول من عجز غير مستدام بنسبة ٣.٩% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى **فائض كبير بنسبة ١.٩%** في ٢٠١٩/٢٠١٨. حيث نجحت السلطة النقدية في احتواء الضغوط التضخمية والتوقعات الناتجة عن انخفاض ما يقرب من ١٠٠% في قيمة الجنيه المصري، مما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى ٢٤.٤% في ٢٠١٧/٢٠١٦ ليخضع للحد الأدنى للهدف الذي أعلنه البنك المركزي المصري*.

نتيجة المقومات القوية واستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، حصد القطاع الخارجي نجاحًا مثل تحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير ليسجل فائضًا قدره **١٢.٧٩ مليار دولار** في ٢٠١٨/٢٠١٧. وانعكس التحسن في ميزان المدفوعات حيث رفع الاحتياطيات الدولية من مستوى منخفض بلغ ١٦.٧ مليار دولار في ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى **٤٤.٣ مليار دولار** في ٢٠١٨/٢٠١٧.

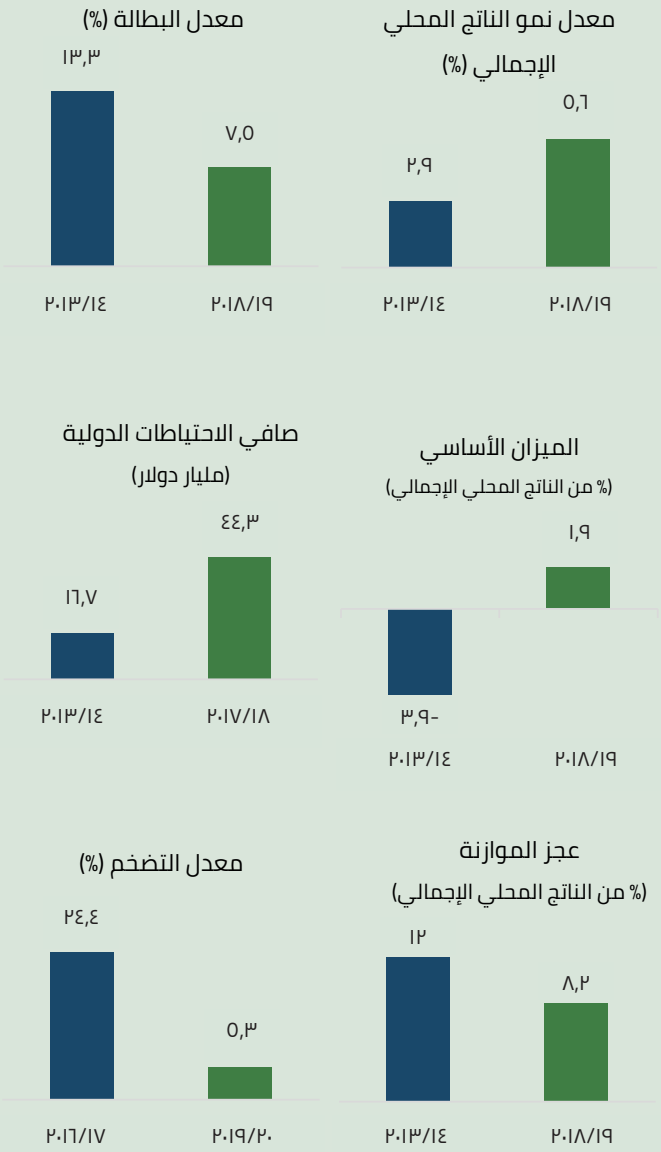

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

* كان مستهدف التضخم الذي أعلنه البنك المركزي المصري هو نطاق ٩% +/- ٣ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من نجاح هذه المرحلة من الاستقرار والإصلاح، كانت الدولة المصرية مصرة على مواصلة مسار الإصلاح من خلال التركيز على جانب العرض أو الجانب الحقيقي للاقتصاد. وكان لمصر تاريخ طويل من التردد خاصة عندما يتعلق الأمر بالإصلاح الهيكلي، وقد نتج عن ذلك نوبات متكررة من الأزمات أعقبتها برامج لتحقيق الاستقرار مصحوبة ببعض الإصلاحات (كما هو موضح في الرسم البياني التالي). لكسر هذه الحلقة المفرغة. وبدءًا من عام ٢٠١٩، دخلت الدولة المصرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصميم برنامج إصلاح هيكلي قطاعي طموح.

لسوء الحظ، ضربت جائحة كوفيد-١٩ العالم في عام ٢٠١٩ مما أدى إلى ركود عالمي غير مسبوق، تسبب بدوره في فوضى اقتصادية وصحية غطت العالم بأسره. كان رد فعل الدولة المصرية سريعًا عبر سلسلة من السياسات وحزمة تحفيز بقيمة **١٠٠ مليار جنيه مصري** (٦.٤ مليار دولار أمريكي أو ما يقرب من ٢% من الناتج المحلي الإجمالي). تستند هذه السياسات الاستباقية إلى ثلاثة مفاهيم: **الحماية والتخفيف والمرونة**، حيث تم تصميم السياسات لحماية جميع السكان من الوباء وخاصة الفئات الأكثر ضعفًا، والحد من انتشاره؛ للتخفيف من الصدمة السلبية التي ألحقت بمعيشة ملايين المصريين عبر القطاعات الاقتصادية والمناطق، ولجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة هذه الصدمة أو أية صدمات أخرى في المستقبل.

منذ بداية الوباء، كانت الدولة المصرية على اتصال وثيق بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومراكز الفكر لتحليل الوضع المتطور وقياس آثاره داخليًا وخارجيًا بموضوعية وشفافية تامة. جعلت الطبيعة الفريدة للأزمة من حيث عمقها ونطاقها دراسة الموقف الحالي صعبة للغاية، حيث إن دراسة مسار العمل المستقبلي أصبحت عملية تخمينية، وليست عملية تنبؤ محددة.

وبالإشارة إلى الفقرة ٢.٣ فقد التزمت الدولة المصرية بالسياسة القائمة على الأدلة، حيث تعاونت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع العديد من المؤسسات الدولية من خلال تبادل البيانات ووضع السيناريوهات، مما ساعد الحكومة والسلطة النقدية على التدخل من خلال سياسات استباقية وتمهيد الطريق للتعافي السريع.

أنتج كوفيد-١٩ جوًا مليئًا بالمخاطر وعدم اليقين، ومن هنا كان لابد من التواصل مع جميع الأطراف المعنية وتعريفهم بالإجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة المصرية للتعامل مع تطورات الوضع بطريقة سريعة وشفافة. لتحقيق هذه الغاية، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ مرصد إجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد. توفر هذه الأداة قاعدة بيانات مجمعة ومحدثة لجميع السياسات التي اتخذتها الدولة استجابة للأزمة. لسهولة الرجوع والبحث، يمكن للمستخدم البحث والتصفح حسب المجالات المختلفة، مثل: التاريخ، والمستفيد (مثل قطاع الصحة، وقطاع السياحة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء)، وأهداف التنمية المستدامة، وعن طريق الجهة المنفذة أو المسئولة.

وقد ساعدت سرعة هذه السياسات إلى جانب التنسيق الفعال بين التدابير المالية والنقدية بمساعدة عمليات التنبؤ والتقييم مع شركاء التنمية على أساس سياسة قائمة على الأدلة في تخفيف الآثار السلبية للوباء، ومع ذلك لا ينبغي لأحد أن يغفل تأثير الأوضاع الاقتصادية المستقرة. فكما هو موثق في بداية القسم، فإن التنفيذ الناجح لبرنامج تحقيق الاستقرار والمرحلة الأولى من الإصلاح قد وضع الاقتصاد المصري على أرضية صلبة، تمكنه من التغلب على الآثار المدمرة التي طال أمدها للوباء. ومن ثم، لا ينبغي أن نتفاجأ بمرونة الاقتصاد المصري الذي سجل نموًا حقيقيًا إيجابيًا بنسبة ٣.٥٧% في ٢٠٢٠/٢٠١٩ ونموًا متوقعًا بنحو ٢.٨% في ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما يجعل مصر الأفضل أداءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبين الاقتصادات الناشئة.

وعلى الرغم من الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها السلطات المالية والنقدية لامتصاص الآثار السلبية للأزمة , إلا أنه من الجدير بالذكر أن الحكومة والبنك المركزي لم يلجأوا إلى سياسات التراخي، وقد أظهرت جميع الأساسيات الاقتصادية مدى الانضباط، حيث بلغ عجز الحكومة الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨% في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مع فائض أولي قدره ١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي. وظل معدل التضخم منخفضًا للغاية بمتوسط ٥.٣% في ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو رقم أقل من النطاق الأدنى لهدف التضخم الذي أعلنه البنك المركزي (٦%)*.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

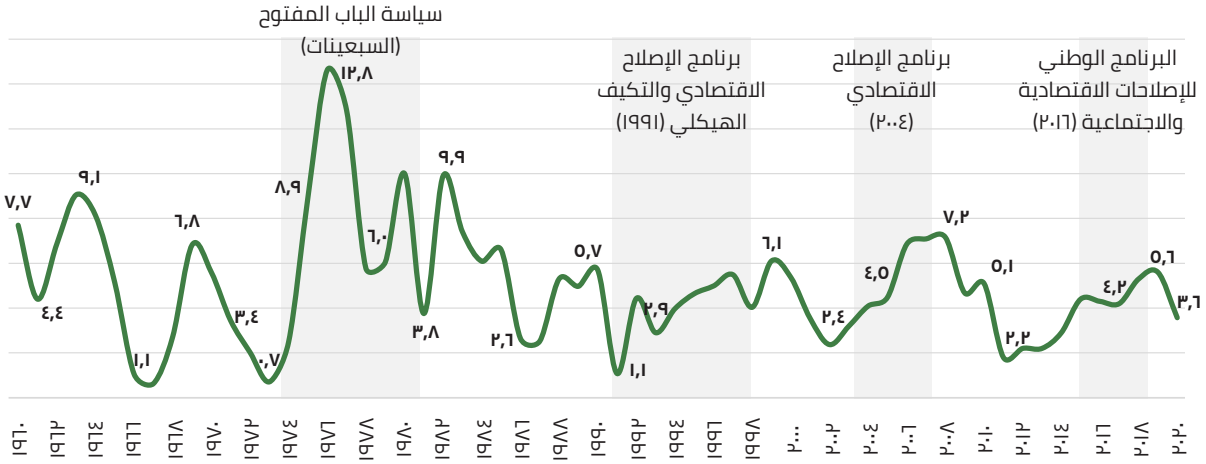

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

* بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، قامت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي بتعديل نطاق التضخم ليكون ٧% +/- ٢ في المتوسط بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

٤,٢ المرحلة الثانية: برنامج الإصلاحات الهيكلية

استمرارًا للإصلاحات الطموحة والناجحة التي نفذتها الدولة المصرية في برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٦، والتي مهدت الطريق لاقتصاد أقوى وأكثر مرونة في مواجهة الأزمات املعالمية، كانت المجموعة الثانية من الإصلاحات التي أطلقت عام ٢٠٢١ ضرورية لضمان التحرك بخطوات ثابتة وقوية نحو اقتصاد مصري متنوع وقادر على المنافسة. ويأتي البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية كمرحلة ثانية، تتكون من مجموعة واسعة من الإصلاحات الجذرية والموجهة جيدًا على المستويين الهيكلي والقانوني، وتهدف إلى تحقيق نمو متوازن وأخضر وشامل.

تم تطوير هذا البرنامج بنهج تشاركي، حيث تعاون العديد من ممثلي المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين والبرلمانيين والقطاع الخاص والجهات الحكومية لوضع أهداف وتدابير شاملة لتنفيذ الإصلاحات لجميع الركائز والقطاعات. علاوة على ذلك، تم تصميم البرنامج بطريقة تضمن مواءمته مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠. وبناءً على ذلك، يهدف البرنامج إلى زيادة مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على استيعاب الصدمات الخارجية والداخلية، وتعزيز فرص العمل والتوظيف، وتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أكثر إنتاجية قائم على المعرفة مع أقصى قدر من المزايا التنافسية.

لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، يجسد البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في مصر تدابير شاملة قصيرة المدى ومتوسطة المدى في خمسة أنظمة:

١. النظام الديموغرافي والخصائص السكانية
٢. الأنظمة المالية
٣. الأنظمة اللوجستية
٤. الأداء الحكومي
٥. الأنظمة التشريعية

ولضمان التنفيذ الناجح، تم تطوير الإطار التنفيذي للبرنامج، ليتميز بالديناميكية والشمولية والاعتماد المتبادل، فضلاً عن كونه قائمًا على الأدلة وقابل للقياس.

والأهم من ذلك، تم وضع آلية حوكمة للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في مصر للتركيز على جوانب معينة، مثل مشاركة جميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل البرنامج، فضلاً عن ضمان عملية مراقبة وتقييم شاملة وشفافة للبرنامج. وعليه، تم تشكيل **اللجنة العليا للإصلاحات الهيكلية** برئاسة رئيس مجلس الوزراء، بأمانة فنية ومجموعات عمل متخصصة لمتابعة تنفيذ البرنامج ونشر تقارير دورية عن تقدمه، وذلك بالاعتماد على الاستخدام الديناميكي لمجموعة من الإجراءات الواضحة، ومؤشرات أداء كمية ونوعية محددة.

يعتبر البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في مصر أحد التروس الرئيسة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة والتحول إلى الاقتصاد الرقمي والأخضر، وتعتمد الركيزة الرئيسة للبرنامج على توسيع الوزن النسبي لثلاثة قطاعات رائدة - **التصنيع والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**. تم اختيار هذه القطاعات الرائدة وفقًا لمعايير محددة، وهي: إمكانات نموها العالية، والوزن النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وقابلية التوظيف، والروابط القطاعية، وميزة التنافسية الدولية، والإمكانيات العالية لتوليد القيمة المضافة. وتتمثل أهم الركائز الداعمة للبرنامج في: (١) تحسين كفاءة سوق العمل والتعليم والتدريب التقني والمهني، (٢) تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، (٣) رفع مستوى حوكمة وكفاءة المؤسسات العامة، (٤) تعزيز الشمول المالي، وتسهيل الوصول إلى التمويل، (٥) تعزيز رأس المال البشري (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

تم التخطيط للبرنامج ليتم تنفيذه بالكامل على مرحلتين؛ تمتد المرحلة الأولى (قصيرة الأجل) على مدار ١٨ شهرًا من تاريخ البدء، بينما تمتد المرحلة الثانية (متوسطة الأجل) من ١٨ إلى ٣٦ شهرًا. مع تنفيذ البرنامج، تهدف الدولة إلى الوصول إلى أهداف كمية محددة في مؤشرات الاقتصاد الكلي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، على النحو التالي: من المتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى **٦-٧%**، ومعدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى **٢٠%** على الأقل، والصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى **١٠%** (±١)، أي ضعف ما كانت عليه في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما تهدف الدولة إلى زيادة حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات بنسبة **٢٠%** سنويًا، مع تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يبلغ **٣-٥ مليارات دولار أمريكي**. وأخيرًا، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل تضخم يبلغ **٧%** (±١.٥)، مع خفض معدل البطالة إلى **٧.٥%** (±١)، وزيادة معدل المشاركة في القوى العاملة (خاصة من النساء)، وتحسن في مؤشر جودة العمالة.

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

منارة الإسكندرية

photo: © midosemsem

0. التقـدم في الأهـداف

يعرض هذا الفصل التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل من الأهداف السبعة عشرة. حيث يقدم تحديثًا للتقدم المحرز في كل من المؤشرات الكمية والجهود المستمرة التي تبذلها الدولة المصرية جنبًا إلى جنب مع مختلف أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص نحو التنمية المستدامة مع عرض التحديات أينما أمكن. الفصل مدعوم ببيانات رسمية وحقائق وأرقام خاصة بكل هدف.

يبدأ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة **بجدول المؤشرات الرئيسة** الذي يُظهِر أحدث بيانات متاحة مقارنةً ببيانات سابقة, في أغلب الأحيان لعام ٢٠١٨, وذلك لإبراز التقدم المحرز منذ آخر مراجعة وطنية لمصر. إذا توافقت المؤشرات في الجدول مع مؤشرات الأمم المتحدة المحددة ضمن «إطار المؤشرات العالمي لأهداف وغايات التنمية المستدامة», فيتم الإشارة إلى رقم المؤشر الأممي في العمود الأول.

وفقًا لجدول المؤشرات الرئيسة, يتم سرد **التقدم نحو تحقيق الهدف** ويوضح التغيير في المؤشرات المختلفة مع دمج التطورات والأطر وجداول الأعمال الأخيرة ذات الصلة فيما يتعلق بالهدف.

ثم يتم تناول **جهود الدولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة** بتسليط الضوء على أبرز البرامج والمبادرات والاستراتيجيات والتدخلات على أرض الواقع . في الأهداف ذات التحديات الرئيسة, يتم استعراض تلك التحديات للفت الانتباه في الأهداف ذات التحديات الرئيسة.

في ضوء الاعتراف بأهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة, تم تخصيص قسم لعرض أمثلة عن **الشراكات المختلفة من أجل تحقيق كل هدف**, بناءً على المشاورات المختلفة المذكورة سابقًا والتي جرت في عملية إعداد المراجعة الوطنية الطوعية. يعرض هذا القسم الجهود الميدانية والمبادرات التي تقودها جهات فاعلة غير حكومية سواء بالتعاون مع الدولة أو بمفردها.

كما تم التشاور مع العديد من الشركاء والخبراء في القسم الأخير: **تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة**. يتناول هذا القسم تأثير الوباء على التقدم المحرز, فضلاً عن سياسات الحكومة والاستجابة السريعة للتخفيف من حدة الأزمة. كما هو مذكور في القسم ٤.١, يمكن الرجوع لجميع السياسات التي اتخذتها الدولة استجابةً للوباء في مرصد إجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات كوفيد-١٩ التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وأخيرًا, تم التشاور مع مختلف شركاء التنمية والهيئات الحكومية والأوساط الأكاديمية لوضع توقعات حول التأثير المتوقع لوباء كوفيد-١٩, وصياغة سيناريو «دفع التنمية المستدامة» المشروع لأهداف ٢٠٣٠. يعكس سيناريو «دفع التنمية المستدامة» التزامًا قويًا بالسياسات الداعمة لتحقيق الأهداف مع افتراض الالتزام بما يلي:

- زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية
- تعزيز هياكل الحوكمة
- تسريع الابتكار الرقمي
- دعم الاقتصاد الأخضر

هدف ١: القضاء على الفقر

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١,١,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع	٢٠١٨	**٦,٢%**	↓ **٤,٥%**	٢٠٢٠
(١,٢,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	٢٠١٨	**٣٢,٥%**	↓ **٢٩,٧%**	٢٠٢٠
(١,٣,١)	نسبة السكان المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة)	٢٠١٥	**١% >**	↑ **١٢%**	٢٠٢٠
(١,٤,١)	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية				
	الكهرباء	٢٠١٥	**٩٩,٢%**	↑ **٩٩,٧%**	٢٠١٩
	المياه النظيفة	٢٠١٥	**٩٠,٠%**	↑ **٩٧,٠%**	٢٠١٩
	الصرف الصحي	٢٠١٥	**٥٠,٠%**	↑ **٦٦,٢%**	٢٠١٩
(١.أ.٢)	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (من إجمالي الإنفاق الحكومي)				
	الصحة	٢٠١٨	**٤,٩%**	↑ **٦,١%**	٢٠٢٠
	التعليم	٢٠١٨	**٨,٨%**	↑ **١٠,١%**	٢٠٢٠
	الخدمات الأساسية	٢٠١٨	**١٣,٦%**	↑ **٢٩,٨%**	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

على مدار الـ ٢٠ عامًا الماضية، كان هناك فصل بين النمو والفقر حيث لم تقترن فترات النمو المرتفع (على سبيل المثال ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩) بالحد من الفقر. وفي عام ٢٠٢٠، انعكس هذا الاتجاه حيث انخفض الفقر لأول مرة منذ ما يقرب من عقدين.

انخفضت نسبة السكان المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من **٣٢.٥%** في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **٢٩.٧%** في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، مع انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (١.٩ دولار يوميًا) من **٦.٢%** إلى **٤.٥%** خلال السنوات ذاتها.

(٢) جهود الدولة المصرية للحد من معدلات الفقر

(٢,١) استمرار زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية

منذ عام ٢٠١٥، سعت الدولة المصرية لتعبئة الموارد العامة بشكل مكثف وزيادة الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية والصحة والتعليم بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وزيادة الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية وكذلك على الصحة والتعليم. ارتفع الإنفاق العام على إتاحة الخدمات الأساسية من **١٣.٦%** كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي في ٢٠١٨ إلى **٢٩.٨%** في ٢٠٢٠. وبالمثل، الإنفاق العام على الصحة والتعليم من **٤.٩%** إلى **٦.١%** ومن **٨.٨%** إلى **١٠.١%** على التوالي خلال الفترة ذاتها كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي.

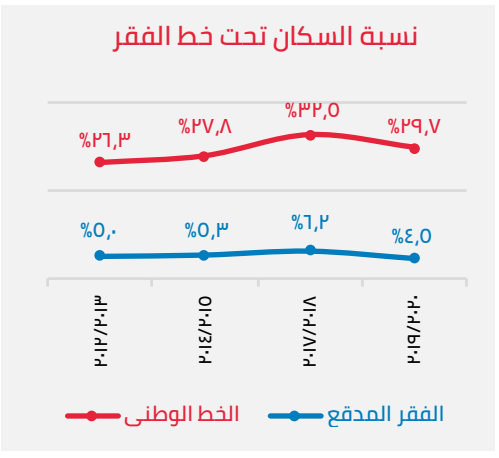

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

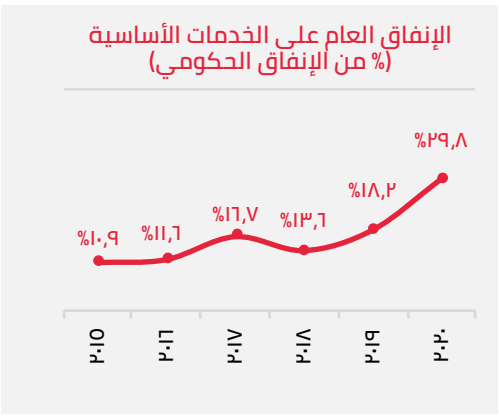

المصدر: وزارة المالية

(٢,٢) برامج الحماية الاجتماعية: تكافل وكرامة

بالتوازي مع الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية, قامت مصر بتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لتحقيق تغطية كبيرة للفئات الأكثر ضعفًا ومنع الأشخاص الأكثر احتياجًا من الانزلاق إلى هوة الفقر.

لذلك تم تدشين برنامج «تكافل وكرامة» للتحويلات النقدية في عام ٢٠١٥. برنامج **تكافل** هو برنامج مشروط لدعم دخل الأسرة, في حين أن برنامج **كرامة** عبارة عن تحويلات نقدية غير مشروطة للفئات الأكثر ضعفًا. ارتفع عدد المستفيدين من البرنامجين من ٦٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٥ إلى ٣.٧ مليون بحلول مايو ٢٠٢١, ومعظم المستفيدين من الإناث, مع زيادة الميزانية المخصصة للبرنامج ثلاث أضعاف تقريبًا من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١.

أظهر تقييم الأثر الأولي لبرنامج **تكافل** أن قيمة استهلاك الأسرة ارتفعت بنسبة ٧.٣% إلى ٨.٤% للمستفيدين مقارنة بالأسر التي لم تتلق البرنامج. واستنتجت دراسة أخرى لتقييم الأثر أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) نُشرت في أكتوبر ٢٠١٨ إلى أن «تحويلات تكافل تشكل مساهمة إيجابية في استهلاك المستفيدين وقدراتهم على التأقلم على كل مستويات الأشد فقرًا والحد الأدنى من الفقر».

(٢,٣) مسرعات للقضاء على الفقر: مبادرة حياة كريمة

بجانب برامج الحماية الاجتماعية, تم إطلاق مبادرة **حياة كريمة** في عام ٢٠١٩, بلغت ميزانيتها الأولية ٦٧٥ مليون جنيه مصري (حوالي ٤٣ مليون دولار أمريكي) لتسريع القضاء على الفقر على المستوى المحلي. تم مشاركة ١٨ منظمة من منظمات المجتمع المدني في المبادرة, حيث تستهدف القرى الريفية التي تزيد معدلات الفقر بها عن ٧٠% كمرحلة أولى. وتركز المبادرة على القضاء الفعال على الفقر, من خلال تقديم الدعم الصحي والتعليمي والإسكاني, بالإضافة إلى دعم المشروعات متناهية الصغر والتمكين الاقتصادي. تم اعتماد **حياة كريمة** كمبادرة رئاسية في عام ٢٠٢١ بميزانية أكبر تبلغ **٥٠٠ مليار جنيه مصري** (حوالي ٣١.٨ مليار دولار أمريكي) لمرحلتها الثانية.

"دراسة تقييم الأثر لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية في مصر" الصادرة عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

نتائج التحليل الكمي

- ☑ قلل برنامج تكافل من احتمال وجود أسرة تعيش في فقر (أقل من ١,٩٠ دولارًا أمريكيًا في اليوم) بنحو ١١%.
- ☑ قام برنامج التكافل بتحسين النقاط المعيارية للوزن مقابل الطول للأطفال دون سن الثانية.
- ☑ حوالي ٩٠% إما راضون جدًا أو راضون إلى حد ما عن برنامج [تكافل وكرامة].

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية, أكتوبر ٢٠١٨

نسبة السكان المتمتعين بالخدمات الأساسية

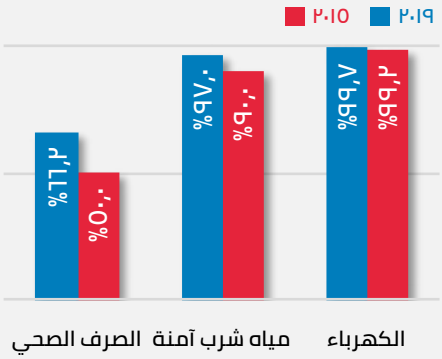

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما تركز **حياة كريمة** بشكل خاص على البنية التحتية محليًا, وتطوير جودة السكن من خلال ضمان الوصول إلى الكهرباء والمياه والصرف الصحي والغاز. وبلغ عدد المستفيدين من المبادرة حتى الآن **١٨٦ ألف فرد**. يعد التركيز على البنية التحتية من أهم أولويات الحكومة المصرية لضمان حقوق متساوية في هذا الشأن والتي تم إحراز تقدم ملحوظ بها كما هو موضح في الرسم البياني.

(٣) تحديات محاربة الفقر بشكل فعال

لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه جهود الحد من الفقر في مصر والتي تتطلب فهمًا عميقًا لضمان صنع سياسة فعالة قائمة على الأدلة. أظهرت دراسة اليونيسف, المذكورة سابقًا في القسم ٢.٣, محددات الانزلاق إلى الفقر مقابل الهروب من الفقر. بعض الملاحظات الجديرة بالذكر هي كالتالي:

- حجم الأسرة هو عامل خطورة واضح للوقوع في براثن الفقر, مما يبرز التحدي المستمر المتمثل في النمو السكاني.
- مستوى التعليم من ناحية أخرى عامل حماية من الانزلاق إلى الفقر. كما لوحظت نتائج إيجابية كبيرة للتدريب المهني.
- وجود وظيفة بشكل عام يقلل من احتمالية وقوع الأسرة تحت خط الفقر, ولكن العمالة غير الرسمية تشكل عامل خطورة للوقوع في الفقر أكثر من العمالة الرسمية.
- لوحظت معدلات أفضل للهروب من الفقر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية, مما يبرز التحدي المتمثل في الفقر الحضري.

(٤) الشراكات للقضاء على الفقر

لطالما كان المجتمع المدني في مصر شريكًا رئيسًا في القضاء على الفقر. تشمل المبادرات اتجاهات متعددة مثل:

- الدعم المباشر للفئات الأكثر ضعفًا (مثل برامج ومبادرات التضامن الاجتماعي التابعة لمؤسسة مصر الخير).
- الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية (مثل برامج كاريتاس مصر لدعم الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفًا).
- توفير البرامج والأدوات للتخلص من الفقر (مثل مبادرات التدريب المهني المختلفة في بلان إنترناشونال مصر وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة).

(٥) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

من المتوقع أن يؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى عرقلة التقدم في الحد من معدلات الفقر على المدى القصير، علمًا بأنه بفضل سياسات الحكومة الإستباقية لم يتسبب في حدوث انعكاس. تشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر المدقع قد انخفضت من **٤.٥%** في عام ٢٠١٩ إلى **٤.٤%** في عام ٢٠٢٠ بدلاً من **٤.١%** محتملة بدون الوباء.

مع المراحل الأولى لانتشار الوباء، اتخذت الحكومة المصرية سياسات استجابة سريعة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا من الانزلاق إلى الفقر على سبيل المثال لا الحصر:

- المبادرة الرئاسية «**أهالينا**» التي تتكون من منحة شهرية قدرها ٥٠٠ جنيه مصري للعمالة غير المنتظمة الذين تأثرت معيشتهم بشكل حاد بسبب الوباء، حيث استفاد منها حوالي **١.٤ مليون مستفيد.**
- صرف وزارة التضامن الاجتماعي لمنحة نقدية استثنائية لمدة ٤ أشهر لأكثر من **٩٠٠٠ مرشد سياحي** حيث توقف قطاع السياحة بشكل شبه كامل خلال الوباء.
- زيادة المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بواقع **٤١١ ألف أسرة.**

الطريق إلى ٢٠٣٠ يتيح الفرصة لتعزيز السياسات التي يمكن أن تحد بشكل كبير من الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وبالتالي، فإن الدولة المصرية ملتزمة بالاستفادة من هذه الفرصة من خلال التعزيز المستمر للجهود الجارية واستمرار الشراكات من أجل إنهاء الفقر. بحلول عام ٢٠٣٠، يؤدي الاتجاه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى معدل فقر يبلغ **٢١.٩%** ومعدل فقر مدقع يبلغ **٢.٣%** فقط، مما يؤدي إلى انتشال ملايين المصريين من براثن الفقر.

أمثلة على برامج التكافل الاجتماعي لمؤسسة مصر الخير

الغارمين:
- رفع المعاناة عن كاهل الأسر الفقيرة والمعدمة وسداد ما عليهم من ديون. (أكثر من ٧٥ ألف مستفيد)

دعم الاحتياجات الأساسية:
- حزمة مكثفة من المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية. (أكثر من ٦,٩ ألف مستفيد)
- توفير دعم مادي للأسر الفقيرة خاصة الأسر الأكثر احتياجًا التي فقدت عائلها. (أكثر من ٢٢,٧ ألف مستفيد)

الحملات الموسمية:
- حملة رمضان: توفير الخدمات الغذائية خلال الشهر الكريم
- حملة الشتاء: الوصول للفئات الأكثر استحقاقا للتغلب على سقيع الشتاء في صعيد مصر والمناطق النائية

المصدر: مؤسسة مصر الخير

تأثير كوفيد-١٩: معدل السكان تحت خط الفقر المدقع % (١,٩ دولار)

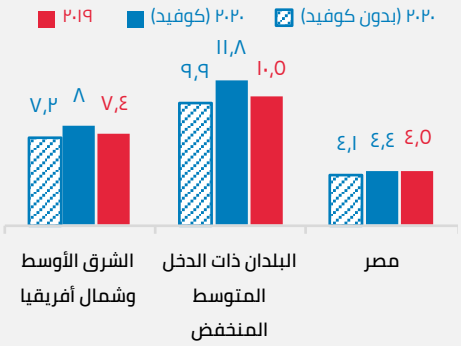

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
الفقر المدقع	**%٤,٢**	**%٢,٣**
الفقر على المستوى الوطني	**%٢٧,٦**	**%٢١,٩**

هدف ٢: القضاء التام على الجوع

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٢,١,٢) proxy	مؤشر الأمن الغذائي	٢٠١٨	**٦٢,٩**	↓ **٦١,١**	٢٠٢٠
(٢,٢,١)	انتشار التقزم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	**%٢٢,٧**	↓ **%١٧,٥**	٢٠١٨
(٢,٢,٢) proxy	انتشار فقر الدم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	**%٢٧**	↓ **%٢٢,٣**	٢٠١٨
(٢,٢,٢) proxy	انتشار الهزال (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥	**%٨**	↓ **%٣**	٢٠١٨
(٢,٣,١) proxy	حجم الإنتاج الزراعي للهكتار (طن)	٢٠١٦	**١٥٨,٦**	↑ **١٦٣,٣**	٢٠١٨

(١) التقدم نحو الهدف

يعتبر حجر أساس للخروج من دائرة الفقر هو القضاء على الجوع وتحسين التغذية وزيادة الإنتاجية الزراعية. ولا يعتبر الجوع وسوء التغذية من القضايا الإنسانية الحرجة فقط, بل لهما أيضًا آثار غير مباشرة طويلة المدى إذا لم يتم علاجهما بسرعة وفاعلية بشكل يضمن رفع القدرات المعرفية ومن ثم مسار الإنتاجية. ويظل الأمن الغذائي أولوية وطنية للحكومة المصرية كما هو موضح في رؤية مصر ٢٠٣٠.

تُظهر درجة مصر في مؤشرات الأمن الغذائي المركبة مثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي التابع لوحدة المعلومات الاقتصادية زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٧ حيث بلغت النتيجة الإجمالية **١٠٠/٦٠.١** لتصل إلى **١٠٠/٦٥.٤** في عام ٢٠١٩ قبل أن تنخفض إلى **١٠٠/٦١.١** في عام ٢٠٢٠. هناك أيضًا خطوات جيدة في الحد من سوء التغذية, خاصة بين الأطفال. حيث انخفض معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة, من ٢٢.٧% إلى ١٥.٥%, والهزال من ٨% إلى ٣%, وفقر الدم من ٢٧% إلى ٢٢.٣% جميعًا من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.

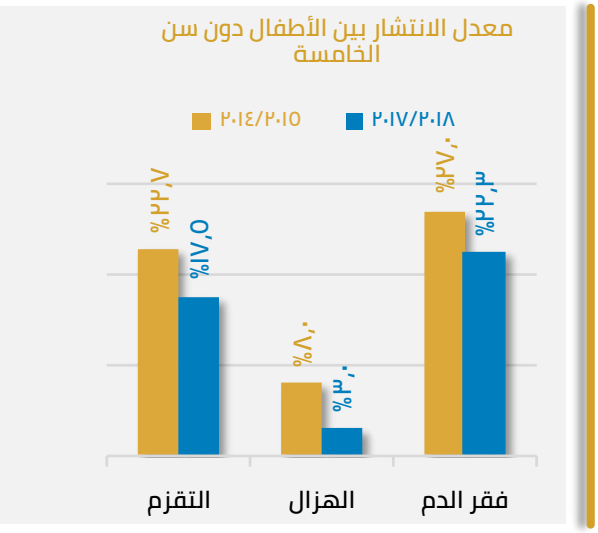

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٢) جهود الدولة المصرية من أجل القضاء على الجوع

(٢,١) زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير المحاصيل الاستراتيجية

تواصل الدولة المصرية العمل على ضمان الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وإعطاء الأولوية لإنتاج واحتياطيات المحاصيل الاستراتيجية, ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات. حيث زاد حجم الإنتاج الزراعي من ١٥٨.٦ طنًا للهكتار في عام ٢٠١٦ إلى حوالي **١٦٣.٣** طنًا في عام ٢٠١٨. تحدد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بشكل سنوي مستهدفات لإنتاجية المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية بزيادات سنوية منتظمة. على سبيل المثال, من المخطط أن يرتفع إنتاج القمح من ٣.٤ مليون فدان في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى **٣.٦ مليون** فدان في ٢٠٢٠/٢٠٢١, والذرة من ٢.٨ مليون فدان إلى **٣.٢ مليون** فدان لنفس السنوات وكذلك فيما يتعلق بتحقيق مصر لمعدلات الاكتفاء الذاتي في إنتاج الألبان والدواجن والأسماك أو ما يقترب منها.

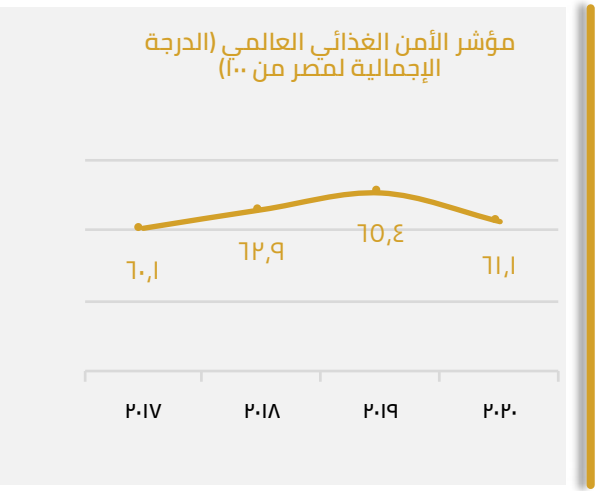

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)

(٢,٢) الدعم الغذائي: برنامج «تموين»

زادت مخصصات الميزانية الحكومية لدعم المواد الغذائية بنحو **٥%** في ٢٠٢٠/٢٠٢١ من عام ٢٠١٧/٢٠١٨, وذلك بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والسعي لتحقيق الأمن الغذائي. تعمل الدولة المصرية باستمرار على تحسين كفاءة وفعالية نظام دعم المواد الغذائية «تموين»، حيث يعتبر أساس شبكات الأمان الاجتماعي في مصر. كما أظهر مؤشر الأمن الغذائي العالمي أن أحد أكبر نقاط القوة في مصر في مجال الأمن الغذائي هو **وجود برامج شبكات أمن غذائي، وتمويلها، وتغطيتها، وتشغيلها**. حالياً، تُستخدم بطاقات التموين الغذائي في الوصول إلى سلة السلع الغذائية التي تعمل الدولة باستمرار على إدماج المزيد من السلع فيها, تشمل سلة السلع المواد الغذائية المدعومة من الخبز والأرز إلى اللحوم والأسماك.

يتم إدارة النظام من قبل وزارة التموين والتجارة الداخلية, والتي تسعى مع شركاء آخرين في الاستمرار نحو تحسين النظام. وعليه فقد تضمنت بعض الإصلاحات الأخيرة ما يلي:

- **تخفيض عدد المستفيدين من أجل تحسين الاستهداف:** الانخفاض العام في عدد المستفيدين من ٨٨.٦% من السكان في عام ٢٠١٥ إلى ٨٤% في عام ٢٠٢٠ حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن تحسين استهداف الإعانات الغذائية للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها سيؤدي إلى الحد من الفقر على المدى الطويل. وبالتالي, تحصل الأسر في الفئة الأقل إنفاقًا (الشريحة الأولى) على أعلى دعم غذائي بالقيمة المطلقة للجنية المصري وكنسبة مئوية من إجمالي إنفاقها على الطعام والمشروبات (١١.٩% في ٢٠١٩/٢٠٢٠) مع انخفاض هذه النسبة بشكل مطرد كلما ارتفع إنفاق الأسرة.
- **استبدال حصص السلع بنظام نقدي شهري:** بحيث يكون لحاملي البطاقات خيارات أكثر في تحديد استفادتهم من سلة المواد الغذائية بهدف تحسين القيمة الغذائية والتنوع الغذائي.
- **التحول إلى نظام الدعم القائم على الإنتاج:** على سبيل المثال بدلاً من توفير الدقيق المدعوم للمخابز, تقوم الدولة الآن بدعم تكلفة إنتاج الخبز نفسه مما يقلل من تسرب الموارد المستخدمة في الإنتاج.

ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمواجهة التحديات الرئيسية مثل إدارة التكاليف المرتفعة والتسربات في البرنامج, والمؤشرات للتكيف مع التضخم بعد التحول إلى نظام قائم على النقد, والعمل على تحسين القيمة الغذائية للمواد الغذائية المعروضة.

السكان المشمولين بالبطاقات التموينية

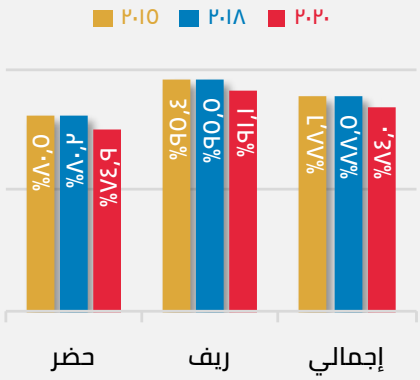

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية

الدعم الغذائي الذي تتلقاه العائلات ٢٠١٩/٢٠٢٠ (النسبة المئوية من إجمالي إنفاقها على الطعام والشراب)

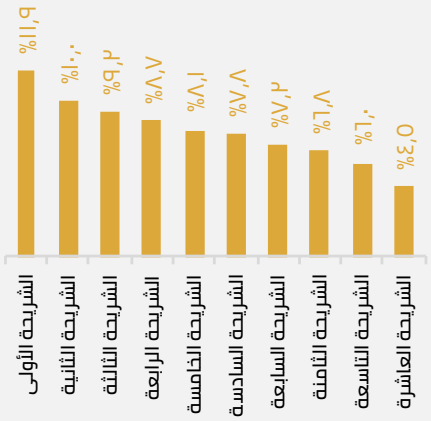

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٣) الشراكات من أجل القضاء على الجوع

لطالما كان المجتمع المدني المصري شريكًا رئيسًا في تحقيق هدف القضاء على الجوع باعتباره أزمة إنسانية تحتاج إلى اهتمام عاجل ومستمر. وقد تجسد هذا أثناء الوباء عندما اجتمعت المنظمات لدعم الفئات الأكثر ضعفًا:

- في مايو ٢٠٢٠, أطلقت مؤسسة مصر الخير بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي «قوافل الخير» لتوصيل المواد الغذائية للأسر الأكثر احتياجًا خلال الجائحة. حيث تم إطلاق ثلاث قوافل مختلفة خلال شهر مايو, ووصلت إلى العائلات في كل محافظة, تحمل كل منها ما يصل إلى **١٢٥٠ طنًا** من المواد الغذائية (أكثر من مليوني وجبة).

- كما أطلق صندوق تحيا مصر في الفترة من أبريل حتى ديسمبر ٢٠٢٠ حملة «نتشارك هنعدي الأزمة» على محورين: دعم قطاع الرعاية الصحية ودعم الأسر الأكثر احتياجًا. أما المحور الثاني فقد تضمن توزيع أكثر من **٦٦٠٠ طن** من المواد الغذائية على من هم في أمس الحاجة إليها في القرى الفقيرة, بالتعاون مع أكثر من ٢٢ منظمة مجتمع مدني. حصلت إحدى القوافل على رقم قياسي في موسوعة جينيس في نوفمبر ٢٠٢٠ لأكبر قافلة شاحنات تحمل ٤٨٠ شاحنة تحمل مساعدات إنسانية.

(٤) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

الجدير بالذكر أن التأثير قصير المدى لوباء كوفيد-١٩ على المؤشرات المتعلقة بالجوع لا يكاد يذكر في مصر حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من ٤.٤% في عام ٢٠١٩ إلى ٤.١% في عام ٢٠٢٠ على الرغم من انتشار الوباء. كما يمكن رؤية حالة مماثلة في تقزم الأطفال, حيث زاد معدل انتشاره بشكل هامشي من ١٧.٥% في عام ٢٠١٩ إلى ١٧.٦% في عام ٢٠٢٠ دون أي تأثير خاص بسبب كوفيد-١٩ في حد ذاته. مع انتشار الوباء في مصر في مارس ٢٠٢٠, تم تنفيذ سياسات سريعة لضمان الأمن الغذائي أثناء عمليات الإغلاق العالمية مثل:

- وقف تصدير المواد الاستراتيجية مثل البقوليات والسكر لعدة أشهر بسبب تعطل التجارة وسلاسل التوريد.

- تسهيل استيراد المواد الغذائية الاستراتيجية مع البنك المركزي المصري بما يسمح للبنوك باستبعاد واردات الأرز والفاصوليا والعدس من الغطاء النقدي بنسبة ١٠٠%.

- منح الشركات العاملة في قطاع الزراعة قروضًا بفائدة متناقصة لدعم عملياتها أثناء الوباء.

- تأجيل سداد قروض المزارعين والمربين لمدة ستة أشهر ببرنامج البنك الزراعي المصري.

هذا بالإضافة إلى السياسات التي تستهدف الفقر, وكذلك قوافل الطوارئ العديدة التي توزع الدعم الغذائي. مصر عازمة على الوصول بسوء التغذية بالفعل إلى مستويات منخفضة نسبيًا, في مسار تنازلي حاد للوصول إلى ٢.٣% من السكان بحلول عام ٢٠٣٠. وهناك حالة مماثلة مع معدلات التقزم لدى الأطفال, ومن المتوقع أن تنخفض إلى ١٢.٢% بحلول عام ٢٠٣٠ بموجب سياسة قوية سيناريو التعزيز.

تركز الشراكات الأخرى على التغذية: برنامج «الألف يوم الأول»

برنامج الغذاء العالمي
تحت رعاية:
وزارة التضامن الاجتماعى
بالتعاون مع:
مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية

يستهدف البرنامج منذ أغسطس ٢٠٢٠, أكثر من ٤١ ألف حامل ومرضعة لتعزيز التغذية الصحية خلال هذه المرحلة الحرجة من نمو الطفل, بتمويل يصل إلى حوالي ٣,٦ مليون دولار أمريكي.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي / برنامج الغذاء العالمي

تأثير كوفيد-١٩:
المصابين بسوء التغذية, نسبة من السكان

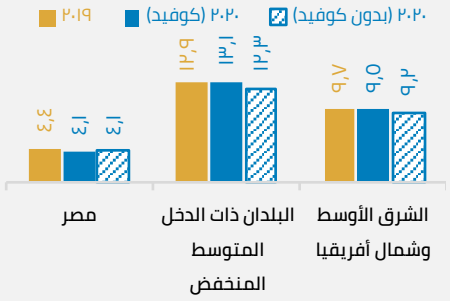

التقزم, كنسبة من الأطفال دون سن ٥ سنوات

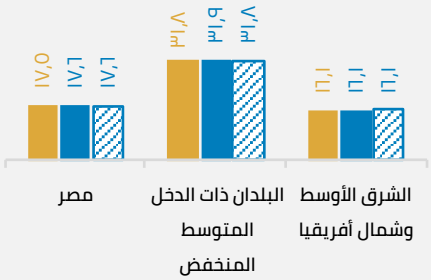

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
سوء التغذية	**%٣,٣**	**%٢,٣**
تقزم الأطفال	**%١٥,٥**	**%١٢,٢**

هدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٣,٢,١)	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	٢٠١٥	**٢٠,٣**	**↑ ٢٠,٤**	٢٠١٩
(٣,٢,٢)	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	٢٠١٥	**٦,٨**	**↑ ٧,٥**	٢٠١٩
	حالات التهاب الكبد الوبائي سي المبلغ عنها سنويًا	٢٠١٧	**٨٧٤٦**	**↓ ٤١٩٤**	٢٠١٩
(٣,١,١)	نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)	٢٠١٥	**٤٩,٠**	**↓ ٤٢,٨**	٢٠١٩
(٣,٦,١)	نسبة الوفاة بسبب إصابات حوادث الطرق (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي)	٢٠١٥	**٨,٩**	**↓ ٦,٨٩**	٢٠١٩
(٣,٨,١) proxy	عدد المؤمن عليهم (مليون)	٢٠١٥	**٥١,١**	**↑ ٥٦,٩**	٢٠١٩
	متوسط إنفاق الأسرة على الصحة من الجيب	٢٠١٨	**%٩,٩**	**↑ %١٠,٤**	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

تؤكد الدولة المصرية على الحق العالمي في الحصول على رعاية صحية عالية الجودة, وتعمل الدولة بدورها على بناء نظام رعاية صحية شامل وفعال يضمن خدمات رعاية صحية عالية الجودة ويعزز الرفاه. منذ ذلك الحين, أصبح وضع المؤشرات الصحية الوطنية الرئيسة, إما:

- مؤشرات شهدت تقدمًا, مثل:

- معدل وفيات الأمهات (من ٤٥.٩% في ٢٠١٦ إلى ٤٢.٨% في ٢٠١٩).
- معدلات الوفيات بسبب إصابات حوادث الطرق (من ٨.٩ % في ٢٠١٥ إلى ٦.٨ % في ٢٠١٩).
- تغطية الرعاية الصحية (ارتفع عدد المؤمن عليهم من ٥١.١ مليون في عام ٢٠١٥ إلى ٥٦.٩ مليون في عام ٢٠١٩).

- مؤشرات تم الحفاظ على التقدم فيها أو شهدت استقرار إلى حد كبير:

- معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عند ٢٠.٤ في عام ٢٠١٩ وهي بالفعل أقل من هدف ٢٠٣٠ البالغ ٢٥).
- معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة (ارتفعت إلى ٧.٥ في عام ٢٠١٩, ولكنها لا تزال أقل من هدف ٢٠٣٠ البالغ ١٢).
- معدلات الانتحار (المتبقية عند ٠.١ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة).

أما بالنسبة للأوبئة والمؤشرات الخاصة بالأمراض, فقد حققت مصر تقدمًا ملحوظًا بحلول عام ٢٠٢٠ (لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة), حيث انخفض معدل الإصابة بالملاريا إلى الصفر, ووصل معدل الإصابة بالسل إلى ١٢%, وبلغ معدل الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي ب ١.٧٨, ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عند ٢.٧٧.

التحسن في مؤشرات الصحة الرئيسية

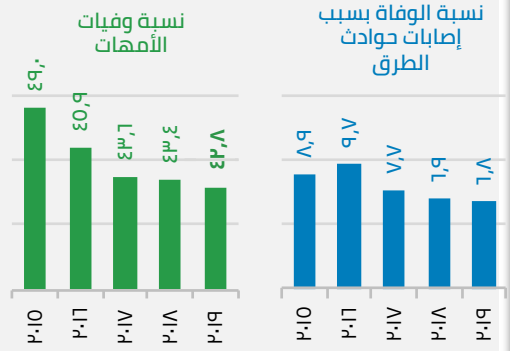

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / وزارة الصحة والسكان

معدلات وفيات الأطفال الرضع

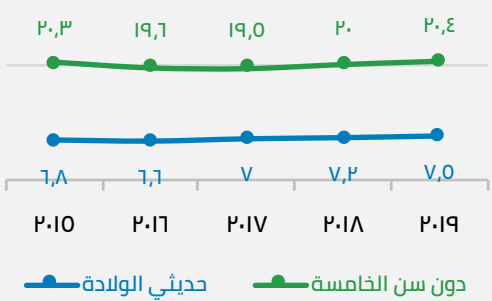

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / وزارة الصحة والسكان

(٢) جهود الدولة المصرية من أجل الحد من انتشار الأمراض وتعزيز الرفاه

(٢,١) المبادرات الحكومية للحد من انتشار الأمراض

في عام ٢٠١٥, صنفت مصر من بين أعلى الدول في العالم من حيث العدوى بالتهاب الكبد الوبائي فيروس سي. واعترافًا بالأعباء الصحية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي يفرضها المرض, تم إطلاق «**مبادرة ١٠٠ مليون صحة**» في عام ٢٠١٨ بهدف القضاء على وباء التهاب الكبد الوبائي فيروس سي. وأثبتت المبادرة نجاحها حيث شهد عام ٢٠١٩ انخفاضًا بنسبة ٥٠% في حالات التهاب الكبد الوبائي سي المبلغ عنها حديثًا عن حالات عام ٢٠١٧,بعد فحص ما يقرب من **٦٠%** من السكان وتلقى أكثر من **٤ ملايين** مريض العلاج المطلوب مجانًا.

ومنذ ذلك الحين, توسعت مبادرة «١٠٠ مليون صحة» لتشمل الأمراض المزمنة الأخرى مثل **السكري وارتفاع ضغط الدم والتقزم والسمنة.** كما تم إطلاق مبادرات فرعية تحت نفس المظلة مع التركيز على القضايا الصحية الأخرى مثل:

مبادرة «**دعم صحة المرأة المصرية**» التي تهدف إلى إجراء فحوصات لـ **٢٨ مليون** امرأة للكشف عن سرطان الثدي والصحة الإنجابية العامة والأمراض المزمنة.

مبادرة «**صحة طفلك صحتك**» حيث تلقى حوالي **٩٥.٨%** من الأطفال حديثي الولادة الرعاية الطبية المطلوبة في عام ٢٠٢٠.

(٢,٢) المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية

تباطأت معدلات النمو السكاني بشكل بسيط حيث انخفضت من **٢.٦٢%** في عام ٢٠١٧ إلى **١.٧٩%** في عام ٢٠١٩, مع انخفاض معدلات الخصوبة من **٣.٤** في عام ٢٠١٧ إلى **٢.٩** في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك, لا يزال النمو السكاني يمثل تحديًا كبيرًا للدولة. ونتيجة لذلك, تم إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية, حيث يقوم المشروع على خمس ركائز تستهدف النساء من ١٥ إلى ٤٥ سنة. يتم التركيز على إتاحة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة الآمنة والصحة الإنجابية مما أدى إلى ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الآمنة من **٥٨.٨%** في عام ٢٠١٤ إلى **٦٢.٥%** في عام ٢٠٢٠.

(٢,٣) نظام رعاية صحية شامل للجميع

بالإضافة إلى المبادرات والاستراتيجيات, تسعى الدولة المصرية إلى التطوير المؤسسي لنظام الرعاية الصحية وزيادة إمكانية الوصول للخدمات. في عام ٢٠١٩, حصل **٥٦.٩ مليون** مصري على تغطية تأمينية طبية, مقابل **٥١.١ مليون** في عام ٢٠١٥. كما بدأت مصر في معالجة قضايا التغطية الصحية من خلال إطلاق برنامج **التأمين الصحي الشامل** الجديد الذي يتم تنفيذه منذ عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٣٢ بهدف توفير التأمين الصحي ليشمل جميع السكان بحلول ذلك الوقت.

(٢,٤) تحسين الكفاءة

تعمل مبادرة «**إنهاء قوائم الانتظار**» التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٨, على إنهاء قوائم الانتظار الطويلة للعمليات الجراحية لمرضى الحالات الحرجة, حيث تم إجراء ما يقرب من **٧٠٠ ألف** عملية جراحية على قائمة الانتظار منذ بدايتها.

حالات التهاب الكبد الوبائي الجديدة المبلغ عنها خلال العام

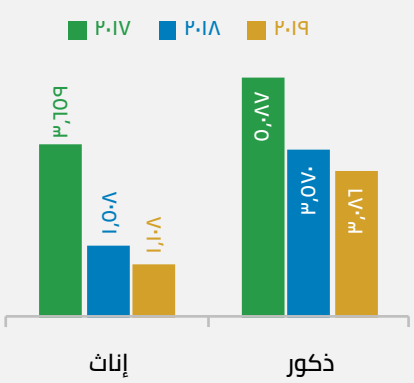

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

> *"تُظهر استجابة مصر لهذا التحدي الصحي العام الذي دام 3 عقود إرادة سياسية قوية والتزامًا من قبل وزارة الصحة والسكان. نحن فخورون بدعم التوسع السريع في مصر لاختبارات التهاب الكبد الفيروسي ,وتوفير العلاج , والرعاية الصحية لجميع الأشخاص المحتاجين. إنه يقدم مثالاً ساطعًا للمبادئ الأساسية للتغطية الصحية الشاملة , لتحقيق الصحة للجميع."*
>
> ***الدكتور جان جبور , ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر | ٣٠ مارس ٢٠١٩***

استراتيجية تنمية الأسرة

(٣) تحديات الصحة والرفاه في مصر

تتمثل إحدى التحديات التي تواجه الرعاية الصحية في مصر زيادة التكلفة, حيث ارتفع متوسط الإنفاق الخاص على الصحة للأسر المصرية من **٩.٩%** في عام ٢٠١٨ إلى **١٠.٤%** في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك, فإن التحدي الأكثر إلحاحًا هو انخفاض الكثافة من العاملين في مجال الرعاية الصحية, حيث بلغ عدد الأطباء والممرضات في مصر **١.٢ طبيب و٢.٢ ممرض** لكل ١٠٠٠ مواطن في عام ٢٠١٩, أي أقل من المتوسط العالمي البالغ ١.٥ أطباء و٣.٤ ممرضين.

(٤) شراكات من أجل صحة أفضل

يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسًا في دعم تحسين الصحة والرفاه في مصر من خلال العديد من المبادرات التي امتدت قبل وباء كوفيد-١٩ وطوال فترة انتشار جائحة كوفيد-١٩ عادةً بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان. العديد من هذه المبادرات لديها نهج, وتركز على قضية رئيسة حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان الوصول بشكل أفضل إلى السكان الأكثر احتياجًا. وتقدم مبادرات أخرى **دعمًا قويًا للبرامج الحكومية** الموجودة بالفعل على أرض الواقع.

أمثلة على الشراكات: مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية

- دعم حملة التهاب الكبد الوبائي سي بالتعاون مع صندوق تحيا مصر , وتقديم الفحوصات والعلاج لأكثر من ١٢٥ ألف مستفيد في عام ٢٠١٩ بميزانية تقارب ١١,٥ مليون دولار أمريكي مع التركيز على محافظة الأقصر.
- رعاية ١٣٥ عملية زراعة كبد في عام ٢٠١٩ في إطار مبادرة "دعم زراعة الكبد" بتكلفة تصل إلى ٠,٨٥ مليون دولار أمريكي

(٥) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

حققت مصر بالفعل هدف معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من ٢٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي لتصل إلى **١٩.٢** في عام ٢٠١٩. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مصر إلى **١٩.٠** في عام ٢٠٢٠ بسبب الوباء مقابل **١٨.٨** في ظل سيناريو اللا كوفيد. وبالمثل, تحسن معدل وفيات حديثي الولادة (NMR) التي تقل عن ١٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي, حيث وصلت إلى **٧.٥** في عام ٢٠١٩ مع تسبب الوباء في تباطؤ التقدم (وصلت إلى **٧.٤** بدلاً من **٧.٣** في عام ٢٠٢٠).

على الرغم من أن آثار الوباء على المؤشرات الصحية على الصعيد الوطني كانت معتدلة إلى حد كبير, إلا أن السياسات الحكومية العاجلة كانت ضرورية للحفاظ على الصحة العامة للسكان. في مارس ٢٠٢٠, **تم تنفيذ الإغلاق الجزئي وفرض قيود على السفر**, وتم تحويل المستشفيات الجامعية والمساكن الجامعية العامة إلى **مواقع حجر صحي** بحلول أوائل أبريل ٢٠٢٠. كما فرضت الدولة المصرية حظرًا على تصدير المعدات الطبية والوقائية, وكذلك جميع الأدوية التي لا يوجد احتياطي استراتيجي لها من الإمدادات لمدة ستة أشهر. تهدف سياسات الاستجابة السريعة الإضافية إلى تجنب العبء الخطير لقطاع الرعاية الصحية مثل:

- تخصيص زيادة بنسبة **١٠٠%** في موازنة وزارة الصحة والسكان لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عن العام المالي السابق.
- تم تخصيص أكثر من **٣١٩ مليون دولار أمريكي** من المخصصات الإضافية لتوفير الإمدادات الأساسية والمعدات الطبية.
- تخصيص **مليار دولار أمريكي** كتمويل طارئ لدعم المبادرات المختلفة من قبل وزارة الصحة.
- زيادة تعويضات العدوى للأطباء وطاقم التمريض **بنسبة ٧٥%** **بميزانية قدرها ١٤٤ مليون دولار أمريكي**.

مصر ملتزمة بضمان الصحة الجيدة والرفاه لجميع مواطنيها وتعزيز مرونة قطاع الرعاية الصحية. ونتيجة للدفع القوي بالسياسات القائمة على الأدلة, يمكن لمعدل وفيات حديثي الولادة أن يصل إلى معدل **٥.٢٨** وكذا معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليصل إلى **١٤.٣** بحلول عام ٢٠٣٠.

تأثير كوفيد-١٩:

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

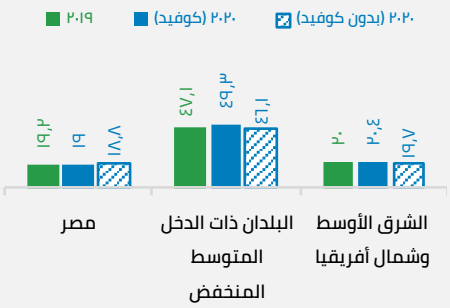

معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة

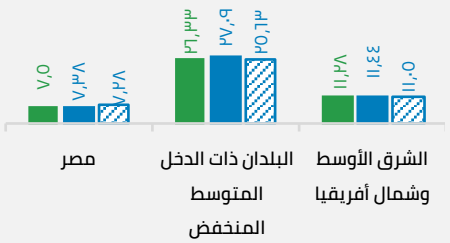

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة	٥,٩٨	٥,٢٨
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	١٥,٧	١٤,٣

هدف ٤: التعليم الجيد

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٤,١,٢) proxy	صافي معدل الالتحاق				
	المرحلة الابتدائية	٢٠١٨	%٩٤,٣	↑ %١٠٠,٢	٢٠٢٠
	المرحلة الإعدادية	٢٠١٨	%٨١,١	↑%٨٥,٣	٢٠٢٠
	المرحلة الثانوية	٢٠١٨	%٢٧,٧	↑ %٢٨,٥	٢٠٢٠
(٤,١,٢) proxy	إجمالي معدلات التسرب من التعليم (١٨ سنة أو أقل)	٢٠١٥	%٦	↓ %٢	٢٠٢٠
	معدل الأمية بين الشباب (١٥ إلى ٣٥ سنة)	٢٠١٥	%٢٨	↓ %١٩,٨	٢٠٢٠
	كثافة الفصول (متوسط عدد الطلاب لكل فصل)				
	حضر	٢٠١٨	٤٢,٦	↑ ٤٤,٨	٢٠٢٠
	ريف	٢٠١٨	٤٤,٩	↑ ٤٧,٨	٢٠٢٠
	نسبة الطلاب للمعلمين				
	حضر	٢٠١٨	١٩,٢	↑ ٢١,٠	٢٠٢٠
	ريف	٢٠١٨	٢٢,٩	↑ ٢٥,٣	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

في العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، كان يوجد أكثر من ٢٤.٤ مليون طالب بين مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر(K-١٢) في أكثر من ٥٧.٧ ألف مدرسة في جميع أنحاء مصر، مما يجعلها أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن العدد الهائل من الأطفال في سن الدراسة في الدولة، ومع ذلك، تم اتخاذ خطوات ناجحة لضمان أن يكون نظام التعليم قبل الجامعي في مصر شاملاً وقادرًا على استيعاب جميع الأطفال من أجل حقهم في التعليم الجيد. بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، انخفض معدل الأمية بين الشباب بنحو ٩ نقاط مئوية من ٢٨% إلى ١٩.٨%. كما انخفض إجمالي معدلات التسرب من المدرسة لمن هم في سن ١٨ عامًا أو أقل من ٦% إلى ٢% خلال نفس الفترة، مع انخفاض معدلات تسرب الذكور والإناث في المرحلتين الابتدائية والإعدادية (ما قبل الثانوي). معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في مصر وصل بالفعل إلى المعدلات العالمية في عام ٢٠١٩ حيث سجل ١٠٠%، أما معدل إتمام المرحلة الإعدادية سجل ٨٢.٥% ومعدل إتمام التعليم الثانوي سجل ٥٧.٢%.

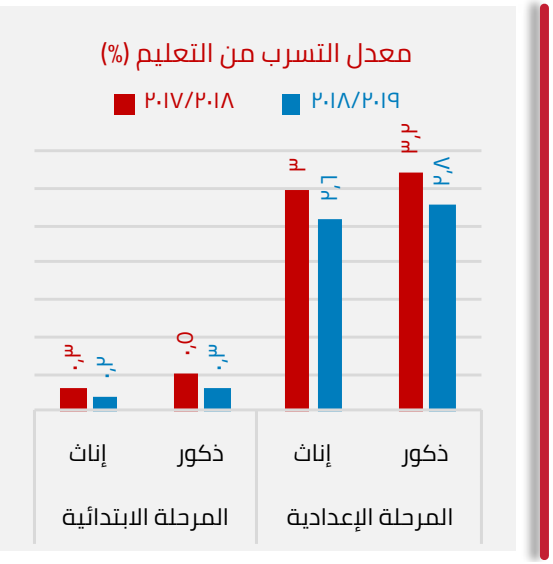

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٢) جهود الدولة المصرية لتحسين التعليم

(٢,١) الالتزام المستمر بتعبئة الموارد والشمولية

تواصل الدولة المصرية جهودها في تعبئة الموارد العامة من أجل دعم التعليم وشموليته. فقد ارتفع الإنفاق العام على التعليم بنسبة ٩,٦% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٦، بارتفاع ملحوظ في السنة الأخيرة حيث ارتفع ١٨,١% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. أدى ذلك إلى رفع نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ١٠,١%. كما ارتفعت نسبة الاستثمارات الحكومية في قطاع التعليم من إجمالي الاستثمارات من ٧% في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٨% في ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مما يمثل نموًا اسميًا يقارب ٦٥%). علاوة على ذلك، يتضح الالتزام بـ «عدم ترك أحد خلف الركب» في نمو عدد مدارس الأطفال ذوي الهمم التي زادت بنسبة تزيد عن ١٦.٨% من ٢٠١٧/٢٠١٨ (٩٥٥ مدرسة) إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١ (١١١٦ مدرسة) وفقًا لوزارة التربية والتعليم.

(٢,٢) خطة تحول شاملة: التعليم في مصر ٢,٠

تستهدف الدولة المصرية أيضًا التحسين المستمر لجودة التعليم. في عام ٢٠١٨, وبقيادة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني, شرعت الدولة في برنامج إصلاح وتحويل كامل للتعليم, يُطلق عليه دوليًا «**التعليم ٢.٠**». ومن المقرر أن يكتمل البرنامج بحلول عام ٢٠٣٠, بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠, ويهدف إلى إعادة هيكلة التعليم قبل الجامعي.

> *يستخدم إطار التعليم ٢,٠ الجديد منهجًا قائمًا على الكفاءة , ويركز على خبرة المتعلمين , ويتم تطبيقه أثناء إصلاح المنهج الحالي. المنهج الجديد مدعوم ببرامج تكامل تكنولوجيا المعلومات التي تغطي المحتوى الرقمي , مع الأجهزة المحمولة للطلاب , والتدريب داخل الفصل , والاختبارات القائمة على الكمبيوتر.*
>
> ***جايمي ساڤيدرا , مدونات البنك الدولي | ١٨ نوفمبر ٢٠١٩***

تشمل الإصلاحات التي يتم تنفيذها في التعليم ٢.٠ ما يلي:

- التطوير المهني المستمر ورفع قدرات المعلمين وإدخال تقنيات التدريس الجديدة.
- تغيير طريقة الامتحانات والتقييمات, وإصلاح المناهج الدراسية لتكون أكثر اعتمادًا على المهارات.
- تطوير البنية التحتية الرقمية للمدارس لدعم استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية.
- توسيع الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي الجيد والتعليم الخاص للأطفال ذوي القدرات المختلفة.

حرصت الدولة المصرية على تعزيز **الشراكات العالمية** الناجحة من أجل برنامج التعليم ٢.٠. على سبيل المثال لا الحصر, ساهم البنك الدولي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم مشروع إصلاح التعليم. كانت اليونيسف أيضًا شريكًا رئيسًا في تدريب خبراء المناهج الدراسية, ودعمت إلى جانب السفارة البريطانية في القاهرة وضع مبادئ توجيهية لتكييف المواد التعليمية للأطفال الذين يعانون من إعاقات سمعية وبصرية.

(٣) تحديات التعليم في مصر

ترجع بعض التحديات المستمرة إلى **محدودية الموارد** المتاحة, على سبيل المثال, يرجع انخفاض صافي معدلات الالتحاق لمرحلة ما قبل الابتدائي (حوالي **٢٥%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى قلة عدد الفصول الدراسية والمدرسين المخصصين لهذه المرحلة التعليمية, بالمقارنة بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية. كما يتمثل الضغط على الموارد في **كثافة الفصول المرتفعة والمتزايدة** خاصة في المناطق الريفية (ارتفعت من ٤٤.٩ في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤٧.٨ في ٢٠١٩/٢٠٢٠), وكذا الارتفاع المطرد في نسبة عدد الطلاب لكل معلم. التحدي الآخر أمام النهوض بالعملية التعليمية هو **انخفاض صافي معدلات الالتحاق باستمرار وارتفاع معدلات التسرب للذكور أكثر من الإناث**, وتنخفض معدلات الالتحاق بشكل مطرد في المرحلتين الإعدادية والثانوية حيث يتسرب الأطفال (خاصة الذكور) الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا من المدرسة بهدف الانضمام إلى القوى العاملة حيث تعتبر بعض العائلات أن هذا القرار يعد الأفضل اقتصاديًا خاصة في الريف.

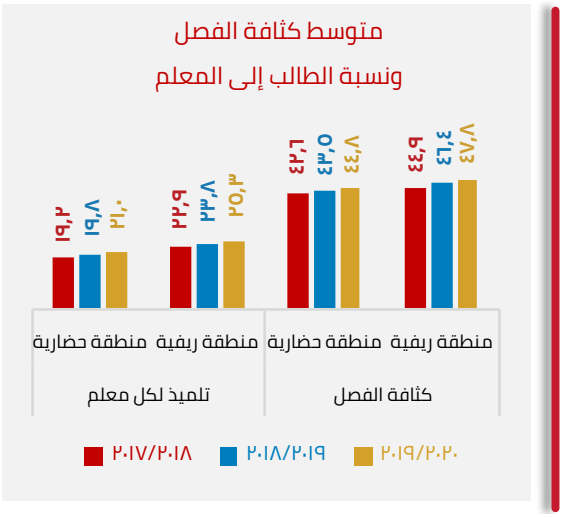

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

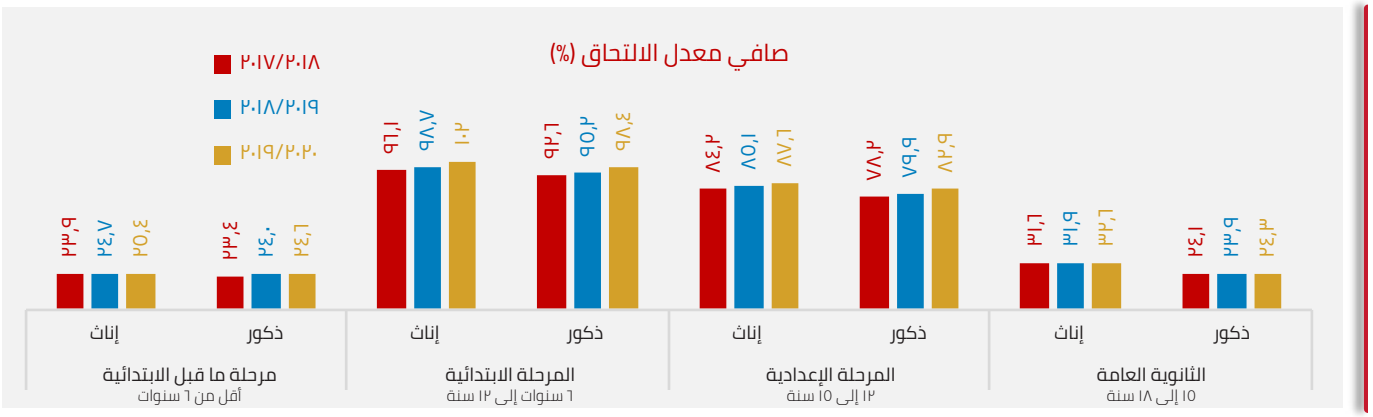

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٤) الشراكات من أجل التعليم الجيد

يشكل كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكين رئيسين في دعم الجهود المبذولة نحو رفع جودة التعليم في مصر. تتمثل إحدى مبادرات دعم التعليم في مبادرة المنح الدراسية الطويلة الأمد التي تقدمها شركة القلعة القابضة في إطار «**مؤسسة القلعة للمنح الدراسية**» بقيمة ٦٠ مليون جنيه مصري (حوالي ٤ ملايين دولار أمريكي) والتي قدمت ١٩٨ منحة دراسية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧. وقدمت الشركة المصرية للتكرير (إحدى شركات القلعة القابضة) برنامج آخر هو برنامج **مستقبلي** الذي يزود المدارس بالأدوات والمعدات, ويدعم الطلاب من خلال تقديم المنح الدراسية. في عام ٢٠١٩, أضاف برنامج مستقبلي برنامج تدريب مهني لدعم عملية التدريب المهني والتقني في مصر, وبذلك يصل إجمالي التمويل لبرنامج مستقبلي إلى ٤٠ مليون جنيه مصري (حوالي ٢.٥ مليون دولار أمريكي).

(٥) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

في حين أنه من غير المتوقع أن يكون لوباء كوفيد-١٩ تأثير كبير على إتمام المرحلة الابتدائية, فمن المتوقع أن يبطئ إلى حد ما تقدم معدلات إتمام المرحلة الثانوية الدنيا والعليا في المدى القريب.

بدأ إغلاق المدارس في مارس ٢٠٢٠ مما أدى إلى توقف إطلاق التعليم ٢.٠ إلى حد كبير. أثقلت التحديات الناجمة عن حالة عدم اليقين وضعف البنية التحتية الرقمية في بعض أجزاء مصر الأعباء على الأسر والطلاب والمعلمين. قامت الدولة المصرية بزيادة الاستثمارات المخصصة لخدمات التعليم لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة **٣٤%** عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتشكل **٨%** من إجمالي الاستثمارات العامة, مقارنة بزيادة قدرها **٢٣%** في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن ٢٠١٩/٢٠١٨. سعت الدولة المصرية أيضًا إلى استخدام العديد من المنصات لتسهيل التعلم عبر الإنترنت مثل:

- استخدام مكتبة **بنك المعرفة المصري** لاستضافة جميع مواد التعلم والتعليم الابتدائي والإعدادي.
- استخدام الأساليب المبتكرة لضمان الوصول إلى التعلم عن بعد حتى في حالة عدم وجود اتصال بالإنترنت, مثل إطلاق **القنوات التلفزيونية (مدرستنا)** التي تبث دروسًا للمراحل الابتدائية والإعدادية.

مصر ملتزمة بتعزيز الوصول إلى التعليم كعامل رئيس في الحد من الفقر متعدد الأبعاد, ويمكن لها في سيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة, ودعم القطاع بإصلاحات فعالة مستمرة, بحلول عام ٢٠٣٠ أن تكون قادرة على:

- الحفاظ على معدلات إتمام المرحلة الابتدائية على مستوى عالمي بنسبة **١٠٠%** أو أكثر.
- رفع معدلات إتمام المرحلة الإعدادية إلى ١٠٠% أو أكثر, مقابل **٨٢.٧%** بحلول عام ٢٠٣٠.
- وبالمثل, رفع معدلات إتمام المرحلة الثانوية إلى ٦٧.٠% مقابل **٦١.٥%** بحلول عام ٢٠٣٠.

برنامج مؤسسة القلعة للمنح الدراسية

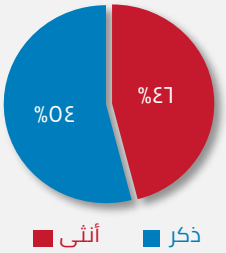

198
طالب حصلوا على منح من
15
محافظة (حضر وريف)

بما في ذلك منح الدراسات العليا في الخارج في مجموعة متنوعة من المجالات مثل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الميكانيكية والأنثروبولوجيا.

المصدر: شركة القلعة القابضة

تأثير كوفيد-١٩: معدل إتمام التعليم الإعدادية

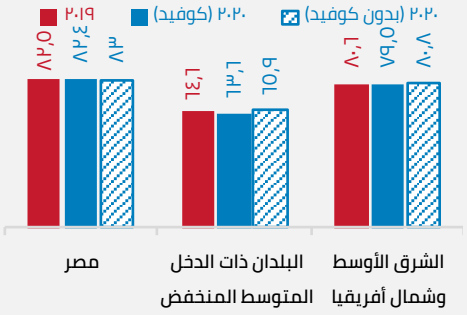

الثانوية

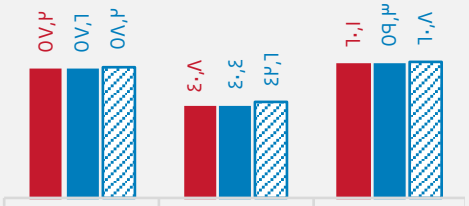

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
الإعدادية	%٨٢,٨	%١٠٠
الثانوية	%٦١,٥	%٦٧

هدف ٥: المساواة بين الجنسين

المؤشر		السابق		التقدم	
(٥,٥,١) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في:					
البرلمان الوطني	**%١٥**	٢٠١٨	**%٢٧** ↑	٢٠٢١
مجلس الوزراء	**%١١,٨**	٢٠١٨	**%٢٤** ↑	٢٠٢٠
نسبة بطالة النساء (%)	**%٢١,٤**	٢٠١٨	**%١٧,٥** ↓	٢٠٢٠
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (%)	**%١٦,٤**	٢٠١٨	**%١٣,٨** ↓	٢٠٢٠
مؤشر الفجوة بين الجنسية: ترتيب مصر في:				
المشاركة والفرص الاقتصادية	**١٣٥**	٢٠١٥	**-٥** ↓	٢٠٢٠
التعليم	**١١٥**	٢٠١٥	**+١٣** ↑	٢٠٢٠
الصحة	**٩٧**	٢٠١٥	**+١٢** ↑	٢٠٢٠
التمكين السياسي	**١٣٦**	٢٠١٥	**+٣٣** ↑	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

حققت مصر قفزة كبيرة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على مدى العقد الماضي، وذلك بدعم من القيادة السياسية والمجتمع المدني. حيث أظهرت المؤشرات المختلفة المتعلقة بالنوع الاجتماعي تحسنًا خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما تمثيل المرأة في مختلف المناصب الرئيسة. فقد حصلت المرأة على **٨ حقائب وزارية** داخل مجلس الوزراء في ٢٠٢٠/٢٠٢١، **٢٤%** من المناصب الوزارية، مقارنة بـ **١١.٨%** في ٢٠١٨. كما احتلت مصر المرتبة ١٦ عالميًا في نسب تمثيل المرأة في البرلمان، حصلت المرأة على ١٦٢ مقعدًا في برلمان ٢٠٢١ بنسبة **٢٧%** في مجلس النواب و**١٣.٣%** في مجلس الشيوخ. أيضًا في عام ٢٠٢٠، شغلت المرأة المصرية **٤٥%** من جميع الوظائف الحكومية، وهي نسبة عالية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ **٣٢%**. على صعيد آخر، ارتفع تمثيل المرأة في مجالس إدارات البنوك إلى **١٢%** في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ **١٠%** في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٨، كانت نسبة تمثيل المرأة في المناصب الدبلوماسية أيضًا قوية نسبيًا، حيث بلغت **٢٤.٨%**.

ومن جانب آخر، انخفض معدل البطالة بين الإناث من **٢١.٤%** في ٢٠١٨ إلى **١٧.٥%** في ٢٠٢٠ على الرغم من الوباء، إلا أنه لا يزال أسوأ من معدل الذكور عند **٦%**. ومع ذلك، أظهرت مؤشرات أخرى بعض التدهور، لا سيما مشاركة المرأة في القوى العاملة التي انخفضت إلى **١٣.٨%** في عام ٢٠٢٠ من **١٦.٤%** في عام ٢٠١٨ مقارنة بارتفاع معدل مشاركة الذكور على الرغم من ارتفاع التحصيل العلمي لدى النساء.

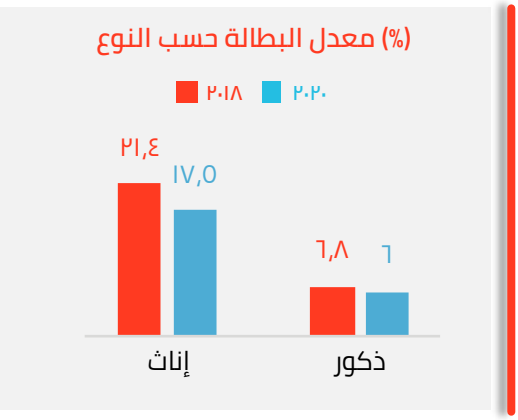

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

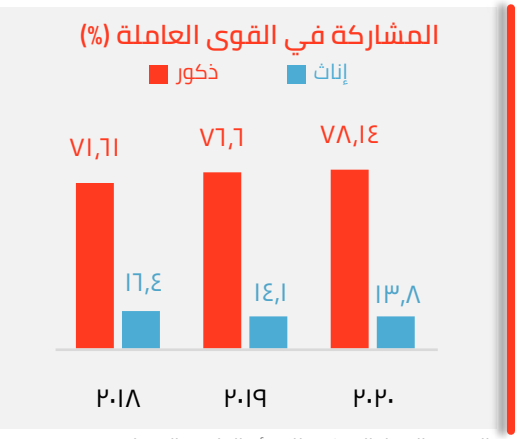

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٢) جهود الدولة المصرية نحو المساواة بين الجنسين

(٢,١) خطوات مؤسسية نحو زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

هناك حاجة إلى تنفيذ عمليات الإصلاح المؤسسي بشكل مستمر لتعزيز المساواة بين الجنسين في القوى العاملة الحالية. أحد أحدث وأهم الخطوات هي الإعلان في يوم المرأة العالمي لعام ٢٠٢١، عن موافقة مجلس الدولة المصري (إحدى محاكم مصر العليا) **لأول مرة على تعيين النساء في المجلس**. بالإضافة إلى **ختم المساواة بين الجنسين في مصر**، والذي تم إنشاؤه منذ عام ٢٠٠٨، حيث وضع مصر كأول دولة عربية والثانية على مستوى العالم في تطوير برنامج اعتماد (certification program) على أساس نجاح جهود المساواة بين الجنسين. يوفر «ختم المساواة بين الجنسين» والذي تم إحياؤه في عام ٢٠٢٠، إرشادات للشركات المصرية حول كيفية مواجهة التحديات التي تواجه المرأة، مثل الوصول إلى فرص عمل، و الأجور غير المتساوية، والتحرش الجنسي.

(٢,٢) تعزيز الشمول المالي للمرأة

محور آخر تعالج الدولة المصرية من خلاله المساواة بين الجنسين وهو التمكين الاقتصادي وذلك عن طريق الشمول المالي. تضاعفت نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات بنكية تقريبًا لتصل إلى **٢٧%** في عام ٢٠١٩، في مقابل **١٤%** فقط في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠٢٠، حصلت المرأة المصرية على **٥١%** من إجمالي القروض الموجهة إلى المشروعات متناهية الصغر، بنسبة تعثر لا تتجاوز ١%. علاوة على ذلك، في عام ٢٠٢٠، زادت أرصدة التمويل متناهي الصغر الموجهة للنساء بنسبة ١١%، وشكلت النساء ٦٢% من إجمالي عدد المستفيدين من برامج التمويل متناهي الصغر.

كما قدم البنك المركزي المصري عدة مبادرات لدمج الأسر التي تعاني من ضغوط مالية ومالكات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليكونوا جزءًا من النظام المالي الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، أدخل البنك المركزي المصري عددًا من الإصلاحات التنظيمية لاستكمال مبادرات الدولة نحو تعزيز الشمول المالي للمرأة: (١) إصدار إرشادات للبنوك لجمع البيانات المصنفة حسب النوع والإبلاغ عنها بهدف متابعة التقدم في الشمول المالي للمرأة (٢) توحيد تعريف الأعمال المملوكة للنساء وإصدار لوائح جديدة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، (٣) إطلاق مبادرة للتمويل متناهي الصغر التي تخدم الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، وخاصة النساء.

(٣) تحديات الحد من عدم المساواة بين الجنسين

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين مؤسسيًا، إلا إنه لا تزال التحديات ذات طابع اجتماعي واقتصادي تعيق التقدم، مثل:

- **ختان الإناث**: أولت مصر اهتمامًا خاصًا للقضاء التام على ختان الإناث من خلال الإجراءات القانونية الصارمة، فضلاً عن زيادة الوعي عن طريق نشر التعاليم الدينية الصحيحة. تم تأسيس **اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث** في مايو ٢٠١٩، وتضم ممثلين عن جميع الوزارات والهيئات القضائية ذات الصلة والأزهر الشريف والكنائس المصرية ومنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع شركاء التنمية. وفي أوائل عام ٢٠٢١، اتخذت مصر خطوة قوية نحو القضاء على ختان الإناث حيث وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتشديد العقوبة على ختان الإناث. بالإضافة إلى حملات المجلس القومي للمرأة التوعوية التي تهدف للقضاء على ختان الإناث، والتي تمكنت من الوصول إلى ١٣ مليون شخص.
- **الاقتصاد غير الرسمي:** مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي أعلى منها في القطاع الرسمي. حيث تشير التقديرات إلى أنه في ٢٠١٩/٢٠٢٠، **٤٠.٩%** من إجمالي العمالة غير الزراعية للإناث غير رسمية. وهذا يعني أن المزيد من النساء تعاني من انعدام الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الملائمة، وخاصة بالنسبة للنساء المتزوجات.

(٤) شراكات من أجل المساواة بين الجنسين

تستهدف عدة مبادرات من المجتمع المدني والقطاع الخاص تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية الفتيات مثل:

- الانضمام إلى التحالف الدولي للمساواة في الأجور: يقود المبادرة منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. انضمت مصر في ٢٠٢٠ من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان مساواة الأجور مقابل العمل المتساوي.

أمثلة على برامج شراكة مع القطاع الخاص

مبادرة LEAP - منظمة ATC:

صممت ATC، برنامج ريادة أعمال للمرأة باسم "LEAP" ويقدم البرنامج الأدوات اللازمة لتنمية أعمال رائدات الأعمال وتحقيق إمكاناتهن الكاملة. أجرت ATC الجولة الثانية من برنامج LEAP في عام ٢٠١٩ حيث أكملت ١٧ سيدة أعمال البرنامج. بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ , كان لدى ١٧ امرأة نماذج أعمال وشبكات دعم أقوى.

- حملة «احميها من الختان»: أطلق المجلس القومي للمرأة هذه الحملة, والتي وصلت إلى **١٨ مليون شخص في عام ٢٠٢٠** فقط. وتهدف إلى توعية النساء والأسر في الريف والحضر بأخطار هذه الجريمة وأضرارها الصحية على الفتيات.

- مسرع أعمال - تقليص الفجوة بين الجنسين: أطلقت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة والمنتدى الاقتصادي العالمي والقطاع الخاص خطة عمل «**مسرع أعمال - سد الفجوة بين الجنسين**» في عام ٢٠٢١. وتُعَد مصر هي الدولة الأولى في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أطلقت هذا المسرع الذي يعمل من خلال نموذج عام/خاص بهدف القضاء على عدم المساواة بين الجنسين.

(٥) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

بلغت مشاركة النساء في العمالة **١٣.٨%** في عام ٢٠١٩, وسجلت مصر **٠.٤٤٩** على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال نفس العام. بينما كان من المتوقع أن يؤثر كوفيد-١٩ على نسبة مشاركة الذكور والإناث بشكل مختلف, إلا أنه لم ينتج اختلافات ملحوظة فيما يتعلق بهذه المؤشرات. تتوقع مصر أن التحسن في القوى العاملة النسائية سيصل إلى **٢٣%** وأن مؤشر عدم المساواة بين الجنسين سيصل إلى **٠,٣٧٦** بحلول عام ٢٠٣٠, بالنظر إلى التزامها بالمساواة.

تضمنت سياسة استجابة مصر للوباء اهتمامًا واضحًا بالمرأة. خلال فترة الإغلاق الجزئي فعلى سبيل المثال:

- تم **منح إجازة استثنائية** للموظفات الحوامل أو الموظفات اللاتي يعتنون بالأطفال التي تبلغ أعمارهم ١٢ عامًا أو أقل.

- كما **تم وضع خطة عمل مشتركة** بين وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة للتصدي للعنف الأسري ضد النساء والأطفال أثناء الوباء حيث إن العزل قد يعرض النساء والفتيات لمزيد من العنف.

- تم تنظيم المزيد من حملات التوعية في فروع المجلس القومي للمرأة في **٩٢٢ قرية في جميع أنحاء مصر**, من أجل زيادة وعيهن بطرق انتقال وباء كوفيد-١٩ المحتملة والإجراءات الاحترازية اللازمة.

- علاوة على ذلك, استمرت البرامج التي تدعم المرأة مثل برنامج «**القيادة التنفيذية للمرأة**», الذي يقدمه المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة , على الرغم من انتشار الوباء.

- **إطلاق مختبر الابتكار المستدام** الذي يستهدف بشكل خاص التمكين الاقتصادي للمرأة وذوي الهمم في عام ٢٠٢١.

تأثير كوفيد-١٩:
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة (%)

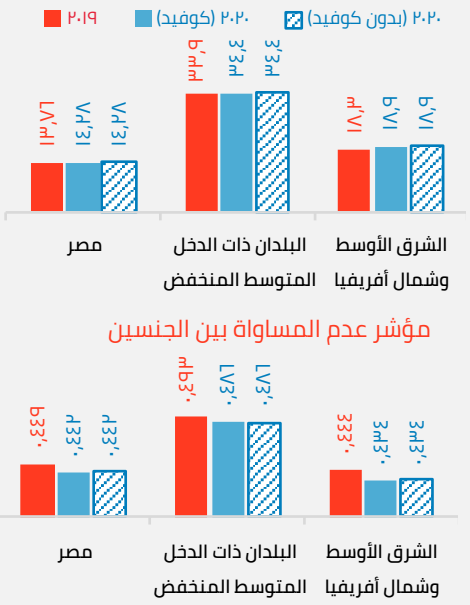

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
مشاركة الإناث في القوى العاملة	%١٩	%٢٣
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	٠,٣٦٩	٠,٣٦٧

هدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٦,١,١)	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان	٢٠١٥	**٩٠%**	**٩٦,٩%** ↑	٢٠١٩
(٦,٢,١)	نسبة السكات المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالمياه والصابون.	٢٠١٥	**٥٠%**	**٦٦,٢%** ↑	٢٠١٩
-	نسبة مياه الصرف المعالجة من إجمالي الصرف الصحي	٢٠١٥	**٥٠%**	**٦٨,٧%** ↑	٢٠١٨

(١) التقدم نحو الهدف

تبذل مصر جهودًا حثيثة لتلبية الطلب على المياه من خلال الإدارة الفعالة لمواردها المائية المحدودة. يأتي هذا في وقت يتسم بالطلب المتزايد على المياه، مدفوعة بعدد من التحديات التي يعد أبرزها التزايد السكاني، والنشاط الزراعي المكثف. تعتمد نحو **٩٠%** من إمدادات المياه في مصر على نهر النيل، بحصة سنوية لم تتغير منذ عام ١٩٥٤ وتبلغ حوالي **٥٥ مترًا مكعبًا**. تأتي باقي الإمدادات، حوالي ٠.٥ مليار متر مكعب، من المياه الجوفية غير المتجددة. تترك هذه النسبة البلاد في حالة عجز مائي لأنها تحتاج سنويًا إلى **٩٠ مترًا مكعبًا** على الأقل لتلبية الاحتياجات الوطنية. بالتزامن مع العجز المائي انخفض نصيب الفرد السنوي من المياه في مصر إلى **٥٧٠ مترًا مكعبًا** في عام ٢٠١٨ وهو أقل من المعايير الدولية عند **١٠٠٠ متر مكعب**. بالتالي، تعتبر مصر أكثر عرضة وتأثر للتغيرات في ظروف المنبع، وتعد أكثر المخاطر إلحاحًا خط إثيوبيا الحالية لملء حوض سد النهضة الإثيوبي الكبير، الأمر الذي يهدد إمدادات المياه إلى مصر.

بالنسبة للبنية التحتية، تم إحراز تقدم ملحوظ في الحصول على مياه الشرب (من **٩٠%** في عام ٢٠١٥ إلى **٩٧%** في عام ٢٠٢٠)، والوصول إلى الصرف الصحي (من ٥٠% في عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بنحو **٧٠.٦%** في عام ٢٠١٩)، ونسبة مياه الصرف الصحي المعالجة (من **٥٠%** في ٢٠١٥ إلى **٦٨.٧%** في ٢٠١٩). بالرغم من ذلك، فإن مصر على دراية تامة بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن المائي. وضعت الدولة خطة وطنية لترشيد استهلاك المياه والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة حتى عام ٢٠٣٧ بمبلغ **٥٠ مليار دولار** بهدف توفير مصادر مياه بديلة. يعد ذلك من خلال: تحلية المياه في المحافظات الساحلية، وإنشاء محطات استخراج المياه الجوفية وإعادة استخدام المياه المعالجة. تقدم الخطة أيضًا أنظمة ري فعالة تعتمد على التكنولوجيا، حيث تستهلك الزراعة الغالبية العظمى من إمدادات المياه في مصر.

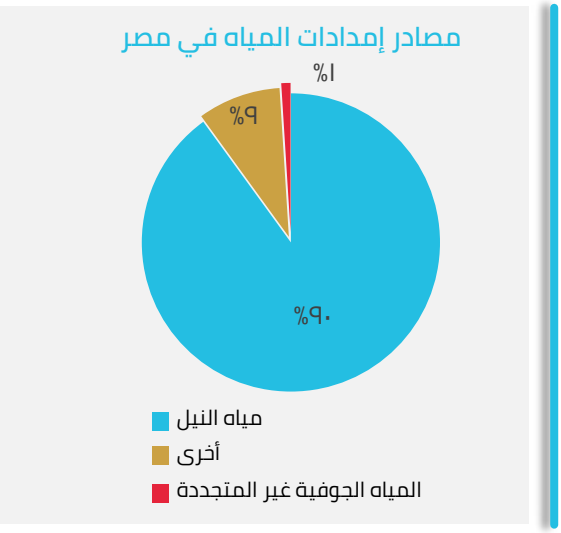

المصدر: وزارة الموارد المائية والري

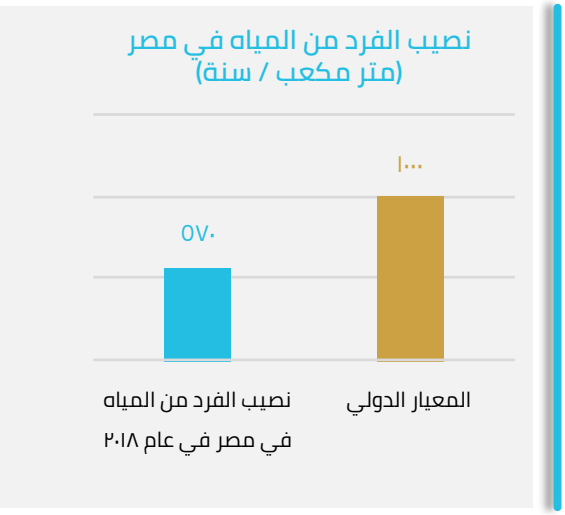

المصدر: وزارة الموارد المائية والري

(٢) جهود الدولة المصرية لتوفير المياه النظيفة

(٢,١) الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي

يقترب مستوى الوصول إلى مياه الشرب في مصر من المستويات العالمية. في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١, وجهت الدولة المصرية **٢٥.٩%** من إجمالي الاستثمارات العامة في قطاع التنمية الحضرية إلى مشاريع المياه والصرف الصحي. علاوة على ذلك, في عام ٢٠٢٠, أعلنت وزارة الإسكان عن الانتهاء من **٢٩٥ مشروعًا** لمياه الشرب بتكلفة **٢.٤ مليار دولار**. كما قدمت الدولة خدمات الصرف الصحي إلى **٧٠٣ قرية** بتكلفة **٣٥٠ مليون دولار**. شرعت مصر في خطة مدتها ١٠ سنوات لإنفاق ما يقرب من **١٩ مليار دولار** في تمديد خطوط أنابيب المياه واستبدال المتآكلة منها. كما ارتفعت نسبة السكان المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي, بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون من **٥٠%** في عام ٢٠١٥ إلى **٦٦.٢%** في عام ٢٠١٨.

(٢,٢) تقليل الفاقد في المياه والتشجيع على توفيرها

بالتوازي مع تحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي, يعد تعزيز الحفاظ على المياه أمرًا ضروريًا. تعتبر معالجة المياه العادمة والحد من الفقد الناتج عن التسرب من مياه الري ممكنًا أساسيًا للمساعدة في تلبية احتياجات قطاع الزراعة. في هذا الصدد, عملت الدولة المصرية على مشروعين متوازيين:

- **٥٢ محطة** لمعالجة مياه الصرف الصحي قيد الإنشاء في صعيد مصر, بطاقة **٤١٨ مليون متر مكعب سنويًا**. شهدت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة إلى إجمالي مياه الصرف الصحي زيادة نسبية على مدار الأعوام لتصل إلى **٦٨.٧%** في عام ٢٠١٩. وتم الإعلان عن أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العالم في عام ٢٠٢٠, وهي **محطة مياه بحر البقر**, بسعة **٥ ملايين متر مكعب** في اليوم. سيتم استخدام المياه المعالجة من المحطة لزراعة حوالي **٣٤٢ ألف فدان** كجزء من خطة تنمية شبه جزيرة سيناء.
- في عام ٢٠٢٠, بدأت مصر مشروع تبطين قنوات الري وسيوفر المشروع **٥ مليارات متر مكعب من المياه سنويًا**. هذا بالإضافة إلى خطة لرصف **٢٠ ألف كيلومتر** من قنوات الري.

(٢,٣) استخدام مصادر المياه الجديدة

تعمل مصر على التوسع في استخدام مصادر المياه الجديدة حيث يعد التوسع في **مشاريع تحلية المياه** لمكافحة الفقر المائي من الأولويات القصوى لمصر في السنوات الأخيرة. تدمج خطة التنمية الحضرية الاعتماد الكلي على تحلية مياه البحر في المدن الساحلية الجديدة. في عام ٢٠٢٠, قامت مصر بتشغيل **٥٨ محطة تحلية**, بطاقة تبلغ **٤٤٠٠٠٠ متر مكعب** في اليوم, وهناك **٣٩ محطة** أخرى لتحلية المياه قيد الإنشاء.

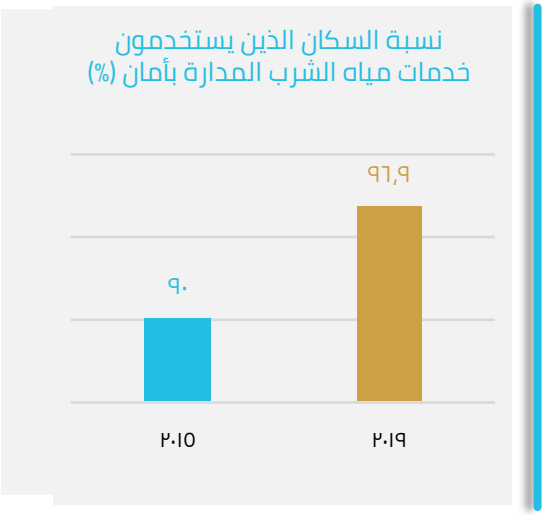

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

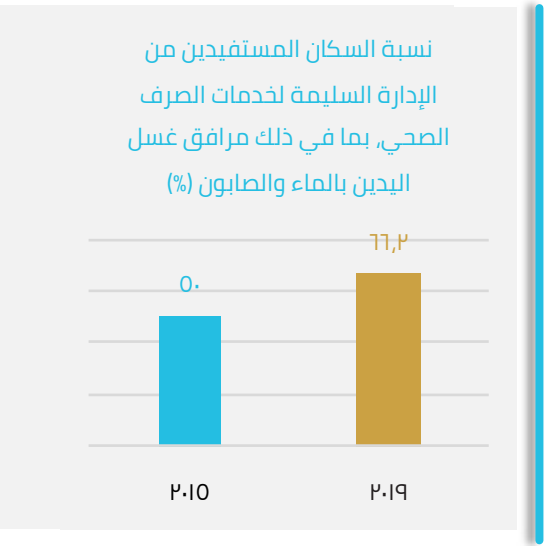

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

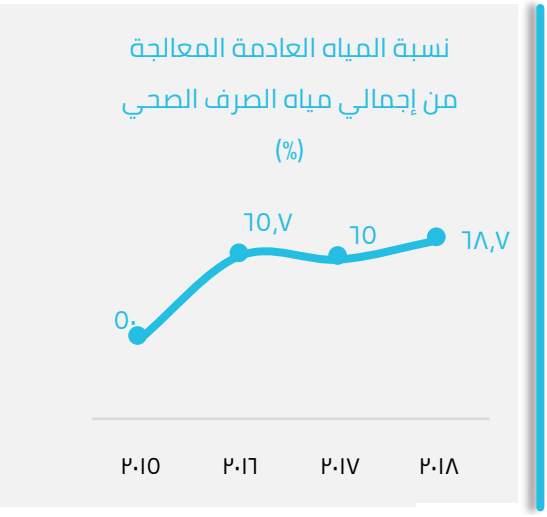

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٣) تحديات الوصول إلى المياه

لا شك أن **سد النهضة الإثيوبي** يمثل التحدي الأكثر إلحاحًا أمام مصر في الوقت الراهن حيث أنه يهدد الأمن المائي في مصر. يمثل بناء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لسد النهضة تهديدًا مباشرًا لإمدادات نهر النيل والتي تمثل ٩٠% من إمدادات المياه في مصر.

لا يقتصر النزاع على كونه مسألة بيئية أو قضية قانونية فحسب؛ بل إنه تهديد وجودي يتعلق ببقاء الشعب المصري لأجيال قادمة. لقد مضى عقد كامل في المفاوضات مع إثيوبيا من أجل التوصل إلى اتفاق عادل يحقق أهداف التنمية مع الحد من الضرر الذي يمكن أن يحدث لدول المصب؛ وهي مصر والسودان. ومع ذلك، تتخذ إثيوبيا قرارات أحادية دون مراعاة حقوق ومصالح البلدان الأخرى.

إذا تمت عملية ملء سد النهضة في غضون خمس سنوات كما هو مخطط من قبل الحكومة الإثيوبية، من المقدر أن نقص المياه المتراكم في السد العالي جنوب مصر سيزداد بمقدار **٩٢ مليار متر مكعب**، موزعة على عدة سنوات. تجدر الإشارة إلى أنه - كما سلف الذكر، انخفض نصيب الفرد من المياه في مصر إلى **٥٧٠ مترًا مكعبًا سنويًا** في عام ٢٠١٨ وهو ما يقرب من ٥٠% دون المعايير الدولية ويضع مصر **تحت مستوى الفقر المائي**. وعليه , لا يمثل السد تحديًا للاستدامة لمصر فحسب، بل إنه يمثل تهديدًا كبيرًا لأمنها القومي.

(٤) شراكات من أجل المياه النظيفة والصرف الصحي

لطالما كان المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في مصر شركاء رئيسيين في الجهود المبذولة لترشيد استهلاك المياه وتقليل الفاقد من المياه. على سبيل المثال، أطلقت **شركة إيديتا للصناعات الغذائية** برنامجًا لتوفير المياه حيث تعمل الشركة على إنشاء محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي في منشآتها من أجل الامتثال للقوانين واللوائح البيئية الخاصة بتصريف المياه الصناعية، وهذا بتكلفة إجمالية قدرها **مليون دولار**. أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي استهلاك المياه في إيديتا بنسبة **٢.١%** في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨. وتركز المبادرات الأخرى على الحفاظ على نهر النيل، مثل مبادرة **"VERY NILE"** التطوعية التي تأسست عام ٢٠١٨ لتنظيف النيل من النفايات الصلبة مع العمل على زيادة الوعي البيئي.

(٥) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

يعتبر الوصول إلى المياه المحسنة متاح للجميع بشكل فعال في مصر، حيث يتمتع أكثر من **٩٩%** من السكان بإمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، انخفض الوصول إلى الصرف الصحي المحسن بنسبة **٧٠%** تقريبًا في عام ٢٠١٩. تم ملاحظة آثار محدودة على هذين المؤشرين نتيجة الجائحة.

يعتبر غسل اليدين هو خط الدفاع الأول ضد انتشار الأوبئة، ولهذا سعت الدولة المصرية على تسهيل الوصول إلى المياه النظيفة أثناء الوباء، وتأجيل سداد فواتير المرافق السكنية والتجارية بما في ذلك المياه. في نوفمبر ٢٠٢٠، أطلقت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في مصر بوابة إلكترونية وتطبيقًا ذكيًا لفواتير المياه للسماح للعملاء بتلقي الخدمات بسلاسة ودون الحاجة إلى التنقل.

بالنظر إلى الطريق الى ٢٠٣٠، تلتزم الدولة المصرية بدفع سياسيات لتسريع التقدم في توفير المياه النظيفة والصرف الصحي، وتحسين الوصول إلى الصرف الصحي للوصول إلى ما يقدر بـ **٨٨.٧%** بحلول عام ٢٠٣٠، والحفاظ على الوصول إلى مصادر المياه المحسنة عند المستويات العالمية.

تأثير كوفيد-١٩: الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (% من السكان)

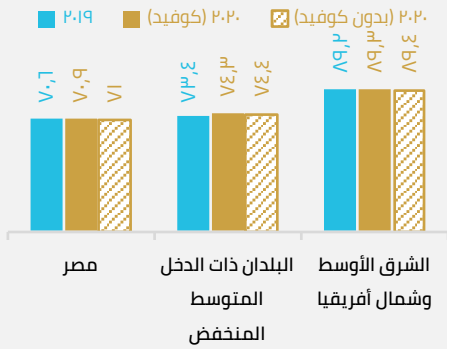

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (%)	%٧٤,٦	%٨٨,٧
الوصول إلى مصادر المياه المحسنة (%)	%٩٨,٢	%١٠٠

هدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٧,١,١)	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (%)	٢٠١٥	**%٩٩,٢**	↑ **%٩٩,٧**	٢٠١٩
(٧,٢,١)	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الطاقة (%)	٢٠١٨	**%٧,٩**	↑ **%٨,٨**	٢٠١٩
	إجمالي الكهرباء المولدة (مليار كيلوواط)	٢٠١٥	**١٧٣,٤٦**	↑ **١٩٨,٨**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

في عام ٢٠١٤, كانت مصر تعاني من عجز في الطاقة, حيث مثل **النقص اليومي البالغ ٦٠٠٠ ميجاواط** ضغطًا على شركات الكهرباء مما أدى إلى اللجوء لإجراء الانقطاعات المجدولة بين المناطق المختلفة حتى يعمل النظام بدون مخاطر. وإدراكًا منها لخطورة الوضع, كثفت الدولة المصرية جهودها لمواجهة هذا التحدي الخطير.

في عام ٢٠١٥, بلغت القدرة الإجمالية لمحطات الطاقة في مصر **٢٣٠٠٠ ميجاواط** ومنذ ذلك الحين, ضاعفت مصر قدرتها بأكثر من الضعف بإضافة **٢٨٠٠٠ ميجاواط** بحلول عام ٢٠٢٠ من المشروعات الجديدة وتحديث المحطات القديمة. واليوم, تمتلك مصر فائضًا في الطاقة يسمح لها بأن تصبح مُصدرًا إقليميًا للطاقة بحوالي **١٩٠٠٠ ميجاواط** في الاحتياطيات اليومية, كما أن الوصول إلى الكهرباء, بمستويات شبه عالمية, ارتفع من نسبة **٩٩.٢%** من السكان في عام ٢٠١٥ إلى **٩٩.٧%** في ٢٠١٩.

تم إطلاق «**استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة ٢٠٣٥**» في عام ٢٠١٥, بهدف زيادة إجمالي إنتاج الكهرباء وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة في مصر. وفقًا لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية فإن الهدف هو الوصول لنسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المنتجة إلى **٢٠%** بحلول عام ٢٠٢٢ ونسبة طموحة تصل إلى **٤٢%** بحلول عام ٢٠٣٥, وبحلول ذلك الوقت سيكون قد تم افتتاح أول محطة للطاقة النووية والتي ستساهم بنحو **٣%**.

(٢) جهود الدولة المصرية لتوفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

(٢,١) زيادة القدرة الكهربائية والإنتاج

هذا التقدم الملحوظ المذكور أعلاه هو نتيجة الجهود الكبيرة في إنشاء **٢٦ محطة كهرباء جديدة** بسعة إجمالية **٢٦٠٠٠ ميجاواط**, وهو ما يمثل **١٢** ضعف الكهرباء المولدة من السد العالي. كما تم بناء ثلاث محطات بالشراكة مع شركة Siemens AG لتوفير قدرة إجمالية هائلة تبلغ ١٤٥٠٠ ميجاواط. وقد أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الكهرباء المولدة من **١٨٥.٦ مليار كيلوواط** في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٩٨.٨ مليار كيلوواط في ٢٠١٨/٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٤, كان لمصر **١٨** محطة فقط لنقل الطاقة للشبكة بأكملها ومنذ ذلك الحين تم إنشاء **٢٩** محطة جديدة. كما يجري العمل على تقوية شبكة النقل بإضافة واستبدال وتجديد الخطوط الهوائية ومحطات التحويل.

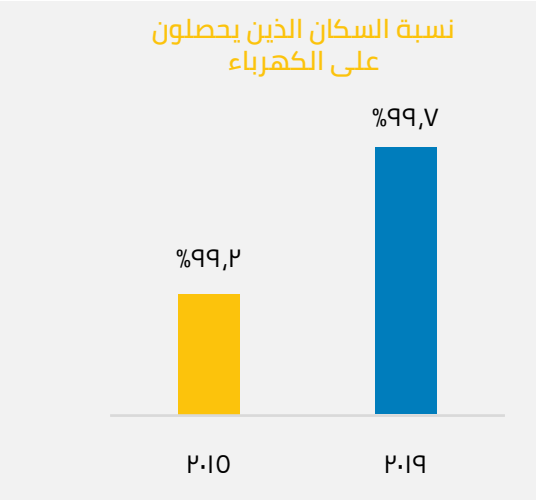

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

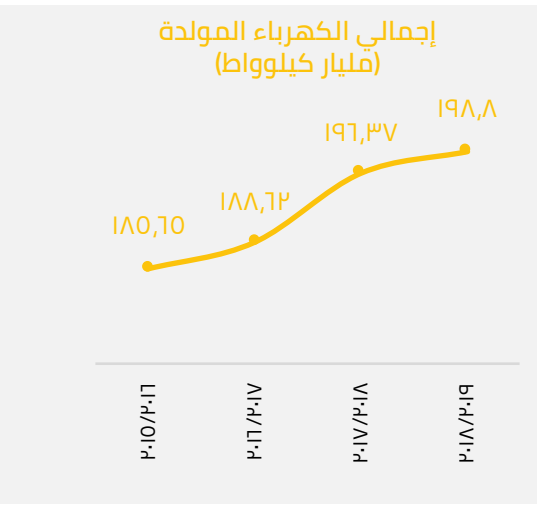

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

(٢,٢) زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإجمالية للكهرباء المنتجة, فإن الدولة المصرية تعطي الأولوية للطاقة النظيفة أيضًا فالدولة المصرية لديها إمكانات كبيرة. بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩, ارتفع إجمالي الكهرباء المنتجة من خلال الطاقة الشمسية من ٠.٥٢٩ مليار كيلوواط إلى ١.٤٦٥ مليار كيلوواط (بنسبة ١٧٧%). واستفادةً من إمكانات مصر العالية للطاقة الشمسية, في عام ٢٠١٩, تم افتتاح **مجمع بنبان للطاقة الشمسية** الذي يعتبر أحد أكبر مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية في العالم, وقد تم إنشاؤه بالتعاون مع القطاع الخاص و«من المتوقع أن يحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمعدل ٢ مليون طن سنويًا» وفقًا لمؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

أما بالنسبة لطاقة الرياح, تعمل مصر على إنشاء أكبر محطة لتوليد الطاقة من الرياح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منطقة جبل الزيت بمحافظة البحر الأحمر (شرقًا), ومن المتوقع أن يؤدي مشروع جبل الزيت إلى زيادة قدرة طاقة الرياح في مصر بنسبة **١٨%**.

وفيما يتعلق بالقفزات التي تم اتخاذها في مجال الطاقة النووية, تعمل الدولة المصرية بالشراكة مع شركة روساتوم الروسية على إنشاء محطة للطاقة النووية في **الضبعة** بمحافظة مطروح (شمال غرب). من المقرر أن تدخل الوحدة الأولى من هذا المشروع حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٦.

> *"بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، سيساعد مشروع بنبان مصر على الحد من انبعاثات الكربون. من المتوقع أن يتجنب المجمع بأكمله ٢ مليون طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنويًا، أي ما يعادل سحب حوالي ٤٠٠ ألف سيارة من الطريق" – أندرو رافين، مجموعة البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية | أكتوبر ٢٠١٧*
>
> *- أندرو رافين , مجموعة البنك الدولي بمؤسسة التمويل الدولية | أكتوبر ٢٠١٧*

مشاريع توليد الطاقة المتجددة

	كلفة مليار دولار	الاهلية ميغاواط
بنبان	٢,٥	٢٠٠٠
جبل الزيت	٠,٧٧	٥٨٠
الضبعة	٢٨,٧	٤٨٠٠

المصدر: خريطة مشاريع مصر

(٢,٣) تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة

بينما تقوم مصر بتطوير قدرتها الكهربائية وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة, فإن الخطوة التالية هي أن تتطلع مصر إلى الخارج وتستفيد تجاريًا من هذه الإمكانات المحققة من خلال التحول إلى مركز للطاقة. والآن مع وجود فائض في الطاقة, بدأت الدولة المصرية مشاريع ربط كهربائي لتصدير الكهرباء والمساعدة في تلبية الطلب على الكهرباء في البلدان المجاورة. في عام ٢٠٢٠, تم البدء في خط الربط مع مشروع **جمهورية السودان**. يأتي ذلك بالإضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي مع **المملكة العربية السعودية وجمهورية قبرص واليونا**ن والتي تم التخطيط لها بالفعل ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها في عام ٢٠٢١. وهذا سيحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة في الشرق الأوسط إلى جانب اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة في البحر الأبيض المتوسط.

(٣) شراكات من أجل طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

شجعت الدولة المصرية ترشيد الطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كمصادر أولية لتوليد الكهرباء. بدأت العديد من الشركات في الالتزام باستراتيجيات طويلة الأجل لترشيد استهلاك الطاقة. على سبيل المثال, في عام ٢٠١٩, سجل مصنع إيديتا للصناعات الغذائية E٠٧ انخفاضًا كبيرًا بنسبة **٧%** في استهلاك الكهرباء مقارنة بعام ٢٠١٧ بسبب تنفيذ مشاريع كفاءة الضاغط وتحويله إلى إضاءة LED على مستوى المصنع.

بدأت بعض شركات القطاع الخاص في تقديم خدمة تركيب ألواح توليد الطاقة الشمسية في المنازل والشركات بعد أن أصدرت الدولة المصرية قانون التعريفة المحددة لشراء الكهرباء من المنازل الذي ينظم استخدام الألواح الشمسية للعقارات السكنية وغير السكنية. كرم سولار هي إحدى رواد القطاع الخاص المصري في هذا المجال. كان أحد أحدث مشاريعهم في عام ٢٠١٩ مع شركةCairo٣A للدواجن (إحدى التكتلات الرئيسة في البلاد في مجال الزراعة وإنتاج الدواجن وتجارة الحبوب), بناء محطة للطاقة الشمسية ستزود حوالي ١٠٠ ميجاواط من الكهرباء.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

الجدير بالذكر، نظرا لأن عمليات الإغلاق بسبب وباء كوفيد-١٩ ضربت الاقتصاد العالمي، فقد تم بالفعل مواجهة تحديات توافر الكهرباء وإمكانية الوصول إليها في مصر على مدار السنوات القليلة الماضية. لذلك، ركزت الدولة المصرية على **القدرة على تحمل تكاليف الطاقة** للمساعدة في تخفيف التداعيات الاقتصادية للوباء على الشركات. وتم التوصل إلى قرار بخفض أسعار الكهرباء للصناعة والجهد الفائق العالي والمتوسط. هذا بالإضافة إلى توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للاستخدام الصناعي. على صعيد آخر، تم تحديد أسعار بيع الغاز الطبيعي لمحطات الطاقة الكهربائية عند **٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية**، كما تم تحديد رسوم خدمة العملاء بنفس الأسعار المطبقة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ خلال السنوات الخمس المقبلة. علاوة على ذلك، منذ عام ٢٠١٥، خفضت مصر تدريجيًا دعم الطاقة للاستخدام المحلي وكانت الخطة تقضي بإكمال المرحلة النهائية بحلول السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. ومع ذلك، مددت الدولة الإطار الزمني حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لدعم التخفيف من الصعوبات الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية على الأسر خلال الوباء.

تشرع مصر في رحلة طموحة للغاية لزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء. بحلول عام ٢٠٣٠ في سيناريو اللا تغيير في السياسات، من المتوقع أن تصل نسبة الطاقة المتجددة إلى **٣٠% في عام ٢٠٣٠**. ومع ذلك، مع دفع أهداف التنمية المستدامة، من المتوقع أن ترتفع النسبة لتصل إلى **٣٢.٥% في عام ٢٠٣٠**. واليوم، تستكشف مصر العديد من الخيارات لتوفير خدمات نظيفة وطاقة ميسورة التكلفة، وخلال السنوات القادمة سيتم إدخال المزيد من المصادر المتجددة مثل الطاقة النووية والهيدروجين الأخضر.

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
نسبة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	**٣٠%**	**٣٢,٥%**

هدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٨,١,١)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٦	**٤,٢٣%**	**٣,٥٧%↓**	٢٠١٩/٢٠
(٨,٥,٢)	معدل البطالة (%)	الربع الرابع ٢٠١٧	**١١,٣%**	**٧,٢%↓**	الربع الرابع ٢٠٢٠
(٨,٦,١)	نسبة الشباب المتعطلين				
	الفئة العمرية ٢٠-٢٤	٢٠١٨	**٢٨,٤%**	**١٨,٢%↓**	٢٠٢٠
	الفئة العمرية ٢٥-٢٩	٢٠١٨	**١٩,٨%**	**١٠,٥%↓**	٢٠٢٠
(٨,٩,١)	إجمالي إيرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٩	**٤,٢%**	**٢,٧%↓**	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

أحرزت مصر تقدمًا اقتصاديًا قويًا على مدار الثلاث سنوات الماضية، حيث حصدت ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٦ بدعم من صندوق النقد الدولي. تبنى البرنامج تدابير اقتصادية شاملة وقرارات حاسمة لتحقيق الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي.

يظهر تقدم مصر في تحقيق هدف العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال العديد من مؤشرات الأداء مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي شهد نموًا ملحوظًا من ٢٠١٧ ليصل إلى **٥.٦%** في ٢٠١٨/٢٠١٩. كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **٢٤٤٨ دولار** في ٢٠١٩/٢٠٢٠. وتمكنت مصر من كبح مستوى التضخم ليصل إلى **٥.٣%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠ انخفاضًا من **١٣.٣%** في ٢٠١٨/٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، تعافت احتياطيات النقد الأجنبي بحيث غطت في يناير ٢٠٢١ أكثر من **٨.١** شهرًا من الواردات مقارنة بـ **٥.٥** شهرًا في يناير ٢٠١٧.

بالرغم من فترة الاستقرار الاقتصادي والنمو المرتفع، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى عرقلة مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر في ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث وصل إلى **٣.٥%** نتيجة للوباء، مقارنة بمعدل نمو مبدئي متوقع قدره **٥.٨%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠ و**٦%** في ٢٠٢٠/٢٠٢١. على صعيد آخر، تضرر قطاع السياحة على وجه الخصوص بشدة من الوباء حيث انخفض إلى **٢.٧%** من إجمالي الناتج المحلي خاصة مع ارتفاع مستوى عدم اليقين. على الرغم من التباطؤ، ظلت مصر واحدة من البلدان القليلة في جميع أنحاء العالم والبلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي شهد معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٢٠ على الرغم من تداعيات الوباء، نتيجة إطار الاقتصاد الكلي القوي الذي يُعزى إلى نجاح برنامج الإصلاح في بناء اقتصاد متنوع ومرن.

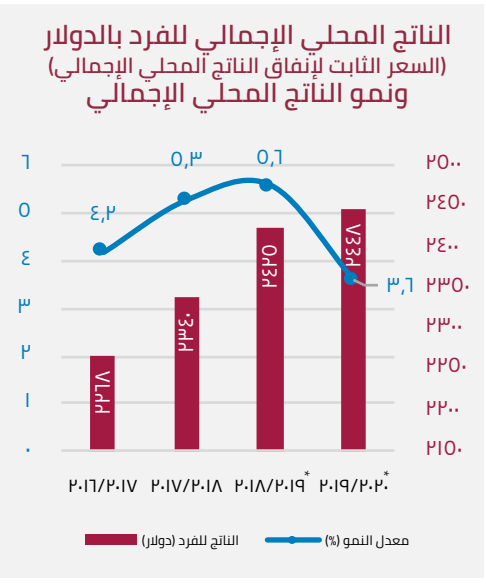

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

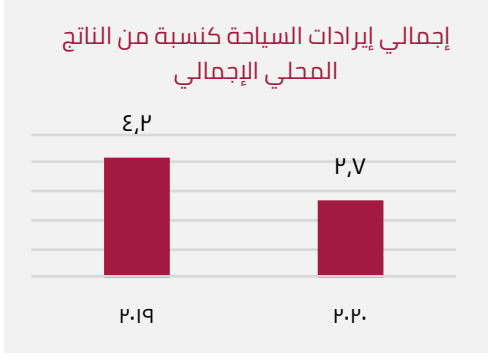

المصدر: البنك المركزي المصري

(٢) جهود الدولة المصرية تجاه العمل اللائق ونمو الاقتصاد

(٢,١) الحد من البطالة

اقترنت الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بانخفاض ملحوظ في معدل البطالة خلال الأربع سنوات الماضية. انخفض معدل البطالة من **١١.٨%** في عام ٢٠١٧ إلى **٧.٩%** في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من جائحة كوفيد-١٩, فقد تم الحفاظ على مستوى بطالة منخفض نسبيًا خلال عام ٢٠٢٠, حيث ارتفعت في الربع الثاني إلى **٩.٦%** ولكنها عادت إلى التراجع لتصل إلى **٧.٢%** في الربع الرابع.

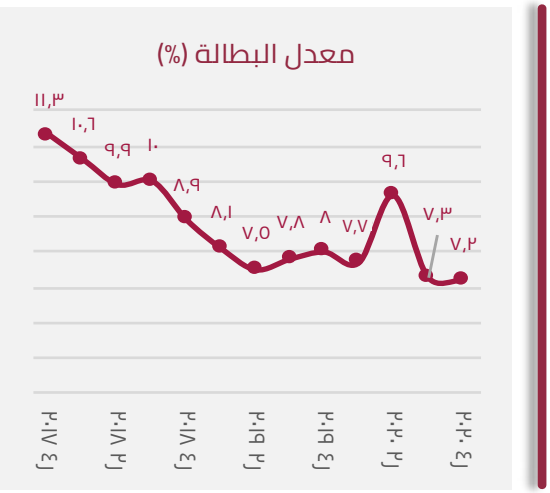

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٢,٢) تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مع ازدياد عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنوع اعمالها وانتشارها في المحافظات المختلفة تولي مصر اهتمامًا خاصًا لتلك المشروعات إدراكًا لدورها كمحركات للنمو الاقتصادي والتوظيف. وفقًا للإحصاء الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ , يقدر عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو ٣.٦ مليون منشأة, ويعمل في هذا القطاع **٩.٧ مليون شخص** (٣٧% من إجمالي الأشخاص العاملين) بإنتاج يصل إلى **١٠٨ مليار دولار أمريكي** تقريبًا.

وبما أن التمويل هو التحدي الأكبر للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم, فقد اتخذت الدولة المصرية العديد من الإجراءات الجادة لدعم تمويلها من خلال إطلاق مبادرات لتزويدها بالفرص والتسهيلات الائتمانية:

- في ٢١ فبراير ٢٠٢١, أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري توجيهًا للبنوك لزيادة التمويل الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة من **٢٠%** إلى **٢٥%** من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ضخ **٧.٤ مليار دولار أمريكي** إضافي في هذا القطاع الحيوي بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٢. وسيتم توفير التمويل لأكثر من ١٢٠ ألف شركة, مما سيخلق ويحافظ على حوالي مليون فرصة عمل.
- أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج «فرصة» الذي يهدف إلى تمكين المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» والفئات الأخرى الأكثر ضعفًا من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة, وإدراجهم في سلاسل القيمة التي تضمن لهم الدخل المستدام.

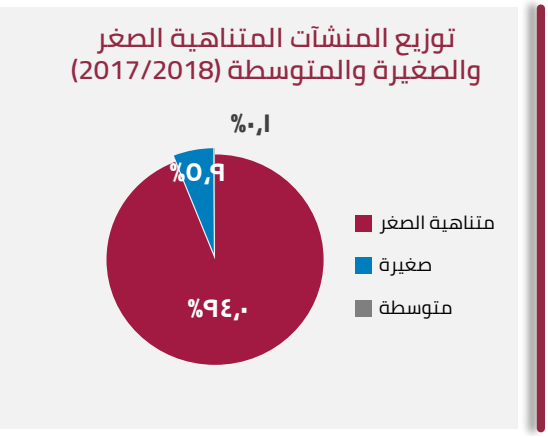

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٣) تحديات النمو الاقتصادي المستدام

بينما لم تدخر مصر أي جهد تجاه إنشاء اقتصاد قوي ومرن لا تزال هناك بعض التحديات المهمة مثل:

بطالة الشباب: على الرغم من التحسن الملحوظ في معدلات البطالة العامة منذ عام ٢٠١٧, لا تزال بطالة الشباب مرتفعة وتشكل تحدٍ مستمر. تمثل الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) **٢١%** من السكان وقد بلغت معدلات البطالة خلال ٢٠٢٠ حوالي **١٨.٢%** للفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة, و**١٠.٥%** للفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة. وبينما شهدت هذه المعدلات انخفاضًا عن عام ٢٠١٨, إلا أنها مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بالبطالة العامة التي تقل عن **٨%**. كما أن البطالة أعلى بشكل ملحوظ بين الشابات, حيث وصلت إلى **٤٥.٨%** في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عام ٢٠٢٠ و**٣٠.٤%** في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة خلال نفس العام.

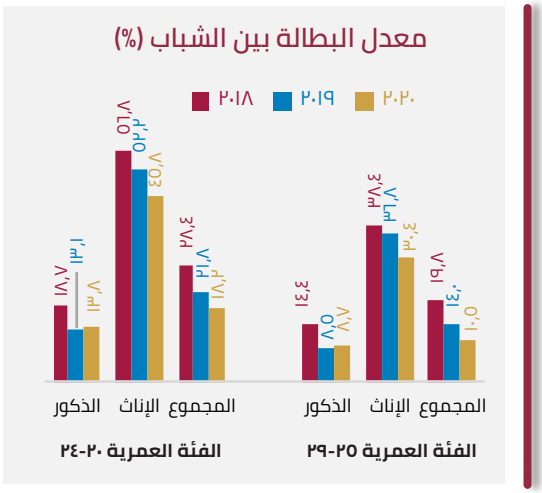

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

القطاع غير الرسمي: يشكل القطاع غير الرسمي تحديًا رئيسًا آخر للاقتصاد. تشمل العمالة غير الرسمية الأفراد غير المشمولين بالتأمين الاجتماعي، مما يمثل **٥٥.٣%** من إجمالي العمالة في عام ٢٠٢٠ مقابل **٥٢%** في عام ٢٠١٨.

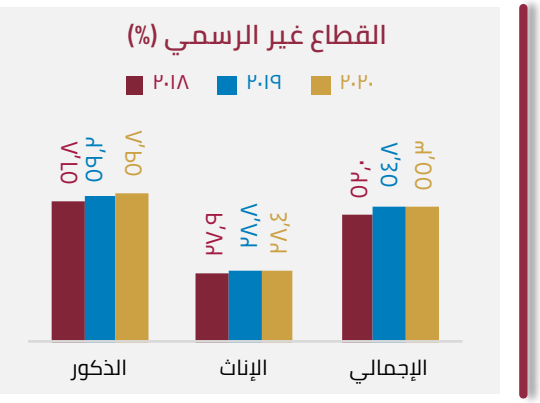

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٤) الشراكات لتحقيق العمل اللائق والنمو

أطلق المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية العديد من المبادرات لتعزيز الشمول المالي ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز التمكين الاقتصادي تماشيًا مع الجهود الحكومية.

تعزيز الشمول المالي

مبادرة رواد النيل: تم إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٩ برعاية البنك المركزي المصري وبالشراكة مع جامعة النيل. تهدف المبادرة إلى تمكين الشباب من العمل كمحفز لتنفيذ وتطوير المشاريع على نطاق وطني.

منصة التمكين للدعم الفني: تم إطلاق المنصة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمعهد المصرفي المصري. تهدف المنصة الرقمية إلى تقديم الخدمات غير المالية والاستشارية التي تتطلبها الشركات الناشئة والصغيرة في ٦ مجالات: الاستشارات القانونية، والحسابات والضرائب، والموارد البشرية، والتسويق، والتأهيل للتصدير، والمشتريات الحكومية.

دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

من خلال الشراكة بين **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، قامت قروض جهاز تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتمويل ٥٢٦,٨٥٨ مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة الحجم وخلق حوالي **٨٠٢,٤٣٤** فرصة عمل. يشكل **٤٨%** من مستفيدي المشروع من النساء بينما تم توجيه الفرص أيضًا للشباب حيث إن **٤٥%** من المستفيدين كانوا في الفئة العمرية ٢٠ إلى ٣٥ سنة. شمل التعاون بناء القدرات إدارة المشاريع بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، وعقد جهاز تنمية المشروعات **٥١٠** ورشة عمل تدريبية حول ريادة الأعمال استفاد منها ما لا يقل عن **١١٩٤٧** مشاركًا.

تعزيز التمكين الاقتصادي

يتم تعزيز التمكين الاقتصادي باستمرار من خلال مشاريع مختلفة على الأرض من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص. أحد هذه المشاريع يتم تنفيذه من قبل منظمة **بلان إنترناشونال** مصر للتنمية التي تهدف إلى مساعدة المستفيدين على الحصول على **دخل وموارد كافية** للحفاظ على حياة منتجة وتحقيق الاعتماد على الذات من خلال بناء المهارات والمعرفة المناسبة والانتقال إلى العمل اللائق الذي يختارونه.

(٥) تأثير كوفيد -١٩ واستجابة الدولة

يقدر تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد العالمي بأنه أعمق ركود اقتصادي عالمي منذ ما يقرب من قرن. بالتالي، من المتوقع أن يؤثر الوباء سلبًا على النمو الاقتصادي في مصر، وإن لم يكن بشكل كبير. يعد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر لعام ٢٠٢٠ معتدلاً، حيث يصل إلى **٠.٤%**، مقابل **٢.١%** بدون الجائحة.

ولكن على الرغم من الوباء، فاق الأداء الاقتصادي المصري التوقعات نتيجة للعديد من العوامل أبرزها استجابة الدولة المصرية السريعة والمتوازنة والشاملة في حزمة التحفيز الاقتصادية وقرارات السياسة النقدية والمبادرات القطاعية كما تم مناقشة السياسات في الفصل الرابع.

كما اتبعت الدولة سياسات متعددة لدعم **القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا** في الحفاظ على سير العمل والاحتفاظ بالعاملين لديها. تم تأجيل أقساط القروض لأصحاب الأعمال الصغيرة في مختلف القطاعات (الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية) حتى

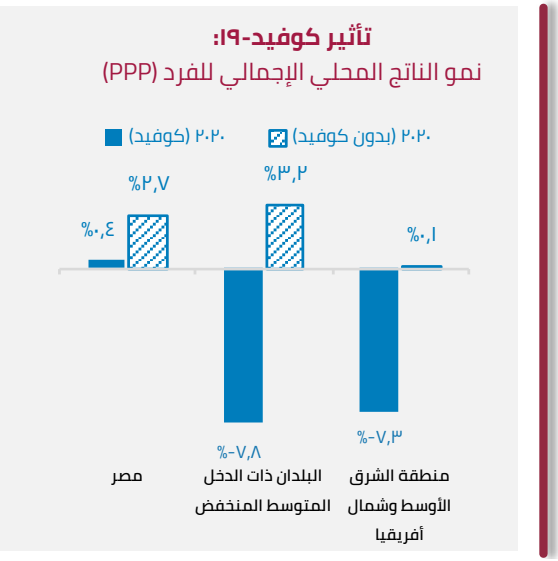

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

تستقر الظروف الاستثنائية. كما تم إيلاء **اهتمامًا خاصًا لقطاع السياحة**, حيث تم منح تسهيلات ائتمانية لدفع الرواتب والحفاظ على سير العمل. كما تم تقديم لدعم ائتماني للمشاريع السياحية بحوالي **٣.٢ مليار دولار** بمعدل فائدة مخفض.

أما على الجانب المالي فتضمنت القرارات التنازل عن الرسوم المتأخرة على ضريبة الدخل, وضريبة القيمة المضافة, والجمارك, وضريبة العقارات, ومستحقات الدولة الأخرى. وتم فرض ضريبة كوفيد-١٩ مؤقتة بنسبة **١%** على الرواتب و**٠.٥%** على معاشات التقاعد الحكومية, بحيث تخصص عائداتها للقطاعات والشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررًا من الوباء.

بعد الانخفاض المتوقع لمؤشرات الأداء الاقتصادي على المدى القصير, من الممكن أن تدفع الإصلاحات الاقتصادية المستمرة بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يصل إلى ٥% بحلول عام ٢٠٣٠. وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية ستتبع اتجاهًا تنازليًا من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٣٠, حيث ستنخفض لتصل إلى ٤٥% بحلول عام ٢٠٣٠. نتيجة لجهود مصر المستمرة نحو الإدماج والعمل اللائق للجميع.

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	٢٠٢٥	دفعة التنمية المستدامة
نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	**٤,٢%**	**٥%**
القطاع غير الرسمي (% من إجمالي القوى العاملة)	**٥٠%**	**٤٤%**

هدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

	المؤشر	السابق		التقدم	
(٩,٢,١)	القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٥	**%١٢,٢٥**	↓**%١١,٧**	٢٠٢٠
	الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات المصنعة	٢٠١٥	**%٠,٨**	↑ **%٣**	٢٠١٩
	حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصادرات المصنعة	٢٠١٥	**%٦**	↑ **%١٠**	٢٠٢٠
(٩,٥,٢)	عدد الباحثين (بما يعادل دوام كامل) لكل مليون نسمة	٢٠١٥	**٦٧٢,٩**	↑ **٦٨٦,٧**	٢٠١٨
	مؤشر التنافسية العالمية: البنية التحتية للنقل (مرتبة)	٢٠١٧	**٥٦**	↑ **٤٤**	٢٠١٩
	مؤشر التنافسية العالمية: البنية التحتية للمرافق (مرتبة)	٢٠١٧	**٧٠**	↑ **٦٤**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

تولي مصر أهمية خاصة لإطلاق تنافسيتها الاقتصادية من خلال بنية تحتية مرنة، وتصنيع مستدام، وتعزيز الابتكار.

فيما يخص **البنية التحتية**، أحرزت مصر تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية في تطوير البنية التحتية للنقل والمرافق والاتصالات والبنية التحتية الرقمية. ينعكس هذا التقدم في مرتبة مصر في مؤشر التنافسية العالمية حيث ارتفعت في المؤشر الفرعي «البنية التحتية للنقل» من ٥٥ في ٢٠١٧ إلى **٤٤** في ٢٠١٩ وفي المؤشر الفرعي «البنية التحتية للمرافق» من ٧٠ إلى **٦٤** خلال الأعوام ذاتها. وبالنسبة للاتصالات، فتقدمت مصر **٥٥ مرتبة خلال عام واحد** في مؤشر جاهزية الدولة للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٠ الذي تطلقه أوكسفورد إنسايتس وصولاً للمرتبة الـ ٥٦ عالميًا.

أما بالنسبة **للصناعة**، فقد شهدت القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي انخفاضًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى **١١.٧%** في عام ٢٠٢٠ من ١٢.٧% في ٢٠١٨. على جانب آخر، ارتفعت حصة الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات المصنعة إلى **٣%**، ولكنها لا تزال دون الطموحات. تقود المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة الصناعات والخدمات عالية التكنولوجيا حيث وصل نصيبهم من الصادرات المصنعة إلى **١٠%** في ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٦% في ٢٠١٥.

وفيما يخص **الابتكار**، فقد تقدمت مصر ١٠ مراكز في مؤشر الابتكار العالمي من ٢٠١٧ وثلاثة مراكز من ٢٠١٨ وصولاً للمركز الـ **٩٢** في ٢٠١٩. انخفض الترتيب في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى **٩٦**، مع الاحتفاظ بإنجازات ملحوظة في المؤشرات الفرعية مثل «التجارة والمنافسة» حيث وصلت للمرتبة الـ ٦٢ في ٢٠٢٠ ارتفاعًا من المرتبة الـ ١٢٤ في ٢٠١٥، و«بيئة الأعمال» حيث وصلت للمرتبة الـ **٨٤** مقارنة بـ ١٠٥، و«الاستثمار» حيث وصلت للمرتبة الـ **٨٥** ارتفاعًا من ١٣٨ خلال السنوات ذاتها. تبلغ محفظة مصر الدولية المخصصة للابتكار والرقمنة وريادة الأعمال حوالي مليار دولار أمريكي في ٣٤ مشروعًا.

القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

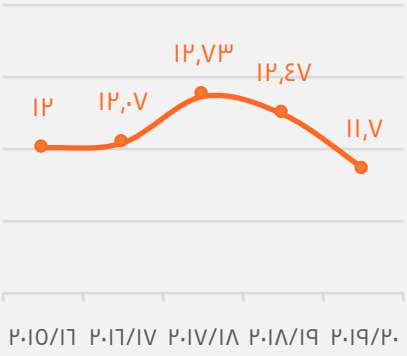

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الصادرات عالية التكنولوجيا كنسبة من الصادرات المصنعة

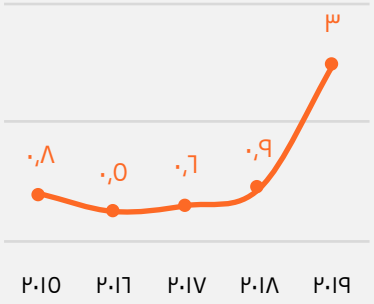

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة (UN Comtrade)

(٢) جهود الدولة المصرية في التصنيع والبنى التحتية والابتكار

(٢,١) البنية التحتية

- التركيز على البنية التحتية المرنة

لطالما أدركت الدولة أن البنية التحتية محرك هام لنمو الاقتصاد القومي. وبناءً على هذا، تم إنفاق حوالي **١٠٦.٢٥ مليار دولار** خلال السنوات الستة الماضية على البنية التحتية. شهدت الاستثمارات العامة المخصصة للنقل واللوجستيات فقط نموًا بحوالي **١٠١%** في ٢٠٢٠/٢٠٢١ من العام السابق، وبالمثل نمت الاستثمارات العامة المخصصة للتشييد والبناء بحوالي ٩٥%.

قامت مصر بتحسين جودة البنية التحتية للتجارة والنقل بشكل كبير من خلال مشاريع تهدف إلى تحسين الطرق السريعة التي تربط القاهرة بالمدن المختلفة وتقليل الازدحام المزمن. ويتم حاليًا تنفيذ برنامجًا مهمًا لتطوير البنية التحتية للنقل والذي سيشهد إنشاء **٧٠٠٠ كيلومتر** من الطرق بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي **٩.٨ مليار دولار**.

وبناءً على ذلك، أظهر تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدم مصر منذ ٢٠١٥ في عدد من المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية مثل البنية التحتية للنقل، واتصال الطرق، وجودة الطرق، والبنية التحتية للمرافق.

- المشاريع العملاقة

تعتبر المشاريع العملاقة وسيلة هامة تسرّع بها الدولة المصرية عملية تطوير البنية التحتية الوطنية. في الوقت الحالي يوجد ٢٥ **مشروعًا عملاقًا** قيد التنفيذ بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٦٢ مليار جنيه مصري (حوالي **١٠.٣٤ مليار دولار أمريكي**) في سبع قطاعات بشكل أساسي وفي جميع محافظات الجمهورية، تشمل المشروعات العملاقة: العاصمة الإدارية الجديدة، والمشروع القومي للإسكان الاجتماعي، والتوسع في إنشاء وتطوير المجمعات الصناعية، وشبكة السكك الحديدية، وتطوير محور قناة السويس. كما يتضمن إنشاء ٩ مدن جديدة (مدن الجيل الرابع) لاستيعاب الزيادة السكانية.

ساهمت المشاريع العملاقة في تخفيف الآثار السلبية لوباء كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري، حيث خلقت تلك المشاريع عددًا كبيرًا من الفرص الاقتصادية حيث شملت **١٠٠٠** شركة وما يقرب من **مليوني عامل** مصري. تمكنت المشاريع السكنية وحدها من تأمين **٨٠٠ ألف فرصة عمل للشباب**. علاوة على ذلك، فقد نالت غالبية تلك المشاريع من الحظ جانب لكونها في قطاعات أقل تأثراً بالوباء نسبيًا حيث كان **٣٢%** منها في الإسكان و**٢٧%** في النقل مقارنة بـ **٣%** فقط في قطاع السياحة، قطاع شديد التأثر بالوباء.

نمو الاستثمارات العامة في البنية التحتية (%)

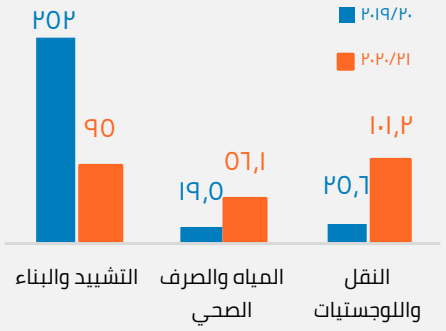

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

التنافسية العالمية: مؤشرات البنية التحتية

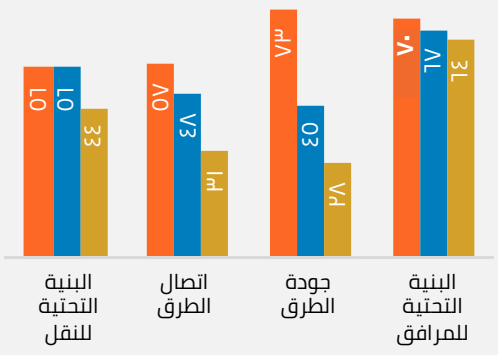

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

قطاعات المشاريع العملاقة (٢٠٢٠/٢٠٢١)

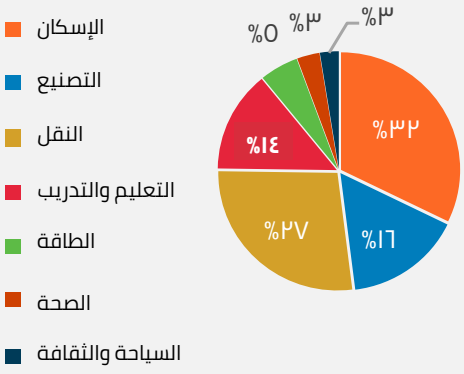

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

(٢,٢) الصناعة

- دفع التصنيع من خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

بالإشارة إلى ما تم ذكره في الفقرة ٤.٢، بعد نجاح المرحلة الأولى، والتي ركزت بشكل أساسي على البعد الأشمل للاقتصادي الكلي، أطلقت الدولة المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٢١. تركز المرحلة الثانية على تعزيز الصناعة المصرية في ثلاث قطاعات رئيسية: التصنيع، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والزراعة. تساهم تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **٢٦%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠، ومن المستهدف رفع هذه المساهمة إلى ٣٠% - ٣٥% بحلول ٢٠٢٣/٢٠٢٤. تتركز الجهود على العديد من الجوانب مثل: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وتحسين تكاملها في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين البنية التحتية الرقمية.

- دعم التصنيع في المدن والمجمعات الصناعية

سعت الدولة المصرية أيضًا إلى دعم البنية التحتية للتصنيع من خلال إنشاء مجمعات ومدن الصناعية، مما سيزيد الإنتاجية والكفاءة ووفورات الحجم. خلال السنوات الست الماضية، تم إنشاء **١٧** مجمعًا صناعيًا في **١٥** محافظة لتوفير ٤٣٠٠٠ فرصة عمل جديدة مباشرة للشباب. أما بالنسبة للمدن الصناعية فقد تم إنشاء ٣ من أهم المدن الصناعية على مدار العامين الماضيين. في عام ٢٠١٩، افتُتِحت **أكبر مدينة لصناعة الأثاث بدمياط**، بما يخدم قطاعًا اقتصاديًا أساسيًا في مصر تلبيةً لاحتياجات السوق المحلي ولتوجيه الإنتاج للتصدير. أكملت مصر أيضًا المرحلة الأولى والثانية من **مشروع الجلود روبيكي** الذي يهدف إلى جلب جميع مدابغ الجلود في مكان واحد لتصبح مدينة متكاملة لتصنيع الجلود. علاوة على ذلك، هناك **مدينة نسيج** قيد الإنشاء في مدينة السادات بالشراكة مع جمهورية الصين الشعبية ومن المخطط أن تكون أكبر مدينة لصناعة المنسوجات.

(٣) الشراكات في الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يتمتع الشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية بقدرات ابتكارية عالية يساهمون من خلالها بدعم التصنيع المستدام وتعزيز الابتكار. مثلاً:

مشروع «شايتو شريمب – Chito Shrimp»: أفاد المشروع الاجتماعي «شايتو شريمب» الذي ترعاه شركة أوراسكوم للتطوير أكثر من ٢٥٠ ألف مصري منهم ٨٥٠٠ بشكل مباشر من خلال إعادة استخدام أصداف الجمبري (الروبيان). أنشأ المشروع ١٠٠ وحدة لإنتاج التوابل والبهارات العضوية من الجمبري، وتصنيع الأسمدة العضوية من مخلفات الجمبري، وتم إعادة تدوير ٥٣ طنًا بالكامل. كما أنشأ المشروع ٨ محاور تعليمية لتعليم الصيادين كيفية استزراع الجمبري، وإنشاء ٢٠ مزرعة لذلك. اخترع الفريق أقنعة وجه باستخدام جسيمات الشيتوزان النانوية الموجودة في الأصداف مما ساهم في حماية حوالي ٥٠٠٠ من أفراد الأطقم الطبية من وباء كوفيد-١٩.

البنك المركزي المصري يعزز الابتكار: يستضيف البنك المركزي المصري سباق ابتكار كوفيد-١٩، بالتعاون مع FSD Africa، وكالة تنمية متخصصة، حيث يهدف إلى تحسين حلول التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تعالج التحديات المتعلقة بالوباء في البنوك والقطاعات المالية. أطلق البنك المركزي المصري أيضًا أكاديمية التكنولوجيا المالية لتدريب الشركات الناشئة بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

ابتكارات في تطهير الأماكن العامة: قدمت شركة أسمنت أسيوط (سيمكس) فكرة مبتكرة للمساعدة في تقليل انتشار وباء كوفيد-١٩ حيث طور الفريق حلاً هندسيًا يلبي احتياجات المناطق الواسعة من خلال تعديل نظام مدفع الضباب الصناعي الثابت ووضعه على المعدات المحمولة. قامت سيمكس بالتنسيق مع محافظة أسيوط بتطهير طرق وأزقة المحافظة وتم تنفيذ أنشطة التطهير بحضور ممثلين من أقسام السلامة والأمن في سيمكس لضمان التنفيذ الآمن.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

يعد تأثير الوباء على مؤشرات الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية في مصر محدود بشكل كبير. أظهر نمو القيمة المضافة لإجمالي التصنيع تباطؤًا بسيطًا بسبب كوفيد-١٩ ليصل إلى **١٦.١٨%** في ٢٠٢٠ مقارنة بـ **١٦.٢٦%** في حالة عدم ظهور الوباء. تظل اشتراكات النطاق العريض الثابت (الإنترنت) غير متأثرة بالوباء على المدى القصير حيث تزيد من **٦** لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠١٩ إلى **٦.٥** في عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن الصناعة في مصر لم تتأثر بالوباء. فقد اتخذت الدولة المصرية عدة قرارات لدعم الصناعات الأكثر تضررًا من عمليات الإغلاق وانخفاض الطلب الكلي والاضطرابات في سلاسل التوريد نتيجة تفشي الوباء. تم تخفيض تكاليف الطاقة على قطاع التصنيع بأكمله، وتم السماح بإعفاءات ضريبية على العقارات لقطاعي الصناعة والسياحة، كما تم زيادة مدفوعات الدعم للمصدرين، وتخفيض أسعار الوقود لقطاع الطيران. كما تم تقديم الدعم إلى المناطق الاقتصادية الخاصة، مع إعفاء صادراتها من ضريبة القيمة المضافة.

اتخذت الدولة المزيد من الإجراءات لتحفيز البنوك على تقديم الائتمان لقطاع التصنيع الخاص من خلال إصدار ضمانات بقيمة **٦.٣ مليار دولار أمريكي** للبنوك من خلال شركة ضمان مخاطر الائتمان. كما قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم الحكومة المصرية من خلال توفير مبلغ **١٠٠ مليون دولار أمريكي** كائتمان لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في مصر والتي تعتبر محركًا رئيسًا للاقتصاد الوطني.

يترك المسار الطويل الأجل حتى عام ٢٠٣٠ فرصة لتعزيز السياسات وتحقيق التقدم حيث يمكن أن تصل القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في مصر إلى ٢٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أيضًا أن توسع الاشتراكات في النطاق العريض الثابت (الإنترنت) في ظل سيناريو «دفع التنمية المستدامة».

تأثير كوفيد-١٩:
القيمة المضافة لإجمالي التصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

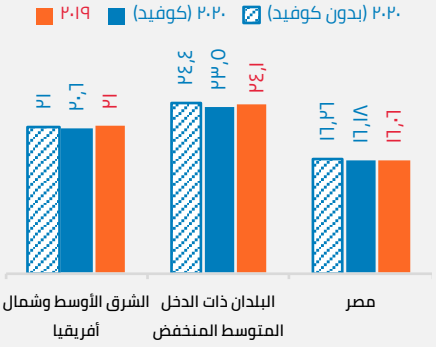

اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ شخص

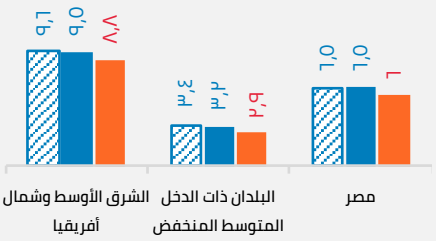

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي (% من الناتج)	١٨,٨٦	٢٥
اشتراكات النطاق العريض الثابت (لكل ١٠٠ فرد)	١٣,٧	١٧,٤

هدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة

المؤشر		السابق		التقدم
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تعادل القوة الشرائية (ألف دولار أمريكي)	١١	٢٠١٧	↑ ١١,٨	٢٠١٩
معدل نمو دخل الأسرة (%)		من ٢٠١٥/١٦ إلى		من ٢٠١٧/١٨ إلى
إجمالي	٣٣,٢	٢٠١٧/١٨	١٤,٣	٢٠١٩/٢٠
حضر	٣٠,٥	٢٠١٧/١٨	١٦,٣	٢٠١٩/٢٠
ريف	٣٦,١	٢٠١٧/١٨	١٣,٣	٢٠١٩/٢٠
معدل نمو إنفاق الأسرة (%)		من ٢٠١٥/١٦ إلى		من ٢٠١٧/١٨ إلى
إجمالي	٤٠	٢٠١٧/١٨	١٥,٢	٢٠١٩/٢٠
حضر	٣٢,٣	٢٠١٧/١٨	١٩	٢٠١٩/٢٠
ريف	٤٨,٦	٢٠١٧/١٨	١٢,٣	٢٠١٩/٢٠
معدل الفقر (%)				
إجمالي	٣٢,٥	٢٠١٧/١٨	↓ ٢٩,٧٤	٢٠١٩/٢٠
حضر	٢٤,٥٨	٢٠١٧/١٨	↓ ٢٢,٩٥	٢٠١٩/٢٠
ريف	٣٨,٣٩	٢٠١٧/١٨	↓ ٣٤,٧٨	٢٠١٩/٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

العدالة الاجتماعية والحد من جميع أشكال عدم المساواة جزء لا يتجزأ من جميع جهود التنمية في مصر. ومن ضمن الأهداف الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ هي العدالة الاجتماعية والمساواة، مع التأكيد على تكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو السن أو الإعاقة أو مستوى الدخل أو الموقع الجغرافي، وذلك على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية.

كما تم إحراز خلال السنوات الثلاث الماضية في تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، حيث انخفضت معدلات الفقر في المناطق الريفية بشكل أسرع من المناطق الحضرية من **٣٨.٤%** في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **٣٤.٧٨%** في ٢٠٢٠/٢٠١٩، بانخفاض ٣.٦ نقطة مئوية مقارنة بانخفاض **١.٦** نقطة مئوية في المناطق الحضرية. وهذا يعني تقليص الفرق بين الفقر في المناطق الريفية مقابل الحضرية من ١٣.٨ نقطة مئوية إلى **١١.٨** نقطة.

ومع ذلك، لا تزال التفاوتات الإقليمية قائمة، حيث نما دخل الأسرة خلال الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة **١٦%** في المناطق الحضرية مقابل **١٣%** في المناطق الريفية. كما نما الإنفاق الأسري في المناطق الحضرية بنسبة **١٩%** مقارنة بالمناطق الريفية بنسبة **١٢%**.

تعكس السياسات التي اتخذتها الدولة التزام مصر بتمكين جميع مواطنيها وإزالة جميع أشكال التمييز من خلال الحد من الأشكال المختلفة لعدم المساواة.

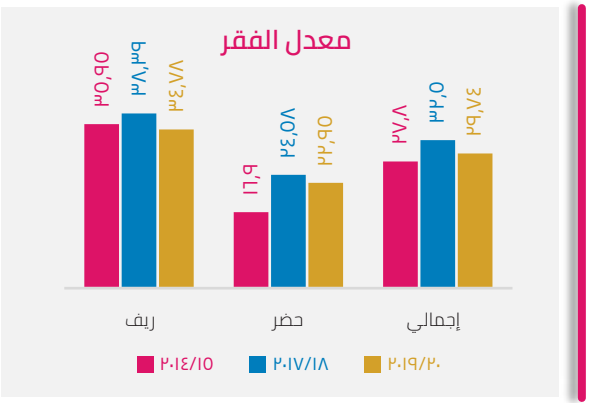

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

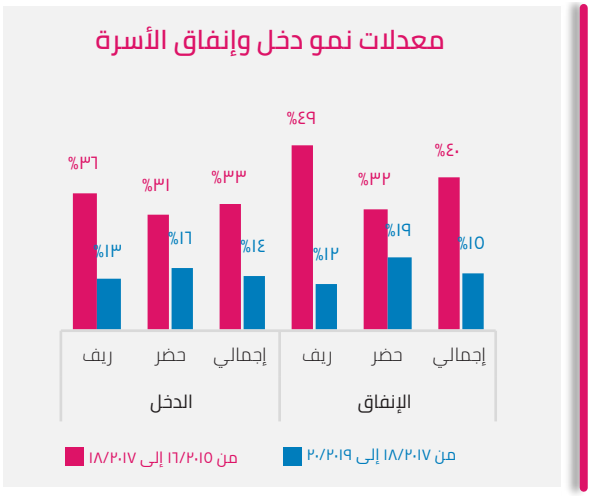

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(٢) جهود الدولة المصرية في الحد مختلف أوجه عدم المساواة

(٢,١) الحد من عدم المساواة في الدخل

- برامج الدعم: لا تقتصر الجهود المبذولة للحد من الفقر على شبكات الحماية الاجتماعية, بل تشمل أيضًا دعم المواد الغذائية والكهرباء والغاز, وكلها تساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل حيث تشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر (التي تبلغ حاليًا ٢٩.٧%) ستزداد بأكثر من ١٠ نقاط مئوية إلى ٤٠% بدون الدعم.
- الحد الأدنى للأجور: رفعت مصر الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين بالقطاع العام بنسبة ١٠٠% منذ ٢٠١٤. وكانت الزيادة الأولى بنسبة ٦٦.٧% في أبريل ٢٠١٩, والثانية في مارس ٢٠٢١ بنسبة ٢٠% إضافية. وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة الحد الأدنى للأجور الشهرية إلى ما يعادل ١٥٣ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٢١ من ٧٧ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠١٤.
- الضرائب التصاعدية: بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور, تم إصدار معدل ضريبة تصاعدية جديد في مايو ٢٠٢٠ (القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٠) لتحسين الضرائب التصاعدية لضريبة الدخل الفردي. تعتمد الشرائح الضريبية على مستوى الدخل السنوي, حيث رفع القانون الجديد حد الإعفاء لتقليل العبء الضريبي على الشرائح ذات الدخل المنخفض.

(٢,٢) إزالة جميع أشكال التمييز داخل الحكومة

من أجل ضمان الشمولية في الجهات الحكومية, عملت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢١ على إنشاء «وحدات تكافؤ الفرص» في ٣٤ وزارة وهيئة حكومية. تتولى وحدات تكافؤ الفرص ما يلي: (١) إعداد قواعد بيانات موظفي كل جهة, (٢) حصر ودراسة المشكلات التي يتعرض لها أي موظف نتيجة للتمييز النوعي, (٣) اقتراح حلول لهذه المشكلات.

(٢,٣) إضفاء الطابع المحلي على التنمية لتقليل التفاوتات الجغرافية

في عام ٢٠٢١, تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار جنيه مصري (حوالي ٣٢ مليار دولار أمريكي) لتطوير ٤٥٠٠ قرية في جميع أنحاء البلاد على مدى ٣ سنوات بالتآزر مع أهداف المرحلة الثانية لمبادرة حياة كريمة. تسعى المبادرة إلى دعم المناطق المحلية الأكثر احتياجًا, بالإضافة إلى الاستفادة من القدرة التنافسية المحلية وبالتالي تقليل الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة بحثًا عن الفرص الاقتصادية ومستوي معيشي أفضل وتسريع سد الفجوة الحضرية / الريفية.

(٢,٤) تعزيز المساواة بين الجنسين

كما نوقش في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة اتخاذ مصر خطوات نشطة نحو تمكين المرأة وذلك بتحجيم معدلات بطالة المرأة, وملكية الحسابات المصرفية, وإتاحة الائتمان, وتشجيع ريادة الأعمال النسائية في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. كما شهد تمثيل المرأة وقيادتها تقدمًا ملحوظًا في السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية.

(٢,٥) دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

- الدعم المؤسسي: تم إنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة المكلف بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطويرها وحمايتها بشكل عام. كما أنشأ القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠ صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ويهدف الصندوق إلى توفير الحماية والتنمية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم في المساعي الاقتصادية والصحية والتعليمية مثل المنح الدراسية وكذلك تغطية تكاليف الأجهزة التعويضية والعمليات الجراحية ذات الصلة.
- الحماية الاجتماعية: حتى مايو ٢٠٢١, كان ٦٨% من إجمالي مستفيدي برنامج الحماية الاجتماعية «كرامة» من الأشخاص ذوي الإعاقة, والذي يضمن تقديم تحويلات نقدية غير مشروطة إلى ١.٢ مليون شخص من ذوي الإعاقة, بتكلفة سنوية قدرها 0 مليار جنيه مصري (حوالي ٣١٩ مليون دولار أمريكي). لدى وزارة التضامن الاجتماعي عدة برامج للأشخاص ذوي الإعاقة منها برامج لدعم التعليم والتوظيف. وقد تم توظيف ٥,١٩٦ من الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص في إطار برامج وزارة التضامن الاجتماعي المختلفة, مع توفير التدريب والفرص لـ ٧,٠٠٠ آخرين بالتعاون مع المجتمع المدني.

(٣) الشراكات للحد من عدم المساواة

قامت **مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية** بالشراكة مع **ستار كير مصر** بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من خلال مشروعين رئيسين:

- دمج الأطفال ذوي الإعاقات البصرية في المدارس بمحافظتي القاهرة وقنا، بالتعاون مع **جمعية التنمية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة (DAESN)**، لتمكين ١٥٠ شخصًا من المعاقين بصريًا في مصر من خلال تزويدهم بالأدوات والمعرفة والمهارات اللازمة لدمجهم بالكامل في المجتمع.
- خلق فرص عمل للشباب وفرص تعليمية للأطفال ذوي الإعاقة بالتعاون مع **كاريتاس مصر**، يتكون المشروع من بناء قدرات ٢٨٠ شابًا من ذوي الإعاقة من خلال التدريب وتزويدهم بالتوظيف ودعم المتابعة في محل العمل.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

في عام ٢٠١٩، وصل معامل جيني في مصر إلى ٠.٢٩، مما وضع مصر في المرتبة الثانية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمركز الخامس للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض كان لوباء كوفيد-١٩ تأثير ضئيل على معامل جيني بافتراض أن الانخفاض الناجم عن الوباء في النشاط الاقتصادي بشكل عام، يؤدي إلى تقليل عدم المساواة بشكل طفيف. ومع ذلك، فإن سياسات الاستجابة السريعة للدولة تضمنت محاولة لمنع أشكال عدم المساواة من التدهور:

- **دعم المصريين ذوي الإعاقة** من خلال إطلاق اختبار تلقائي لأعراض كوفيد-١٩ باستخدام روبوتات المحادثة بلغة الإشارة باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيق «واصل» للصم والأشخاص الذين يعانون من صعوبات في السمع بجانب موقع «تمكين».
- **دعم المصريين بالخارج** عن طريق لجنة برئاسة وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج للتنسيق مع الجهات المعنية بالمصريين العالقين بالخارج، والعمل على تسهيل عودتهم وتلقي العناية والتدابير الاحترازية اللازمة.
- وأخيرًا، بدأت مصر في طرح لقاحات كوفيد-١٩ بشكل عادل مع ضمان الوصول لجميع المواطنين مجانًا.

بحلول عام ٢٠٣٠، يؤدي الالتزام المستمر بالحد من أوجه عدم المساواة في مصر إلى انخفاض معامل جيني لمصر وبالتالي تحسين المساواة في الدخل، إلى درجة ٠.٢٧٥ مقارنة بـ ٠.٢٩٦ في حال عدم وجود أي تغيير في السياسات.

تعمل مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية أيضًا على الحد من التفاوتات الجغرافية وتعزيز التنمية الريفية من خلال استثمار أكثر من مليون دولار أمريكي لخلق فرص عمل في المناطق الريفية، وخاصة في محافظات الوادي الجديد وصعيد مصر، مما يؤثر بشكل إيجابي على حياة أكثر من ٤٠٠٠ مواطن.

تأثير كوفيد-١٩:
معامل جيني

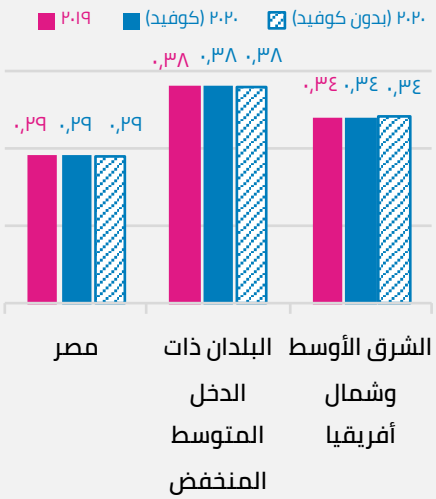

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
معامل جيني	٠,٢٩٦	٠,٢٧٥

هدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١١,١,١)	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في عشوائيات	٢٠١٥	**١٠,٦**	↓ **٥,٢**	٢٠١٩
(١١,٢,١) Proxy	استثمارات الحكومة في الطرق والجسور (مليون دولار أمريكي)	٢٠١٨	**٨٩٤**	↑ **١,٧٨٨**	٢٠٢٠
(١١,٤,١)	الإنفاق على الثقافة والدين من إجمالي الإنفاق الحكومي	٢٠١٥	**٣,٣٤%**	↓ **٣,١٧%**	٢٠٢٠
(١١,٦,٢)	المتوسط السنوي للجسيمات الدقيقة (PM٢,٥) ميكروغرام/م٣	٢٠١٥	**١٢٦,٠٢**	↓ **٨٧**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

في عام ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة المصرية أول استراتيجية وطنية للإسكان في المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتوجه الاستراتيجية قطاع الإسكان بشكل فعال لتحقيق تطلعات الحصول على سكن لائق للجميع، والذي تم تخصيصه لتوحيد جهود مختلف أصحاب المصلحة العاملين في قطاع الإسكان في مصر. وفي العام نفسه، تأسس المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية بهدف إنشاء نظام تخطيط وطني متكامل وتوجيه الاستثمارات الحكومية والعمل التنموي إلى المناطق الأكثر إلحاحًا. يستخدم المركز أحدث تقنيات التصوير عبر الأقمار الصناعية لتطوير بنية تحتية للمعلومات المكانية من شأنها أن تساعد في صنع السياسات وتحسين كيفية إنفاق الأموال والجهود. يعتبر المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية نتيجة دمج البنية التحتية للمعلومات المكانية في نظام التخطيط المصري الذي يمكّن الحكومة من منع التعديات على الأراضي والمستوطنات العشوائية الجديدة. تعد مخالفات البناء قضية عانت منها مصر منذ عدة سنوات، تتراوح ما بين حيازة وبناء على أراض صالحة للزراعة إلى مخالفات تتعلق بالتصميم والبناء. في عام ٢٠١٩، دخل قانون التصالح في مخالفات البناء حيز التنفيذ بهدف تقنين بعض الانتهاكات من خلال المصالحة.

(٢) جهود الدولة المصرية نحو إقامة مجتمعات مستدامة

(٢,١) القضاء على العشوائيات

تقع الأحياء الفقيرة في مصر بشكل رئيس حول المدن الحضرية، وتشغل حوالي ٣٨% من إجمالي المساحة المبنية في المجتمعات الحضرية في عام ٢٠١٩. وتنقسم العشوائيات إلى نوعين رئيسين؛ وتشكل المستوطنات غير الآمنة حوالي ١% بينما تشكل المستوطنات غير المخططة حوالي ٣٧%. بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، أنفقت الحكومة المصرية ٢.٣ مليار دولار على تطوير المستوطنات غير الآمنة، مع توقع إنفاق ٢٠.٣ مليار دولار أخرى على مشاريع تطوير المستوطنات غير المخططة. وذلك وفق خطة من ثلاث مراحل تهدف إلى القضاء على جميع المستوطنات غير الآمنة والمخططة، إما عن طريق تطوير المناطق المستهدفة وتمكين السكان من خلال توفير المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء أو عن طريق نقل السكان إلى مشروع سكني آخر مخطط له. ويهدف المشروع أيضًا إلى منع احتمال ظهور أية مستوطنات غير مخططة، حققتها مصر بالفعل كما حدث في السنوات الثلاث الماضية، ولم يتم إنشاء مستوطنات جديدة غير مخططة أو غير آمنة. في عام ٢٠١٩، انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ١٠٦% في عام ٢٠١٥ إلى ٥.٢% فقط.

تطوير المناطق غير الآمنة وغير المخططة

	غير آمنة	غير مخططة
% من إجمالي المساحة الحضرية (٢٠١٩)	**١%**	**٣٧%**
المناطق المطورة	**٢٩٨** من ٣٥٧	**٥٢** من ٢٢١
إجمالي المستفيدين	**٣٥٠ ألف**	**٤٠٠ ألف**

المصدر: صندوق تطوير المناطق العشوائية

(٢,٢) بناء مدن الجيل الرابع

يمثل إجمالي الأراضي المأهولة الحالية في مصر ٧% فقط من إجمالي مساحة الأرض منذ عام ٢٠١٨, بدأت مصر في تشييد ٢٢ مدينة من الجيل الرابع. يأتي التركيز على مدن الجيل الرابع كجزء من رؤية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة للمدن المستدامة, وتوفير الإسكان والاستثمار وفرص العمل. يبلغ إجمالي مساحة الأراضي المستخدمة للمدن الجديدة ٧.٥% من إجمالي مساحة الأرض مما سيرفع إجمالي المساحة المأهولة إلى ١٤.٥% بمجرد إنشاء المدن.

(٢,٣) الحفاظ على التراث الثقافي

بالإضافة إلى بناء مدن المستقبل, تعمل الحكومة المصرية على الحفاظ على تراثها الوطني. وجهت مصر ٣.٢% من إجمالي إنفاقها العام في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى الإنفاق الثقافي والديني, وتم إنشاء/ترميم أكثر من ٢٠ متحفًا, وتم ترميم/تطوير أكثر من ١٠٠ موقع أثري في السنوات القليلة الماضية.

المتحف المصري الكبير (٥٥٠ مليون دولار)

- **سيكون المتحف المصري الكبير عند اكتماله أكبر متحف أثري في العالم يحتوي على أكثر من ٥٠ ألف قطعة أثرية. يعتبر من أكبر المشاريع الثقافية في القرن الحادي والعشرين.**

امسح رمز الاستجابة السريعة لمعرفة المزيد عن المتحف المصري الكبير

المتحف القومي للحضارة المصرية (٢٥٥ مليون دولار)

- **يعرض أول متحفًا مخصصًا للحضارة المصرية تطور الحضارة المصرية وعصورها المختلفة من عصور ما قبل التاريخ حتى الوقت الحاضر مع القطع الأثرية والآثار التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين.**

امسح رمز الاستجابة السريعة لمعرفة المزيد عن المتحف القومي للحضارة المصرية

(٢,٤) تطوير البنية التحتية للطرق

وإدراكاً منها أن البنية التحتية هي عامل تمكين رئيسٍ للتنمية, فقد زادت مصر استثماراتها في الطرق والكباري بأكثر من **٩٠%** خلال السنوات الثلاث الماضية لتصل إلى ١.٧٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ من **٠.٨٩ مليار دولار** في عام ٢٠١٨. وقد بدأ مشروع الطرق الوطنية في عام ٢٠١٥, حيث تهدف الحكومة إلى إنشاء **٧٠٠٠ كيلومتر** من الطرق الجديدة في **٦ سنوات** بميزانية قدرها ١١ مليار دولار. كما تم تنفيذ أعمال تكميلية لتحسين شبكة الطرق الحالية من خلال توفير الصيانة المطلوبة لمسافة **٥٠٠٠ كيلومتر** من الطرق القائمة. وانعكس هذا العمل على تحسن نتائج مصر في مختلف المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية للنقل مثل «اتصال الطرق» و «جودة البنية التحتية للطرق» ضمن مؤشر التنافسية العالمية, حيث شهد تحسنًا قويًا في عام ٢٠١٩.

التنافسية العالمية: نتائج مصر في البنية التحتية للنقل (من ١٠٠)

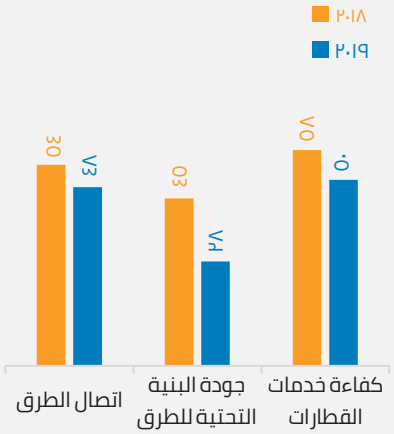

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

(٢,٥) النقل بالسكك الحديدية الحديثة

تعمل الدولة أيضًا على تحسين شبكة السكك الحديدية الحالية من خلال إضافة المزيد من القطارات وتجديد الحافلات القديمة. يجري حاليًا تنفيذ مشروعين عملاقين للسكك الحديدية بغرض التقليل بشكل كبير من وقت التنقل والمساهمة في الحد من البصمة الكربونية لمصر. المشروعان هما: القطار فائق السرعة, بقيمة **٢٣ مليار دولار** هو مشروع يؤسس شبكة جديدة ذات قطارات عالية السرعة للركاب والبضائع, ومونوريل القاهرة, وهو مشروع بقيمة **٣.٥ مليار دولار** يهدف إلى إنشاء خطين أحاديين مؤتمتين بالكامل وبدون سائق يربط بين ضواحي القاهرة الكبرى والجيزة والعاصمة الإدارية بقلب القاهرة.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن مصر تعمل على إنتاج أول سيارة كهربائية مجمعة محلياً (نصر) بواسطة شركة النصر للسيارات, من المخطط أن يبدأ الإنتاج بحلول منتصف عام ٢٠٢٢, بشراكة مع شركة Dongfeng الصينية.

(٣) تحديات المدن والمجتمعات المستدامة

على الرغم من انخفاض معدل النمو، ارتفع عدد سكان مصر إلى **١٠٢.٥ مليون نسمة** في ٢٠٢٠/٢٠٢١ من **٩٧.١ مليون** في ٢٠١٧/٢٠١٨. ومع معدل النمو هذا، من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى **١٨٠ مليونًا** بحلول عام ٢٠٥٢، مما يجعل مصر من بين **أكبر تسعة تجمعات سكانية** في العالم بحلول ذلك الوقت. بخلاف النمو السكاني، تشمل التحديات التي تواجه المدن المستدامة والمرنة وجود الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير المخططة، وانتهاكات البناء، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة. وهذا يفرض الحاجة إلى توجيه الموارد لاستيعاب النمو السكاني والتحضر. كما أن هناك حاجة إلى معالجة مثل هذه التحديات بطريقة عادلة في مختلف المناطق المحلية مع التركيز بشكل أكبر على الأكثر إلحاحًا. وبالتالي، فإن الحكومة تعطي الأولوية لتحقيق **العدالة المكانية** من خلال تطوير الخدمات العامة والاستفادة من الموارد الاقتصادية للمحافظات المختلفة.

(٤) الشراكات نحو مجتمعات مستدامة

يلعب كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني دورًا حاسمًا في تنمية المجتمعات المستدامة والحفاظ عليها. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت العديد من المؤسسات مسار الحد من نفاياتها والتحول إلى المزيد من المنظمات الصديقة للبيئة. أحد الأمثلة هو سوق البيع بالتجزئة مترو من خلال استبدال الأكياس البلاستيكية بأكياس قابلة للتحلل في أكثر من ١٢٠ منفذًا للبيع بالتجزئة. وفي عام ٢٠١٩، إدراكًا لمخاطر الأكياس القابلة للتحلل، تم تقديم أكياس قماش قابلة لإعادة الاستخدام بدلاً من تلك المستخدمة سابقًا. وفي عام ٢٠٢١ من المخطط استبدال جميع الأكياس بأكياس قابلة للتحلل بنسبة **١٠٠%**. وكانت النتائج انخفاض استهلاك الأكياس البلاستيكية بأكثر من **٧٠٠ طن**، أي ما يزيد عن **٨٠ مليون** كيس سنويًا.

(٥) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

من المتوقع أن يؤدي الوباء إلى توقف الانخفاض التدريجي لمعدلات التلوث، الذي من شأنه أن يزيد من معدلات التلوث. ويقاس تلوث الهواء بالمستويات المتوسطة السنوية للجسيمات الدقيقة PM٢.٥ في المدن. في مصر، يُقدَّر بنحو **٨٧ ميكروجرام/م٣** وهو مرتفع نسبيًا بالمقارنة مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منذ بداية الوباء، حرصت مصر على اتباع أفضل الممارسات في مكافحة انتشار كوفيد-١٩ حيث البدء **بإجراءات التعقيم العامة** في الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والطرق الرئيسة ومحطات مترو الأنفاق بشكل يومي قبل ساعات العمل لضمان الحد الأدنى من انتشار الوباء. كما فرضت الحكومة المصرية أيضًا غرامات على عدم ارتداء قناع الوجه في وسائل النقل العام والجهات الحكومية مما ساعد كثيرًا في الحد من انتشار الوباء.

وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يتسبب الوباء في تباطؤ جهود الحد من التلوث. ومع ذلك، تلتزم مصر **بسيناريو دفع التنمية المستدامة** حيث يتم بذل جهود متضافرة للحد من تلوث الهواء وبناء مدن مستدامة في ظل هذا الالتزام.

ومن المتوقع أن ينخفض التلوث PM٢.٥ في مسار سريع الخطى إلى **٥٤ ميكروجرام/م٣** بحلول عام ٢٠٣٠، أي أقل من متوسط كل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ومتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبانخفاض عن مستويات ٢٠١٩ بنسبة **٣٨%**.

تأثير كوفيد-١٩:

تلوث الهواء (PM٢,٥) ميكروجرام/م٣

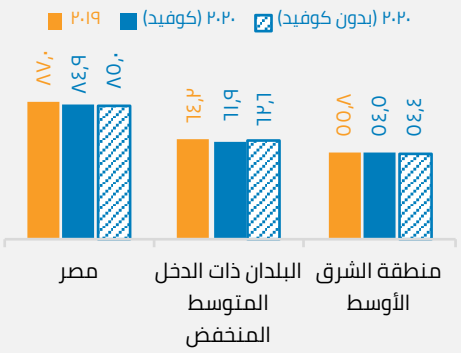

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
PM٢,٥ تلوث الهواء (ميكروغرام/م٣)	٧٠,٦	٥٤,١

هدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

المؤشر		السابق		التقدم
كمية القمامة التي تم التخلص منها (ألف طن)	**١٧,٦**	٢٠١٥	↑ **٣٦,٦**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

حرصت الدولة المصرية على تعزيز مفاهيم الاستهلاك والإنتاج المستدامين لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. تعد الحاجة إلى الاستهلاك والإنتاج المسئولين أمرًا بالغ الأهمية لمصر بشكل خاص حيث تواجه البلاد ندرة في المياه وتحديات في الإمدادات الغذائية لتلبية الطلب المحلي. هذه الندرة ناتجة عن زيادة الطلب بسبب الزيادة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك. لذلك، كان من الأولويات القصوى التركيز على الاستهلاك والإنتاج المعنيين بالمياه والطاقة والأمن الغذائي، مع الاعتراف بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين كأحد أهم عناصر الأجندة الوطنية لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. كما أن الطبيعة الشاملة للاستهلاك والإنتاج المسئولين تجعله حافزًا تحويليًا لتحقيق اقتصاد دائري وتشكيل مجتمعات مستدامة متكاملة.

في عام ٢٠١٦، وضعت مصر **خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام** التي تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا. منذ ذلك الحين، اتخذت مصر خطوات قوية فيما يتعلق بالسياسات والمبادرات من أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المسئولين.

(٢) جهود الدولة المصرية نحو الإدارة المستدامة للموارد

(٢,١) إدارة موارد الطاقة

في إطار جهود ترشيد استهلاك الطاقة، وضعت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ووزارة البترول والثروة المعدنية سياسات للاستهلاك الفعال للكهرباء، بالإضافة إلى تعظيم استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة. أدت الجهود المبذولة في الترويج للمصابيح الموفرة للطاقة من خلال الوعي المجتمعي إلى إظهار المستهلكين المصريين سلوكًا إيجابيًا في الحفاظ على الكهرباء واختيار البدائل الصديقة المتاحة مثل مصابيح LED.

على المستوى الصناعي، أصبحت القطاعات الاقتصادية أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. انخفض الاستهلاك الكلي للمنتجات البترولية بنسبة **٩%** من **٣٧.٨ مليون طن** في عام ٢٠١٧ إلى **٣٤.٤ مليون طن** في عام ٢٠١٨. وهناك انخفاض ملحوظ في استهلاك القطاع الصناعي (**-١٠.٧%**)، واستهلاك قطاع الكهرباء (**-٢٥%**) من المنتجات البترولية خلال نفس الفترة. تنتقل القطاعات جزئيًا إلى الغاز الطبيعي، ولكن الأهم من ذلك أنها أصبحت أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، مع انخفاض إجمالي استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لعدة قطاعات مثل النقل (**-٢.٧%**) وحتى الإسكان/الاستهلاك التجاري (**-١.٧%**).

(٢,٢) إدارة موارد المياه والغذاء

وضعت مصر **خطة وطنية للموارد المائية (NWRP) ٢٠١٧-٢٠٣٧**(من أربعة محاور بقيادة وزارة الري والموارد المائية. تغطي مشاريعها الركائز الأربعة للخطة: (١) ترشيد استخدام المياه خاصة في الزراعة، (٢) تحسين جودة المياه وتوسيع معالجة مياه الصرف الصحي، (٣) تطوير موارد المياه و(٤) خلق بيئة مواتية. في إطار البرنامج الوطني للموارد المائية،

ويتم تنفيذ العديد من المشاريع لزيادة قدرة نظام إدارة المياه بتكلفة تقديرية تبلغ **٩٠٠ مليار جنيه مصري (حوالي ٥٧.٥ مليار دولار)** على مدار العشرين عامًا. وتشمل هذه المشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر، وإعادة تأهيل وتبطين القنوات، والتحول من أنظمة الري السطحية إلى أنظمة الري الحديثة في الزراعة.

ويتضح عمل الدولة المصرية على تحسين كفاءة إدارة المياه أيضًا في **برامج المرحلة الثانية من برنامج الإصلاحات الهيكلية**، خاصة مع إعطاء الأولوية للزراعة كواحد من قطاعاته الرئيسة الثلاثة، ويتضمن البرنامج أهدافًا تتعلق بالكفاءة مثل «تعظيم القيمة النقدية لكل متر مكعب من المياه» حيث يستخدم القطاع الزراعي أكثر من **٨٥%** من المياه في مصر. وسيتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل عالية الغلة وقليلة الاستهلاك للمياه وخاصة تلك الاستراتيجية مثل القمح والذرة، مع تفعيل الأطر التنظيمية للمحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في نفس الوقت.

(٢,٣) النفايات الصلبة وإعادة التدوير

يشهد قطاع إدارة النفايات الصلبة قدرات وإمكانيات كبيرة النمو. في عام ٢٠١٧, تشير التقديرات إلى أنه يتم إنتاج حوالي **١.٢ كجم** من النفايات الصلبة للفرد في اليوم في مصر, مع معدل تجميع يقدر بـ **٤٠%**. يتم إعادة تدوير حوالي **٢.٥%** فقط من النفايات الصلبة مع وجود تباينات عالية بشكل كبير بين المحافظات حيث إن المحافظات الثلاثة ذات الأداء الأفضل لديها ما بين **٩٨% و٧٢%** من النفايات الصلبة المعاد تدويرها بينما ينخفض معدل الأداء للمحافظة الرابعة إلى **٠.٥%** فقط. ويمكن العثور على تباينات مماثلة في النفايات الزراعية حيث سجلت الإسكندرية معدل إعادة تدوير بنسبة **١٠٠%** في عام ٢٠١٨ بينما تقترب محافظات أخرى من الصفر.

كما تم إطلاق **البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة (NSWMP) (٢٠١٢-٢٠٢٢)** تحت إشراف وزارة البيئة, بهدف إعادة هيكلة قطاع النفايات على المستويين الوطني والمحلي. البرنامج عبارة عن نموذج للشراكات بتمويل مشترك حوالي **٨٨ مليون دولار** من قبل المؤسسات الوطنية (**٣٠%**) والدولية (**٧٠%**) بما في ذلك الاتحاد الأوروبي, ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية, وأمانة الدولة السويسرية للشئون الاقتصادية. تركز الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة على أربع محافظات (كفر الشيخ, الغربية, قنا, أسيوط) حيث يتم تنفيذ مشاريع إدارة النفايات وحملات توعية مستفيدة من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني مثل مؤسسة نهضة مصر للتنمية.

(٣) شراكات من أجل الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

مصنع بريق التابع لشركة راية القابضة للاستثمار المالي:

في ديسمبر ٢٠٢٠, أطلقت شركة بريق وكوكاكولا أتلانتيك مصنعًا جديدًا لمرفق الفرز المسبق بدعم من وزارة البيئة ووزارة التعاون الدولي. ونتيجة لذلك, سيكون بريق قادرًا على استقبال النفايات البلاستيكية منخفضة ومتوسطة الجودة الموجودة على طول ضفاف النيل وفي المصارف الصحية وفصل زجاجات PET الشفافة. سيؤدي هذا في النهاية إلى تقليل التأثير السلبي للتخلص من النفايات البلاستيكية على البيئة.

مبادرة Eco-Chic من قبل مؤسسة جيزة سيستمز التعليمية:

تعالج هذه المبادرة القلق بشأن التخلص من اللوحات الإعلانية في مقالب القمامة. وللترويج لمفهوم إعادة الاستخدام, تم إنشاء منتجات مثل حقائب الظهر واللوازم المدرسية من الفينيل للوحات الإعلانات.

من خلال هذه المبادرة, تم إنتاج **٢٠٠٠** حقيبة قابلة لإعادة الاستخدام لتوزيع البطانيات الشتوية والإمدادات الغذائية للأسر المحتاجة, وتم إنشاء ما يقرب من **١,٠٠٠** حقيبة مدرسية وتوزيعها على الأطفال المحتاجين.

تشمل نتائج شراكة بريق ما يلي:

- زيادة القدرة الإجمالية لجمع النفايات بنسبة **١٢-١٥%**
- تحسين عملية إعادة التدوير
- تحسين البنية التحتية لمرافق إدارة النفايات
- زيادة جودة النفايات المجمعة
- زيادة الامتداد الجغرافي لجمع النفايات في المناطق الريفية.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

عبر السلسلة الغذائية (بما في ذلك في الإنتاج والنقل والاستهلاك)، يتم فقدان أو إهدار ما يقرب من **٢٢%** من الإنتاج الزراعي. وهذا أقل بصفة ضئيلة من مثيله في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حوالي **٢٣%**) ولكنه أعلى قليلاً من **٢١%** في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في نفس العام من عام ٢٠١٩. وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ والآثار الاقتصادية الناتجة عنها على الخسائر الزراعية، سواء في زيادة إجمالي الكمية المفقودة أو فيما يتعلق بتقليل الإنتاج.

استلزم كوفيد -١٩ اتخاذ تدابير لضمان الإمداد الآمن والمستمر للغذاء والطاقة؛ التي لها أهمية قصوى لاستدامة سبل العيش والأعمال. وعلى الرغم من حقيقة أن قطاع الأغذية قد تم إعفاؤه من قيود الحركة وحظر التجول ليلاً، فقد ورد أن الطاقة الإنتاجية لمصنعي المواد الغذائية قد انخفضت بنسبة **٣٠-٤٠%**، إلى جانب تقلص المبيعات والإيرادات.

ومن المتوقع إنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستظل هناك تأثيرات طفيفة لوباء كوفيد-١٩ على الفواقد الزراعية، وهذا بافتراض سيناريو اللا تغيير في السياسات. وفي سيناريو دفع التنمية المستدامة، يؤدي التركيز على الحد من هدر الطعام وتحسين الكفاءات إلى خفض نسبة الخسارة إلى **٢٠%** بحلول عام ٢٠٣٠.

تأثير كوفيد-١٩:
الخسائر الزراعية عبر سلسلة الغذاء كنسبة من الإنتاج

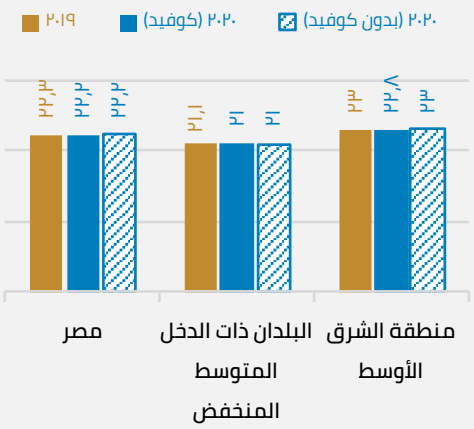

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
الخسائر الزراعية عبر سلسلة الغذاء	**٢٢,٦%**	**٢٠,٦%**

هدف ١٣: العمـل المنـاخـي

المؤشر	السابق		التقدم	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في مصر (طن متري)	٢,٥٥	٢٠١٨	↓ ٢,٤٦	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

أظهـرت مصـر تقدمًـا فـي الجهـود المبذولـة لمكافحـة تغيـر المنـاخ وتأثيراتـه علـى مـدى السـنوات القليلـة الماضيـة. تُظهـر تقديـرات انبعاثـات ثانـي أكسـيد الكربـون للفـرد انخفاضًـا مـن **٢.٥٩ طنًـا متريًـا** للفـرد فـي عـام ٢٠١٧ إلـى **٢.٤٦ طنًـا متريًـا** للفـرد فـي عـام ٢٠١٩، وهـو انخفـاض يقـارب **٥%**.

تـم توجيـه العديـد مـن المشـاريع الحديثـة لمعالجـة تلـوث الهـواء والتكيـف مـع تغيـر المنـاخ ممـا يظهـر الاهتمـام بالمنـاخ فـي حافظـة المسـاعدات الإنمائيـة الرسـمية التـي تلقتهـا مصـر للمشـروعات البيئيـة فـي ٢٠١٩/٢٠٢٠، والتـي بلغـت **٥٦.٥ مليـون دولار**، مقارنـة بـ **٢٣ مليـون دولار** فـي العـام السـابق، بزيـادة قدرهـا **٦٨%**. ومـن ثـم فـإن هنـاك العديـد مـن المشـاريع المهمـة قيـد التنفيـذ لتحقيـق الهـدف الـذي تقـوده وزارة البيئـة وشـركاؤها.

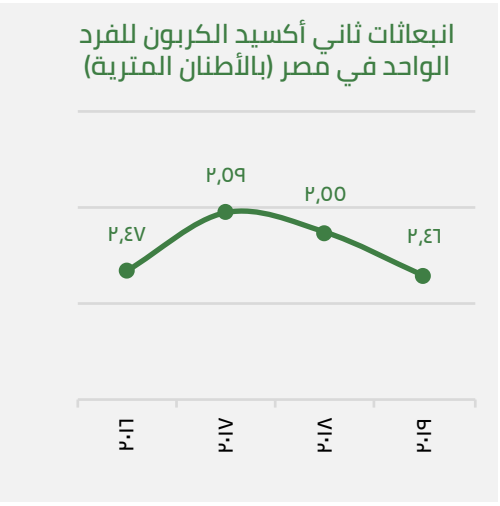

المصدر: Global Change Data Lab بالتعاون مع جامعة أكسفورد

(٢) جهود الدولة المصرية من أجل العمل المناخي

(٢,١) الإستراتيجيات المتعلقة بالمناخ وأطر السياسات الوطنية

فـي عـام ٢٠١٥، أنشـأت مصـر المجلـس القومـي لتغيـر المنـاخ، الـذي يهـدف إلـى وضـع تشـريعات واضحـة وتشـكيل كيـان مؤسسـي للتعامـل مـع تغيـر المنـاخ وتأثيراتـه، وقـد تمـت إعـادة هيكلـة المجلـس مؤخـرًا علـى أن يترأسـه رئيـس الـوزراء. كمـا تـم التركيـز فـي العاميـن الماضييـن بشـكل خـاص علـى تطويـر إطـار عـام **للاسـتراتيجية الوطنيـة لتغيـر المنـاخ** لادماجهـا فـي خطـط التدريـب العماليـة القطاعيـة للـوزارات. كمـا تقـوم مصـر حاليًـا بتحديـث **اسـتراتيجيتها للتنميـة منخفضـة الانبعاثـات** وتعمـل علـى تطويـر **اسـتراتيجيتها طويلـة الأجـل بشـأن تغيـر المنـاخ حتـى عـام ٢٠٥٠.**

وفـي الوقـت نفسـه، يتـم توجيـه الاهتمـام نحـو **الحـد مـن مخاطـر الكـوارث** مـن خـلال مشـروع مـن ثـلاث مراحـل يهـدف إلـى تطويـر خريطـة تفاعليـة لتعـرض مصـر لتغيـر المنـاخ. يسـاعد هـذا المشـروع فـي توجيـه مشـاريع التنميـة مـن خـلال تحديـد المناطـق المعرضـة لتغيـر المنـاخ، واتخـاذ التدابيـر اللازمـة للتعامـل مـع هـذا الخطـر، وتسـهيل الوصـول إلـى الأمـوال المتاحـة للتكيـف مـع تغيـر المنـاخ.

> *تتخذ مصر خطوات لتسريع الانتقال نحو نموذج تنمية أكثر إخضرارًا واستدامة ومرونة وشمولية. تعد هذه العملية جزءًا لا يتجزأ من عملنا لتحسين جودة الحياة للمصريين، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعف في المجتمع، وتمكينهم من الاستفادة من مجموعة كاملة من مشاريع التنمية، مع الحفاظ على صحتهم وإنتاجيتهم.*
>
> ***مارينا ويس، مديرة البنك الدولي في مصر واليمن وجيبوتي***

بالنسـبة **للتكيـف والتخفيـف**، أعـادت مصـر تأكيـد التزامهـا مـن خـلال إعـداد تقريـر الإبـلاغ الوطنـي الرابـع لمصـر لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغيـر المنـاخ (NC٤Egypt) فـي الفتـرة مـن مـارس ٢٠١٩ إلـى فبرايـر ٢٠٢٣. سـيتضمن التقريـر الأقسـام التاليـة: الظـروف الوطنيـة، قيـاس غـازات الاحتبـاس الحـراري، إجـراءات وسياسـات التخفيـف (PaMs)، والتكيـف، تحقيـق أهـداف الاتفاقيـة، بنـاء القـدرات، والاحتياجـات المؤسسـية والتقنيـة.

(٢,٢) حشد التمويل للمشاريع الخضراء والمتعلقة بالمناخ

بالإضافة إلى تعزيز الأطر السياسية والمؤسسية, يتم توجيه التمويل العام نحو المشاريع المتعلقة بالمناخ.

وفي خطة الاستثمار ٢٠٢١/٢٠٢٠, بلغت المشروعات الخضراء ٦٩١ مشروعًا بتكلفة إجمالية **٤٤٧ مليار جنيه مصري** (٢٨.٥ مليار دولار تقريبًا) منها حوالي **٢.٣ مليار دولار** في ميزانية ٢٠٢١/٢٠٢٠ تمثل حوالي **١٤%** من إجمالي الاستثمارات العامة هذا العام. ويشكل قطاع النقل حوالي **٥٠%** من هذه المشاريع يليه قطاع الإسكان والمرافق بحوالي **٢٩%**. تستهدف الخطة زيادة الاستثمارات العامة الخضراء كنسبة من الاستثمارات العامة إلى **٣٠%** في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مع إعطاء الأولوية للمشاريع الخضراء والانسحاب التدريجي من المشاريع غير المستدامة.

التوزيع القطاعي للمشاريع الخضراء ٢٠٢١/٢٠٢٠ الخطة الاستثمارية%

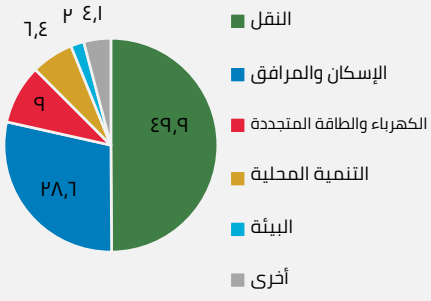

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أصبحت مثل هذه المشاريع ممكنة بسبب التزام مصر بتمويل المناخ. في سبتمبر ٢٠٢٠, باعت الدولة المصرية **٧٥٠ مليون دولار** من السندات الخضراء في سبتمبر ٢٠٢٠ في **أول عرض سيادي في المنطقة للسندات الصديقة للمناخ**. وقد تجاوز الاكتتاب في إصداراته ما يقرب من ٥ مرات, حيث اجتذب ما قيمته **٣.٧ مليار دولار** من أوامر الشراء للسندات. ستمول السندات جزئيًا تطوير محفظة مصر من المشروعات الخضراء, بما في ذلك النقل النظيف والطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للمياه.

يجري تنفيذ العديد من المشاريع الأخرى بالتعاون مع شركاء التنمية الذين يدعمون التمويل والخبرة الفنية, مثل:

- في عام ٢٠١٨: نفذت وزارة البيئة مشروعًا بالتعاون مع وزارة الري والموارد المائية بتمويل من صندوق المناخ الأخضر «**لتعزيز التكيف مع تغير المناخ في منطقتي الساحل الشمالي ودلتا النيل**» وهو مشروع لبناء القدرات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المراقبة والإبلاغ والتحقق من انبعاثات الغازات الدفيئة وتدابير التكيف والتخفيف.

- في سبتمبر ٢٠٢٠: وافق البنك الدولي على مشروع بقيمة **٢٠٠ مليون دولار** لدعم مبادرات مصر للحد من تلوث الهواء والمناخ من القطاعات الحيوية وزيادة القدرة على مقاومة تلوث الهواء في القاهرة الكبرى. لا يزال تحدي تلوث الهواء من أهم القضايا البيئية في المدينة, حيث تقدر التكلفة الاقتصادية السنوية لتلوث الهواء على الصحة في القاهرة الكبرى بحوالي **١.٤%** من الناتج المحلي الإجمالي لمصر وفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي لعام ٢٠١٩.

- في ديسمبر ٢٠٢٠: أعلنت وزارة التعاون الدولي عن بدء مرحلة التنفيذ لمشروع تحويل أنظمة تمويل المناخ مع وكالة التنمية الفرنسية (AFD). يهدف المشروع إلى تقديم قروض طويلة الأجل ودعم فني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة **١٨٢ مليون دولار**. وسيتم التركيز بشكل خاص على أربعة قطاعات: السياحة المستدامة, وإدارة النفايات, والمياه والصرف الصحي, والنقل. ستدير البنوك الوطنية هذا القرض, حيث تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية منحة قدرها **١.٨ مليون دولار** لدعم القطاع المصرفي المصري في مواكبة أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بعدم تمويل المشاريع التي تساهم بشكل مباشر في خطورة تغير المناخ

(٢.٣) المساهمة في مفاوضات المناخ الدولية

- لعبت مصر دورًا رئيسًا في نجاح المفاوضات في المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن إطار تغير المناخ في ديسمبر ٢٠١٨. من خلال رئاسة مجموعة المفاوضين الأفارقة وتحت الرئاسة المصرية لمجموعة الـ ٧٧ والصين, حققت المفاوضات نتيجة إيجابية حيث تم التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل لتنفيذ اتفاقية باريس.

> كانت قيادة مصر ودعوتها بشأن تمويل البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالعمل المناخي فعالة للغاية
>
> *–الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش*

(٣) إقامة شراكات من أجل مكافحة تغير المناخ

أطلق المجتمع المدني والقطاع الخاص في مصر مبادرات تغطي اتجاهات متعددة مثل:

- الوعي والعمل الاجتماعي: ظهرت العديد من الشركات الناشئة والمنتديات المصرية العاملة في مجال البيئة في السنوات الأخيرة مرتبطة بمروجي التكنولوجيا الخضراء مثل **icecairo** و **icealex**. هذا بالإضافة إلى **محادثات المناخ في القاهرة**, وهو منتدى مصري ألماني شهري يستضيف مناقشات بيئية مع صانعي السياسات حول العالم. بالإضافة إلى ذلك **YouthThinkGreen**, وهي منظمة غير ربحية مكرسة لزيادة وعي الشباب حول البيئة وتغير المناخ, من خلال العروض التعليمية داخل وخارج المدارس.

- دور القطاع الخاص: تطبق **SEKEM Holding** نهجًا للزراعة في الأراضي الصحراوية المستصلحة التي تؤكد عدم استخدام الأسمدة الاصطناعية, والمعروفة باسم «الزراعة الحيوية». وينبعث من الزراعة الحيوية غازات احتباس حراري أقل. وقد وُجد أن هذه الطريقة أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة للنمو من نظيراتها غير العضوية. كما تعمل **القلعة القابضة** على تمكين عنصر البيئة لأنشطة القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأطلقوا **حملة طموح الأعمال من أجل ١.٥ درجة مئوية للعمل المناخي** في ديسمبر ٢٠١٩ بين المجتمعات المحيطة بالقلعة القابضة والشركات التابعة لها في جميع أنحاء مصر.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

أصبحت مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى بسبب جائحة كوفيد-١٩. وهذا يخلق الحاجة إلى العمل على زيادة حصة تمويل التكيف من إجمالي تمويل المناخ. تشير التقديرات إلى أن انبعاثات الكربون في مصر قد زادت من **٥٥ مليون طن** في عام ٢٠١٩ إلى **٦٠ مليون طن** في عام ٢٠٢٠, مع عدم وجود تأثير ملحوظ بسبب الوباء.

لا تزال الدولة المصرية ملتزمة باتباع نهج حازم لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العمل المناخي. تخطط الدولة المصرية لمضاعفة الميزانية المخصصة للمشاريع البيئية والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك, سيتم مراجعة جميع المشاريع المقدمة من قبل وزارة الإسكان من منظور مبادئ التنمية المستدامة, بما في ذلك حساب البصمة الكربونية من بداية تنفيذ المشروع حتى اكتماله واستغلاله من قبل المجتمع.

بدون دفع سياسة قوية في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة, من المتوقع أن تصل انبعاثات الكربون في مصر إلى **١٠٠ مليون طن** بحلول عام ٢٠٣٠. تلتزم مصر بعقد من العمل المناخي المتسارع الذي يدرك التهديد الوجودي الذي يمثله تغير المناخ على سبل عيش المصريين. وفي ظل السياسات المؤثرة, ستنخفض انبعاثات الكربون إلى **٩١ مليون طن** بحلول عام ٢٠٣٠.

تأثير كوفيد-١٩:
انبعاثات الكربون (مليار طن)

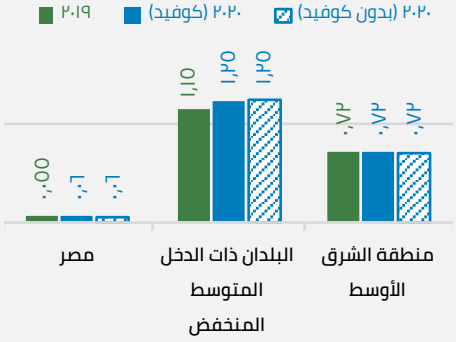

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
انبعاثات الكربون (مليار طن)	٠,١	٠,٠٩

هدف ١٤: الحياة تحت الماء

المؤشر		السابق		التقدم
مؤشر صحة المحيط - نتيجة مصر (١٠٠ = الأفضل)	٦٨	٢٠١٧	↑ ٧٠	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

تتميز البيئة البحرية في مصر بحياة بحرية غنية ومتنوعة بشكل فريد تمتد **لأكثر من ٣٢٠٠ كيلومتر** عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. تُعرف هذه الموارد الطبيعية بأنها مواقع جذب سياحي رئيسة، حيث يرتبط **٨٠%** من جميع الأنشطة السياحية في مصر بالحياة البحرية في منطقة البحر الأحمر.

وفقًا لتقييم مؤشر صحة المحيط (OHI) الذي أجراه المركز الوطني للتحليل البيئي والتوليف (NCEAS) ومقره الولايات المتحدة ومنظمة الحفظ الدولية Conservation International غير الهادفة للربح، وتم تصنيف مصر في المرتبة **٨٨ من بين ٢٢١** منطقة اقتصادية خالصة (منطقة اقتصادية خالصة لكل دولة ساحلية) مع تحسن مستمر في النتيجة الإجمالية منذ عام ٢٠١٦.

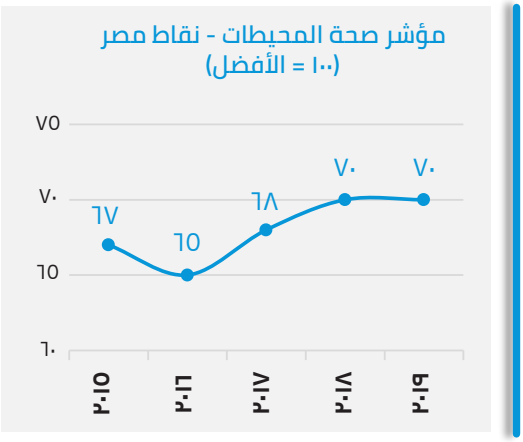

المصدر: مؤشر صحة المحيط ٢٠١٩

(٢) الجهود الحكومية من أجل الحفاظ على الحياة تحت الماء

مصر عازمة على الحفاظ على الحياة تحت الماء وحماية النظم البيئية البحرية والساحلية من التلوث من خلال:

(٢,١) الجهود المبذولة على الصعيد الوطني:

- مبادرة اتحضر للأخضر

في عام ٢٠٢٠، أعلنت وزارة البيئة عن إطلاق حملة موسعة للتنظيف تحت الماء للبحر الأحمر عبر محميات البحر الأحمر، بالتعاون مع **محافظة البحر الأحمر، وغرفة الغوص والأنشطة البحرية**، بالإضافة إلى **جمعية الغردقة لحماية والحفاظ على البيئة (HEPCA)** وهي منظمة غير هادفة للربح للحفاظ على البيئة البحرية والأرضية. كانت الحملة جزءًا من مبادرة اتحضر للأخضر التابعة للوزارة.

وتعتبر الحملة أول نشاط للمبادرة الحضرية الخضراء في مجال حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على المحميات الطبيعية للحفاظ على الثروة الطبيعية لمصر للأجيال القادمة. تهدف «اتحضر للأخضر» إلى تنظيف قاع البحر من النفايات لحماية الحياة البحرية والتنوع البيولوجي. من خلال دمج المجتمع المدني والعاملين في قطاع السياحة، تم إحراز تقدم في برامج الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنوعها البيولوجي وحمايتها والحفاظ على استدامتها. والأهم من ذلك أنها فتحت قنوات اتصال مع المجتمع لدعم العمل البيئي.

- مبادرة بر أمان

يعد الاهتمام بمعيشة الصيادين واستدامة عملهم جزءًا من المبادرة الرئاسية التي تم إطلاقها مؤخرًا «بر أمان». أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي وصندوق تحيا مصر في عام ٢٠٢١ المرحلة الأولى من مبادرة «بر أمان» بالتعاون مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. من خلال برامجها، ستوفر المبادرة أدوات مناسبة صديقة للبيئة لدعم **٤٢ ألف** صياد على مستوى الجمهورية، وكذلك ضمهم إلى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. هذا بالإضافة إلى تقديم قروض متناهية الصغر منخفضة الفائدة لدعم معيشة الصيادين خلال أوقات الصيد المنخفض. وقد خصص لهذه المبادرة حوالي **٥٠ مليون جنيه مصري (٣.١٩ مليون دولار).**

إن الاهتمام بالصيادين المصريين يعد أمرًا بالغ الأهمية في دعم النظم البيئية البحرية والساحلية بالإضافة إلى البحيرات التسع الداخلية في مصر ونهر النيل. يصل إجمالي إنتاج مصر السنوي من الأسماك إلى حوالي **٢ مليون طن** في عام ٢٠٢١, ويُستهدف زيادة الإنتاج السمكي إلى **٣ ملايين طن** بحلول عام ٢٠٣٠. ويبلغ إجمالي إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية **٣٩٧ ألف طن**, ويصل إجمالي إنتاج الأسماك من المزارع السمكية حوالي **١.٦ مليون طن** في حين بلغ عدد تراخيص الصيد وبطاقات الصيد على مستوى الجمهورية ٨٠.٦ ألف رخصة.

(٢,٢) الجهود المحلية: حظر البلاستيك في البحر الأحمر

بالإضافة إلى المبادرات الوطنية, تتخذ المحافظات التي تعتبر فيها الحياة تحت الماء جزءًا لا يتجزأ من حياتها اليومية العديد من المبادرات المحلية نحو الحفاظ على أنظمتها البيئية.

وعلى سبيل المثال, تساهم الطبيعة السياحية لمدن البحر الأحمر بشكل كبير في التلوث البلاستيكي الذي يهدد الحياة البحرية في المنطقة. تتسبب النفايات البلاستيكية أيضًا في إتلاف الشعاب المرجانية, مثل البكتيريا المسببة لمرض الشريط الأبيض. لذلك, **حظرت محافظة البحر الأحمر في عام ٢٠١٩ استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وغيرها من العناصر في خطوة لتنظيف البيئة.**

(٣) شراكات من أجل حماية الحياة البحرية

- جمعية الغردقة لحماية والحفاظ على البيئة (HEPCA):

هيبكا, هي منظمة غير هادفة للربح متخصصة في مجال الحفاظ على البيئة البحرية والأرضية في البحر الأحمر المصري. تربط الجمعية شبكة كبيرة من العلماء والغواصين المحترفين وخبراء الصناعة وأفراد المجتمع الذين ينشطون في حماية الموارد الطبيعية للبحر الأحمر والحفاظ عليها, فضلاً عن تعزيز ممارسات السياحة المستدامة. في يونيو ٢٠١٩, أطلقت هيبكا حملة عامة لرفع الوعي بالآثار الضارة للتلوث البلاستيكي على كل من الحياة البحرية وصحة الإنسان. شجعت الحملة على التحرك نحو بدائل أكثر استدامة. تستهدف المبادرة المطاعم والفنادق والمنتجعات وغيرها من الأماكن السياحية. بدأت HEPCA أيضًا في تقديم شهادات للشركات التي تقضي على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

- إيكو دهب:

إيكو دهب هي منظمة غير هادفة للربح تستخدم نهجًا شاملاً في التعامل مع ملف الاستدامة وتعزز بشكل أساسي الحماية البحرية من خلال جلسات التوعية في المناطق الساحلية بدهب ونويبع (الساحل الجنوبي الشرقي لشبه جزيرة سيناء). تستخدم إيكو دهب نموذج عمل جماعي لتنظيم الأعمال بما في ذلك مركز الغوص لحماية الشعاب المرجانية.

وأطلقت إيكو دهب برنامجًا جديدًا مع غرفة الغوص والرياضات المائية(CDWS) و١٠ مراكز غوص لحماية الشعاب المرجانية حول مدينة دهب. بالإضافة إلى ذلك, يتم تنظيم عمليات التنظيف المجتمعية على أساس شبه يومي. كما نظمت إيكو دهب اليوم العالمي لتنظيف البحار حيث تم تنظيم ١٤ جولة تنظيف مختلفة.

أطلقت المنظمة **برنامج تبني مواقع الشعاب المرجانية (AAR)** تحت رعاية CDWS , وتراقب AAR مواقع الغوص وتنظم عمليات الغطس النظيفة وتمكّن مركز الغوص من تثقيف الموظفين بالفنادق وأماكن الضيافة القريبة من الشواطئ حول أهمية تأثير الشعاب المرجانية على بيئتنا. تنظم إيكو دهب حملات توعية عامة للشركات لاستخدام البدائل البلاستيكية. كما أنها كانت توفر بدائل بلاستيكية للبائعين في السوق المحلية قبل إغلاقها بسبب جائحة كوفيد-١٩. وكذلك عملت مع الجامعة الأمريكية في القاهرة والعديد من المدارس الثانوية لتثقيف الطلاب حول العيش المستدام وأهميته لحماية المحيط الحيوي (على الأرض وتحت الماء).

(٥) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

بلغ إنتاج الأسماك في مصر والذي يشمل كلاً من صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية **١.٨ مليون طن متري** في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن ينمو هذا الإنتاج إلى **١.٩٤ مليون طن متري** بحلول عام ٢٠٢١.

من غير المتوقع أن يكون لوباء كوفيد-١٩ تأثيرًا ملحوظًا على الإنتاج السمكي السنوي لمصر. تمثل مصر **٣٠%** من إنتاج الأسماك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و**٣.٥%** من إجمالي إنتاج الأسماك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعد نصيب الفرد من الإنتاج السمكي في مصر (٠.٠١٨ طن للفرد، بعد الخسارة) أعلى بقليل من مثيله في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض (٠.٠١٧ طن) وأعلى من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٠.٠١٣ طن).

بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن ينمو الإنتاج السمكي السنوي إلى **٢.٥ مليون طن متري** في سيناريو كوفيد-١٩. مع وجود سيناريو أخر يفترض وجود تعزيز قوي للسياسات تجاه أهداف التنمية المستدامة، ينتج عنه إنتاج سمكي أعلى قليلاً، بحوالي **٢.٦ مليون طن متري** مما يُعزى إلى الاقتصاد المتنامي.

تأثير كوفيد-١٩: إجمالي الإنتاج السمكي السنوي (مليون طن متري)

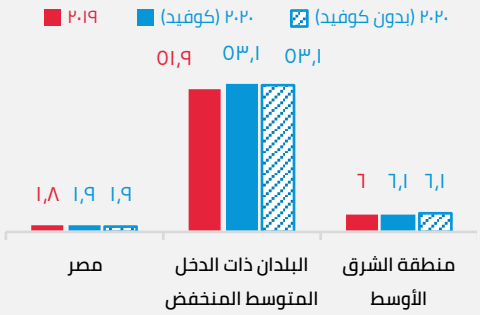

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
إجمالي الإنتاج السمكي السنوي (مليون طن متري)	٢,٥	٣

هدف ١٥: الحياة في البر

المؤشر		السابق		التقدم
(١٥,٥,١) مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع - درجة مصر	٠,٩٢	٢٠١٨	↓ ٠,٩١	٢٠٢٠

(١) التقدم نحو الهدف

مع تنوع بيئي فريد من نوعه، ظلت مصر ملتزمة دائمًا بالحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الأرضية. ويتجلى ذلك في المساهمة المصرية في **المنتديات الدولية** ذات الصلة، وكذلك **الجهود الوطنية** لضمان أن تكون المدن والمجتمعات الجديدة صديقة للبيئة مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة.

منذ عام ٢٠١٦، واصلت مصر جهودها من أجل حماية الحياة في البر. عملت الدولة مؤخرًا على زيادة المحميات الطبيعية بإضافة **١٣ محمية إضافية** إلى ال**٣٠ محمية** المتواجدين في مصر. وتقترن هذه الجهود بالتقدم المحرز في مكافحة خسائر التنوع البيولوجي، ومكافحة الزحف العمراني للأراضي الزراعية، والتشجير، وكل ذلك بالإضافة إلى توسيع الأراضي الزراعية في مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل المختلفة وكذلك تنقية البحيرات.

وفقًا لمؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، وهو مؤشر على الحالة المتغيرة للتنوع البيولوجي العالمي المستخدم لرصد مخاطر انقراض الأنواع، حافظت مصر على درجة ثابتة تبلغ حوالي **٠.٩** في السنوات الأربع الماضية (الأسوأ ٠-١ الأفضل).

المصدر: القائمة الحمراء للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

(٢) جهود الدولة المصرية من أجل الحفاظ على الأرض والتنوع البيولوجي

(٢,١) المساهمة في المنتديات العالمية

التزمت مصر بالحفاظ على الحياة في البر وهو ما ظهر في رئاسة مصر **للمؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي COP١٤** في عام ٢٠١٨. وقدمت مصر مبادرة لربط اتفاقيات ريو البيئية الثلاث «**التنوع البيولوجي، تغير المناخ والتصحر**» مع تعبئة **٥٠٠ مليون دولار** من مرفق البيئة العالمية لتنفيذ مشاريع تربط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ولتحقيق هذه المبادرة، تم الإعلان عن **خارطة طريق للتنوع البيولوجي خلال المؤتمر.**

> *لقد عملنا بجدٍ مع العديد من الشركاء لدفع هذه المبادرة إلى الأمام، وتقوم مصر بتفعيل مبادئها من خلال دمج التنوع البيولوجي في قطاعات المحميات الطبيعية والسياحة البيئية، على سبيل المثال، وفي خططها التنموية لحماية هذه الموارد وخلق المزيد من فرص العمل.*
>
> *فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي*

(٢,٢) الجهود الوطنية للحفاظ على النظم البيئية الأرضية واستعادتها

وعلى الصعيد الوطني، وجهت مصر الجهود للحفاظ على البيئة وتبنت مشروعًا يهدف إلى تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء لتكون أول مدينة مصرية وعربية وإفريقية وشرق أوسطية تحمل هذه الخاصية وفقًا للمعايير الدولية. يأتي ذلك بالإضافة إلى تصميم مشاريع رئيسية جديدة مثل مدينة العلمين والعاصمة الإدارية الجديدة والمتحف الكبير وغيرها، لتصبح نموذجًا بيئيًا يتعلق بالحفاظ على الحياة على الأرض.

- التنوع البيولوجي:

في عام ٢٠٢٠، نفذت مصر مبادرة لرصد ومراقبة الأنشطة الرئيسة لحماية الحياة البرية الحالية. ويتضمن البرنامج خطة للفحوصات الدورية للمزارع وحدائق الحيوان وغيرها، بالتعاون مع شرطة البيئة والأسطح المائية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت مصر«**مشروع الحفاظ على الطيور الحوامة المهاجرة**» في عام ٢٠١٨. ويحدد هذا المشروع ويوثق المواقع ذات الأهمية العالمية للطيور حول العالم (تسمى المناطق الهامة للطيور). في عام ٢٠٢٠، فاز **مشروع الحفاظ على الطيور الحوامة المهاجرة** في مصر **بجائزة الطاقة العالمية** كمثال للمشاريع الرائدة والمستدامة التي تحقق أهدافًا ملموسة لحماية الطيور المهاجرة كمورد طبيعي ودمج أهدافها مع الطاقة المتجددة.

- التشجير:

ومن بين جهود التشجير وزيادة المساحات الخضراء، شاركت مصر في ٢٠١٩ في إحياء مشروع «الجدار الأخضر» مع الدول الإفريقية. يهدف المشروع إلى تخضير كامل لعرض قارة إفريقيا لمواجهة التصحر. من المقرر أن تستضيف مصر أيضًا **أول غابة عمودية** في القارة الأفريقية، مع ثلاثة مبانٍ مغطاة بالكامل بأشجار ونباتات تمتص التلوث في العاصمة الإدارية الجديدة، بالإضافة إلى تزويد تلك المباني بشرفات تحتوي على ٣٥٠ شجرة و١٤٠٠٠ شجيرة من أكثر من ١٠٠ نوع مختلف.

- الحفاظ على المحميات وتنميتها:

في عام ٢٠٢٠، تم إطلاق «**إيكو إيجيبت**» كأول حملة للترويج للسياحة البيئية ورفع الوعي البيئي حول أهمية المحميات الطبيعية وثرواتها، كجزء من أنشطة مبادرة «**اتحضر للأخضر**». تشمل الحملة الترويج لـ **١٣ محمية طبيعية جديدة** من خلال تقديم نموذج حقيقي للتنمية المستدامة يأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للسياحة. كما شهد عام ٢٠٢٠ إنشاء مراكز للزوار في محميات رأس محمد والفيوم، بالإضافة إلى اندماج المجتمع المحلي في أنشطة المحميات مما ساهم في رفع متوسط الدخل لسكان محمية الفيوم ووادي الجمال وتتراوح الزيادة بين **١٢٦% - ٤٦٠%** في عام واحد.

أشاد تقرير تقييم أداء الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة لمواقع التراث الطبيعي العالمي لعام 2020 بموقع وادي الحيتان كأحد مواقع التراث الجيولوجي العالمي في مصر، حيث إن موقع وادي الحيتان هو موقع التراث العالمي الوحيد الذي أحرز تقدمًا في مستوى الأداء في التقرير. ويحظى الموقع باهتمام وحماية من وزارة البيئة والمسئولين عنها، بالإضافة إلى تحديد منطقة عازلة حول منطقة التراث العالمي لحماية الهياكل العظمية المتحجرة من التهديدات مثل الزيارة وحركة المرور.

أصدرت وزارة البيئة، بدعم من رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بتحصيل رسوم للأنشطة داخل المحميات الطبيعية، لضمان استدامتها المالية للأجيال القادمة. كما تعمل الوزارة على تطوير طريقة جديدة للتقدير المالي لقيمة الأضرار البيئية الناتجة عن حوادث تدمير الموارد الأرضية في المحميات الطبيعية.

- تنمية بحيرات مصر:

بالإضافة إلى الحياة البرية، هناك أيضًا تركيز على الحفاظ على البحيرات الداخلية في مصر واستعادتها. حيث شهد عام ٢٠١٩ انطلاق مهمة ترميم بحيرات مصر بعد سنوات من الإهمال والتلوث والتعديات أثر هذا الإهمال على إنتاج البحيرات من الأسماك وغيّر طبيعتها البيولوجية. لذلك، يهدف المشروع إلى تطوير واستعادة البحيرات وتحسين إنفاذ العقوبات على المصانع التي تفرغ نفاياتها في هذه البحيرات.

(٣) شراكات من أجل الحفاظ على الأراضي والتنوع البيولوجي

رؤية الحياة للتنمية:

أطلقت «رؤية حياة للتنمية» وهي منظمة مصرية غير هادفة للربح، برنامج «**مدرسة المزارعين الميدانية لتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا**» بدعم من شركاء وممولين متعددين. يهدف المشروع إلى تعزيز سبل عيش المزارعات من خلال تعليمهن بشكل تجريبي ممارسات زراعية حديثة ومحسنة. حتى الآن، استفاد من المبادرة **٩٠٠٠ مزارعة** في قريتين ريفيتين في محافظتي المنيا وبني سويف في صعيد مصر.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

تقدر مساحة الغابات بـ ٠.٧٥ مليون هكتار, أو أقل من ٠.٠١% من إجمالي الأراضي في مصر. وهذا أقل قليلاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, حيث إن ٢% من الأراضي عبارة عن غابات, وأقل بكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض كمجموعة, حيث تمثل الغابات ٢٧% من الأراضي. من غير المتوقع أن يؤثر وباء كوفيد-١٩ على مساحة الغابات.

خلال الظروف الاستثنائية التي عانى منها العالم بسبب انتشار الوباء, نجحت مصر في تقييم التقدم المحرز في الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي ٢٠٢٠ وإعداد إطار ما بعد ٢٠٢٠ الذي يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية في العالم خاصة في إفريقيا. يوفر الإطار طرقًا للدعم المالي للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال البلدان المتقدمة وشركاء العمل البيئي الآخرين والمجتمعات المحلية.

على الطريق نحو عام ٢٠٣٠, يتضمن سيناريو الدفع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة جهودًا مُعززة لإعادة التشجير, وبالتالي فإن مساحة الغابات في مصر تزداد بشكل طفيف, على الرغم من أنه من المتوقع أن تظل عند مستوى منخفض (٧٦ ألف هكتار) ولا تزال أقل من ٠.١%.

تأثير كوفيد-١٩:

إجمالي مساحة الغابات (مليون هكتار)

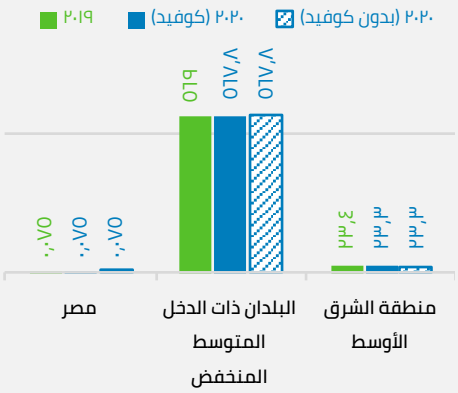

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
إجمالي مساحة الغابات في مصر (ألف هكتار)	٧٥	٧٦

هدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسات القوية

المؤشر	السابق		التقدم	
سيادة القانون (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحوكمة العالمية	**٣١,٢٥**	٢٠١٥	↑ **٣٧,٩٨**	٢٠١٩
فعالية الحكومة (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحوكمة العالمية	**٢٢,١٢**	٢٠١٥	↑ **٣٦,٥٤**	٢٠١٩
تصنيف المؤسسات (أحد مكونات مؤشر التنافسية العالمية)	**١٠٢**	٢٠١٨	↑ **٨٢**	٢٠١٩
الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (المرتبة المئوية) - مؤشرات الحوكمة العالمية	**٨,٥٧**	٢٠١٥	↑ **١٢,٨٦**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

إن وجود مؤسسات قوية هو المحرك الرئيس للتنمية الشاملة وتهدف مصر إلى أن تصبح أكثر شفافية وكفاءة. في عام ٢٠١٩, حققت مصر مراكز أعلى في العديد من مؤشرات الحوكمة مقارنة بعام ٢٠١٥, تقدمت مصر لتصل إلى ٣٧.٩٨ مرتبة مئوية في عام ٢٠١٩ في مؤشر 'سيادة القانون مقارنة ب ٣١.٢٥ في عام ٢٠١٥. وفي مؤشر 'فعالية الحكومة', وصلت مصر إلى ٣٦.٥٤ مرتبة مئوية في عام ٢٠١٩ مقارنة ب ٢٢.١٢ في عام ٢٠١٥. وهناك تقدم مماثل في 'الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب' حيث وصلت إلى ١٢.٨٦ في عام ٢٠١٩ مقارنة ب ٨.٥٧ في عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك, قفزت مصر ٢٠ مرتبة في مكون 'المؤسسات' في مؤشر التنافسية العالمية حيث وصلت إلى المركز ٨٢ في عام ٢٠١٩ من المركز١٠٢ في عام ٢٠١٨. مما لا شك فيه أن هناك طريق طويل لا يزال أمامنا, ولكن الدولة المصرية تعمل بجد لتعزيز هذا التقدم ومحاربة الفساد من جذوره.

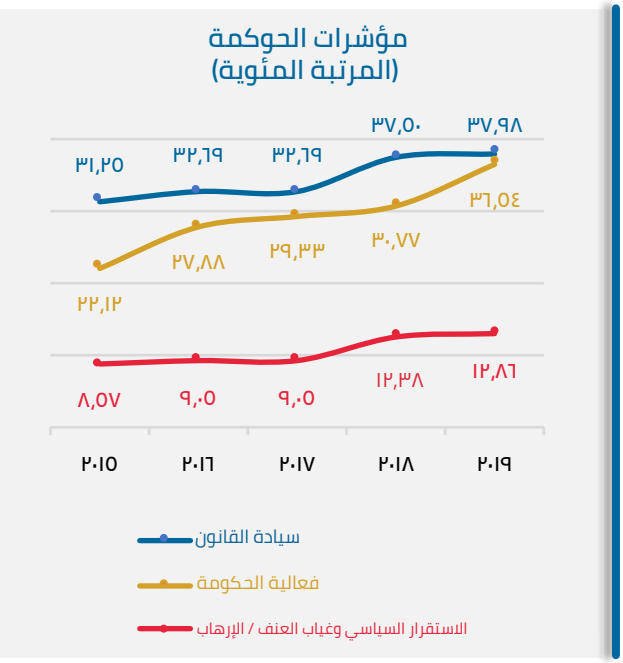

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي

(٢) جهود الدولة المصرية نحو الحوكمة والحكم الرشيد

(٢,١) الحكم الرشيد والمؤسسات القوية

مشاركة المواطنين: بالإشارة إلى ما تم ذكره في الفصل الثاني, في عام ٢٠١٩, أطلقت الدولة المصرية تطبيق «شارك ٢٠٣٠», الذي يعمل كقناة للتواصل مع المواطنين واطلاعهم على المبادرات الحكومية, والقوانين والسياسات, وأيضا يتلقى آراء المواطنين ومقترحاتهم لتحسين الخدمات العامة. إن هذا التطور النوعي في التواصل بين الدولة والمواطنين سيشجع بلا شك على المزيد من المشاركة الجماهيرية.

الحوكمة الرشيدة: في إطار جهودها لترسيخ مبادئ وقيم التميز في الدولة والحفاظ على القدرة التنافسية المؤسسية، منحت مصر الجولة الأولى من «جائزة التميز الحكومي» في عام ٢٠١٩. وكانت هذه الممارسة تُنفذ منذ عدة سنوات ثم توقفت وفي عام ٢٠١٨ أعلن معالي الرئيس عبد الفتاح السيسي أن الجوائز ستستأنف تماشيًا مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وبالتوازي، تم إنشاء المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠٢٠، والمكلف بتطوير وتعزيز الموارد البشرية في الدولة المصرية خاصة في مجالات الحكم الرشيد والاستدامة (لمزيد من التفاصيل قم بتصفح الفصل ٢، الفقرة ٢.١.

مكافحة الفساد: للحد من الفساد وتعزيز كفاءة الحكومة، أطلقت مصر المرحلة الثانية من «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ - ٢٠٢٢». تم إعداد الاستراتيجية بعد دراسة تحديات استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٨ السابقة، والعديد من التجارب الدولية وأفضل الممارسات، وتحديد أنسب الأساليب التي تنطبق على الحالة المصرية. وقد أشادت الأمم المتحدة بالجهود المصرية في هذا الصدد، حيث أدرجت الاستراتيجية الوطنية الأولى كإحدى ممارسات مصر الناجحة في منع الفساد ومكافحته. إضافة إلى هذه المجهودات، تم توقيع بروتوكول التعاون الموقع من قبل مجلس حقوق الإنسان المصري وهيئة الرقابة الإدارية في ديسمبر ٢٠٢٠. يصور هذا التعاون مكافحة الفساد كجزء لا يتجزأ من النهوض بحقوق الإنسان، كما يبرز أن للنهوض بحقوق الإنسان تأثيرًا إيجابيًا في نهاية المطاف على مكافحة الفساد.

(٢,٢) تعزيز السلام والأمن والحماية من العنف

محاربة الاتجار بالبشر: أطلقت اللجنة التنسيقية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الجزء الثاني من الحملة الوطنية «معًا ضد الاتجار بالبشر» في عام ٢٠٢٠. وتحث الحملات المواطنين على الإبلاغ عن الجريمة عبر الخطوط الساخنة للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان أو إبلاغ السلطات المختصة. علاوة على ذلك، في أكتوبر ٢٠٢٠، نجحت مصر، بدعم دولي كامل، في تمرير مشروع قرارها ٧/١٠ بعنوان «مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضد الممتلكات الثقافية»، خلال المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في فيينا.

القضاء على العنف ضد المرأة: تقدم مصر خدمات لحماية المرأة التي تعرضت للعنف وتلتزم بحماية المرأة من جميع أشكال العنف سواء النفسي أو الجسدي. تشرف وزارة التضامن الاجتماعي على ٨ مراكز لاستضافة النساء المعرضات للخطر والمعرضات للعنف. يوفر المركز لهم الرعاية الصحية والنفسية والقانونية، ويسعى إلى توفير فرص معيشية لهم. يبلغ عدد النساء اللاتي يحصلن على الخدمات ٢٩٥٨ امرأة و١٨٣ طفلاً هذا العام، تولي الوزارة أهمية خاصة لحماية الفتيات من الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر وختان الإناث والاتجار بالبشر. كما تعمل الوزارة على التوسع في إنشاء مراكز لاستضافة النساء في محافظات سوهاج وقنا وبورسعيد.

(٣) الشراكات لمكافحة الفساد وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع

برئاسة رئيس مجلس الوزراء، تم توسيع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في ديسمبر ٢٠١٩ ليس فقط لتشمل الكيانات الحكومية ذات الصلة، ولكن أيضًا شركاء من المجتمع المدني مثل **الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية ومؤسسة مصر الخير، وممثلو القطاع الخاص مثل جمعية شباب الأعمال المصريين ومؤسسة سو إيلين للتنمية القانونية.**

تختص اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بما يلي:

- تفعيل التطبيق الفعال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات الدولية والإقليمية.
- صياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها في المحافل الدولية.
- إجراء تقييم دوري للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد وتحديد مدى كفائتها وتوافقها مع نصوص الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

تعمل مصر على الحد من الفساد وتحقيق مرتبة عالمية أفضل كل عام. ومع ذلك، يُعتقد أن جائحة كوفيد-١٩ قد أبطأت التقدم التدريجي. في عام ٢٠٢٠، انخفضت درجة مصر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية إلى ٣.٣ من ٣.٥ في العام السابق، مما يعكس تأثير الوباء على المؤسسات. أيضًا، يُعتقد أن

الوباء أدى إلى إبطاء تحسين مؤشر فعالية الحكومة (البنك الدولي)، حيث سجلت مصر ١.٨٧ في عام ٢٠٢٠ خلال الوباء، وهو تحسن عن ١.٨٤ في عام ٢٠١٩، ولكنه أقل قليلاً من ١.٨٨ في ظل سيناريو «بدون كوفيد» (مقياس ١ إلى ٥).

من بين الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة المصرية خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بوباء كوفيد-١٩ كانت رقمنة النظام القضائي لضمان المساواة في الوصول لجميع المصريين وعدم إعاقة العدالة وإنفاذ القانون بسبب الوباء. تم تسريع التحول الرقمي للنظام القضائي ليسهل على المواطنين رفع الدعاوى ومتابعة قضاياهم والحد من الازدحام. جاء ذلك بعد مطالب عديدة من قبل الدوائر القضائية والقانونية، بخصوص ضرورة عقد جلسات المحاكمة بنظام إلكتروني يسمح مباشرة لأطراف التقاضي ولعامة الجمهور بحضور الجلسات عن بعد (التقاضي الإلكتروني). أطلقت وزارة العدل حزمة جديدة من خدمات التسجيل العقاري الإلكتروني لإتاحة خدمات التوثيق للمواطنين بسهولة ويسر، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى إطلاق الخدمات الرقمية المصرية المقدمة عبر الموقع الإلكتروني: digital.gov.eg

بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع في سيناريو «دفع التنمية المستدامة» زيادة الشفافية ومحاربة الفساد مما يؤدي إلى وصول مصر لدرجة ٤.٣ في مؤشر مدركات الفساد بحلول عام ٢٠٣٠. أما بالنسبة لفعالية الحكومة، فسيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة يتوقع تحسنًا طموحًا مع تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتجاوز سيناريو «بدون كوفيد» بحلول عام ٢٠٢١ والوصول إلى درجة ٢.٦ بحلول عام ٢٠٣٠.

تأثير كوفيد-١٩: درجة مؤشر مدركات الفساد (الدرجة الأعلى = أكثر شفافية)

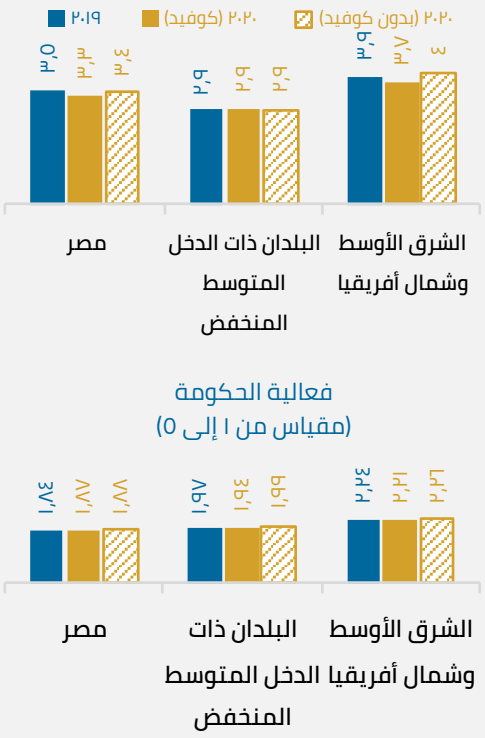

فعالية الحكومة (مقياس من ١ إلى ٥)

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١)، جامعة دنفر

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
مدركات الفساد	٣,٥	٤,٣
فعالية الحكومة	٢,٠٦	٢,٦

هدف ١٧: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١٧,١,١)	إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٠١٨	**%٢٠,٨**	↓ **%١٩,٢**	٢٠٢٠
(١٧,١,٢)	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية (%)	٢٠١٨	**%٣٩,٧**	↑ **%٥٤,٤**	٢٠٢٠
(١٧,٢,١)	إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (مليار دولار أمريكي)	٢٠١٨	**٨,٦**	↑ **٩,٨**	٢٠٢٠
(١٧,٣,١) Proxy	إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	٢٠١٥	**٦,٩**	↑ **٧,٤**	٢٠٢٠
(١٧,٣,٢)	نسبة التحويلات من الخارج من إجمالي الناتج المحلي (%)	٢٠١٨	**%١٠,٨**	↓ **%٨**	٢٠٢٠
(١٧,٦,١)	عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ من السكان	٢٠١٥	**٤,٠٨**	↑ **٧,٦**	٢٠١٩

(١) التقدم نحو الهدف

إن تعزيز وسائل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة هو المفتاح الرئيسي للوصول إلى الأهداف والغايات المختلفة لمصر. وتحقيقا لهذه الغاية، عملت مصر على تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية.

منذ عام ٢٠١٧، تنظم مصر منتدى شباب العالم على أساس سنوي، بهدف إشراك الشباب على مستوى العالم في بيئة غنية تسمح لهم بتبادل الآراء والتوصية بمبادرات لصناع القرار والشخصيات المؤثرة. وقد صنفت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة المنتدى على أنه منصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالشباب على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع إبراز نتائج الجولات الثلاث السابقة.

في ظل قيم المصير الموحد والتنمية المتبادلة، استغلت مصر في عام ٢٠١٩ دورها رئيسًا للاتحاد الأفريقي في تعزيز وسائل التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات ذات الأولوية مثل (١) التكامل الاقتصادي والإقليمي، (٢) بناء الجسور بين الشعوب الأفريقية، (٣) والإصلاح المؤسسي والمالي للاتحاد الأفريقي. أثناء توليها المسؤولية، أعلنت مصر أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) قد دخلت حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها ٢٢ دولة. كما أطلقت مصر مبادرة مصرية لتدريب الشباب الأفريقي في إطار برنامج القيادة الرئاسية الأفريقية.

وبالمثل وجهت مصر الجهود نحو بناء تحالفات إقليمية مع الدول العربية مع التركيز على الحفاظ على السلام والأمن. كانت مصر أول الداعمين للشعب الليبي خلال عقد من الصراع المستمر، كما دعمت مصر الدولة اللبنانية في أعقاب الانفجار المدمر في ميناء بيروت. وكذا قادت مصر الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الأمني والاستخباراتي من خلال تمهيد الطريق لمنتدى المخابرات العربي واستضافة مقره في القاهرة.

(٢) جهود الدولة المصرية نحو تعزيز وسائل التنفيذ والشراكات من أجل التنمية المستدامة

(٢,١) تعبئة الموارد المحلية

انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى **١٩.٢%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال النسبة قريبة من السنوات السابقة مع زيادة وجود أنشطة مالية أكثر استدامة. كما عملت مصر على إصلاح النظام الضريبي وتحصيل الضرائب من خلال:

- تنفيذ إصلاحات تؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء أسس العدالة المالية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. في غضون **٤ سنوات**، زادت الإيرادات الضريبية بنسبة **١١١%** في ٢٠٢٠. وبلغت نسبة الميزانية الممولة من الضرائب **٥٤.٤%** في ٢٠١٩/٢٠٢٠.

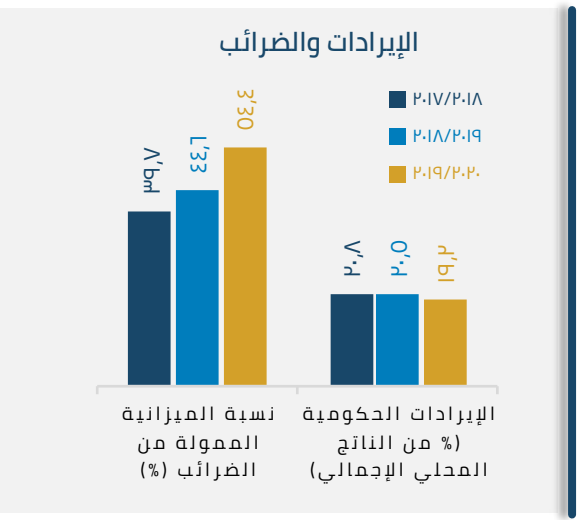

المصدر: وزارة المالية

- توجيه الجهود نحو تطبيق نظام رقمي متكامل لرفع كفاءة الإدارة الضريبية.

(٢,٢) الاستفادة من الموارد الدولية

المساعدة الإنمائية الرسمية

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية لمصر إلى **٩.٨ مليار دولار أمريكي** في عام ٢٠٢٠ من **٨.٦ مليار دولار أمريكي** في عام ٢٠١٨ (زيادة بنسبة **١٤%**). في عام ٢٠٢٠, أطلقت مصر خريطة تفاعلية توضح توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع تفاصيل محددة عن المشروع والموقع الجغرافي. تم تخصيص **٣٤ مشروعًا** للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) وهي أكبر نسبة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بقيمة **٢٣.٢%** (**٥.٩ مليار دولار أمريكي**). احتل الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) المرتبة الثانية بعدد **٣٦ مشروعًا** وبنسبة مئوية من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت **٢٢.٣%** (**٥.٧ مليار دولار أمريكي**).

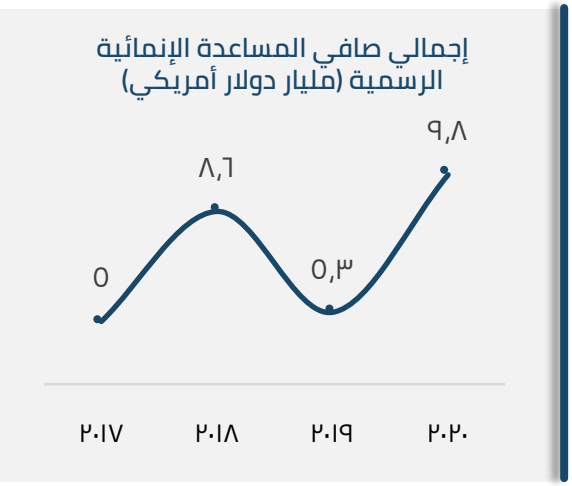

المصدر: وزارة التعاون الدولي / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

حوالات المصريين بالخارج

ارتفع إجمالي تدفقات التحويلات المالية الوافدة بنسبة **٤.٩%** من **٢٦.٤ مليار دولار أمريكي** تقريبًا في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى حوالي ٢٧.٧ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠/٢٠١٩. ومع ذلك, انخفض حجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من **١٠.٨%** في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **٨%** في ٢٠٢٠/٢٠١٩.

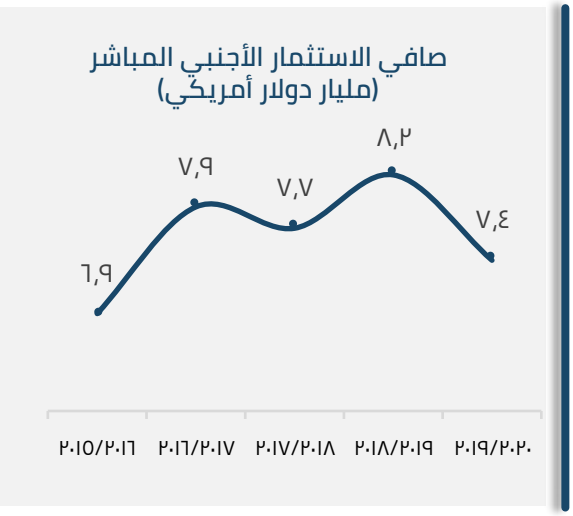

المصدر: البنك المركزي المصري

الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية, فإن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أيضًا أولوية للحكومة المصرية. ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشر بنسبة **٧.٢%** من **٦.٩ مليار دولار أمريكي** في ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٧.٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠/٢٠١٩. أيضا في السنوات القليلة الماضية, نفذت مصر إصلاحات هيكلية مختلفة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار مثل:

- إنشاء جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ٢٠١٨ لتعزيز نمو مشروعات ريادة الأعمال, تقوية وتمكين جهاز حماية المنافسة.
- وضع أدوات تشجيع الاستثمار, مثل خريطة الاستثمار التي تعمل كبرنامج مبتكر وتفاعلي لعرض فرص الاستثمار حسب القطاع والموقع.

(٢,٣) تمكين الوصول إلى الإنترنت

من العوامل الرئيسة لتحقيق التنمية هو وجود بنية تحتية قوية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة من التطورات العالمية في التكنولوجيا. تظهر المؤشرات التالية التحسينات التي حققتها مصر في هذا الصدد:

- بلغ عدد إجمالي اشتراكات ADSL **٣.٠٦ مليون** اشتراك في عام ٢٠١٥ ووصل إلى **٨.٤٥ مليون** اشتراك في منتصف عام ٢٠٢٠, بزيادة قدرها **٢٧٦%**.

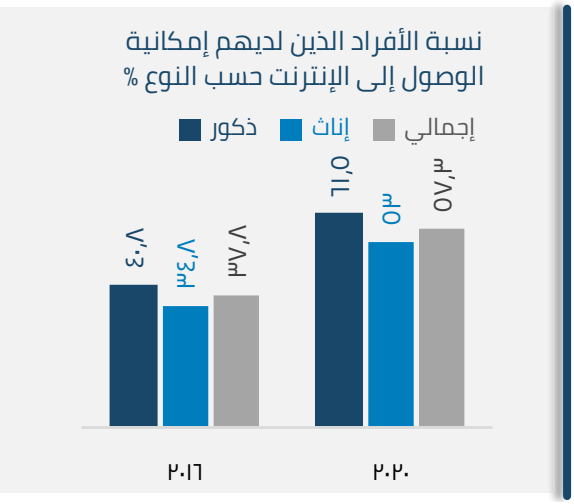

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- في عام ٢٠١٨, ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت من الإناث كنسبة مئوية من الإناث من **٣٤.٨%** في عام ٢٠١٦ إلى **٤٠.٣%** في عام ٢٠١٨, بينما ارتفع بالنسبة للذكور من **٤٠.٨%** إلى **٤٨.١%** خلال نفس السنوات.

- بينما ارتفعت عدد الاشتراكات في النطاق العريض (broadband) لكل **١٠٠ نسمة** من **٤.٠٨** في عام ٢٠١٥ إلى **٦.٦٩** في عام ٢٠١٨.

(٣) الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة

(٣,١) الشراكات المحلية نحو إنشاء آليات تمويل مبتكرة

بدأت الدولة المصرية في الاستفادة من آليات التمويل المبتكرة الجديدة التي تعتمد بشكل كبير على الشراكات والتعاون بين مختلف الجهات لدعم جهود التنمية في العديد من القطاعات.

- تأسس صندوق تحيا مصر في عام ٢٠١٤ مع التركيز على **٦ مجالات رئيسة**: الرعاية الصحية, والدعم الاجتماعي, والتنمية الحضرية, والتمكين الاقتصادي, والتعليم, والاستجابة للكوارث / الأزمات. عن طريق شراكات مع نظراء مختلفين, يطلق الصندوق العديد من المبادرات لدعم المجالات المذكورة أعلاه.

- الصندوق السيادي المصري يعمل من خلال أفضل الممارسات لجذب الاستثمارات الخاصة وإدارة الأصول المملوكة للدولة. يحتوي الصندوق على **٤ صناديق فرعية رئيسة**: السياحة, العقارات والتحف, الرعاية الصحية والأدوية, البنية التحتية والمرافق, والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

(٣,٢) الشراكات العالمية أثناء الجائحة

تبذل الدولة المصرية من خلال وزارة التعاون الدولي جهودًا لبناء المزيد من الشراكات العالمية أثناء الوباء مستفيدة من الدبلوماسية الاقتصادية من خلال: تنظيم منصات لأصحاب المصلحة المتعددين. أطلقت وزارة التعاون الدولي في أبريل ٢٠٢٠ أول منصة لأصحاب المصلحة المتعددين تحت عنوان «**شراكات عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال**» مع أكثر من **١٢٠ مشارك** من **٤٥ مؤسسة دولية** لمناقشة الإجراءات الحكومية لواجهة جائحة كوفيد-١٩.

(٤) تأثير كوفيد-١٩ واستجابة الدولة

أثرت جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد وتسببت في انخفاض الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالأعوام السابقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي, بينما كان هناك تأثير ضئيل على الإيرادات الحكومية بسبب الوباء. أما بالنسبة لحصة مصر من الصادرات العالمية, فقد استحوذت مصر على ما يقرب من **٠.١٨%** من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٩. وانخفضت قيمة الصادرات في عام ٢٠٢٠ بنحو **١%**, مقارنة بعام ٢٠١٩, مما يعكس مرونة قطاع التصدير المصري في مواجهة ركود الاقتصاد. النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية.

استندت استجابة الدولة المصرية للوباء بشكل أساسي إلى الشراكات والتعاون, ويمكن تقسيمها إلى مجالين رئيسين:

- ترتيب أولويات تحويل الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الرقمية مع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات والاستفادة من الاستفادة منها.

- تعاونت مصر مع العديد من أصحاب المصلحة في التنمية لتوجيه المزيد من الأموال نحو المشاريع التي تخدم أهداف التنمية المستدامة: تم توجيه **٣٦ مشروعًا** بقيمة **١.٤ مليار دولار أمريكي** (**٥.٦٢%** من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية) إلى الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه), و**١.٣٢ مليار دولار أمريكي** (**٥.١٧%**) في **٢٠ مشروعًا** لتحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر).

على الصعيد الدولي, وانطلاقًا من إيمان مصر بدور الشراكات, دعمت مصر الدول الأخرى بشتى الوسائل:

- أرسلت مصر مساعدات طبية بقيمة ٤ ملايين دولار إلى **٣٠ دولة أفريقية** لدعم جهود مكافحة الوباء.

تأثير كوفيد-١٩: إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

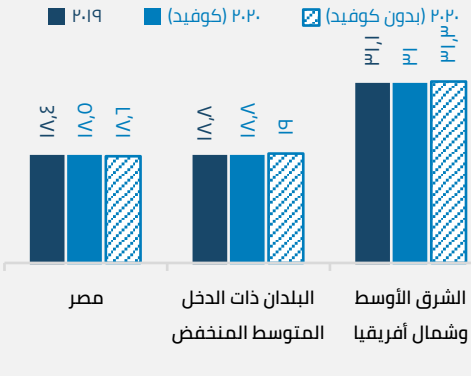

المصدر: مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١), جامعة دنفر

(ملاحظة: التباين بين بيانات هذا الرسم والرسم السابق نتيجة الاختلافات بين السنة المالية والسنة والتقويمية)

- إنشاء جسر جوي بين مصر ولبنان لأعمال الإغاثة الطبية وعلاج ضحايا انفجار مرفأ بيروت في أغسطس ٢٠٢٠.

بحلول عام ٢٠٣٠، ستصل الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى **٢١.٧%** بزيادة تزيد عن **١٠ مليارات دولار أمريكي**، نظرًا لتحسن الاقتصاد وسياسات الإصلاحات الهيكلية القوية. أما بالنسبة لحصة مصر من الصادرات العالمية، فمن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى **٠.٣%** بحلول عام ٢٠٣٠. ومن حيث إجمالي التجارة، من المتوقع أن تزيد الصادرات في مصر بشكل كبير، بأكثر من الضعف في قيمتها بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.

توقعات آفاق ٢٠٣٠

بحلول ٢٠٣٠:	لا تغيير في السياسات	دفعة التنمية المستدامة
إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**٢١,١%**	**٢٣%**
إجمالي الصادرات المصرية	**١٠٠ مليار** دولار أمريكي	**١٠٤ مليار** دولار أمريكي

رؤية 2030
VISION OF EGYPT

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - شرم الشيخ

photo: © user13596717

٦. عقد قادم من التنمية: التحديات والطريق إلى ٢٠٣٠

بغض النظر عن حجم الجهد المبذول، لا يزال العالم بأسره يواجه تحديات رهيبة نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ ومصر ليست استثناء. حدد التقرير الوطني لعام ٢٠١٨ أربعة تحديات أمام تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وهي البيانات والتمويل والحوكمة والنمو السكاني. في الواقع، عملت مصر جاهدة من أجل التعامل الفعال مع هذه التحديات. وفقًا لذلك، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول عملية جرد موجزة لجهود مصر للتعامل مع هذه التحديات الأربعة. الجزء الثاني يحدد ثلاثة تحديات أخرى اكتسبت أهمية خلال السنوات الثلاث الماضية. يعرض الجزء الأخير الطريق إلى الأمام بالنسبة لمصر خلال العقد المقبل من العمل.

التحديات التي تم تحديدها في التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠١٨

البيانات

وفقًا لتقرير أعدته «الإسكوا» حول منصات التقارير الوطنية العربية لأهداف التنمية المستدامة، احتلت مصر **المرتبة الأولى** في المنطقة (من بين ٩ دول) في تنفيذ ٥٠% من معايير منصات التقارير الوطنية من خلال مرصد أهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، كشف التقرير الإحصائي الوطني الثاني لأهداف التنمية المستدامة الصادر عام ٢٠١٩ عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن ٤٧.٥% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متاحة، مقارنة بـ ٤٣% في التقرير الأول الصادر عام ٢٠١٨. وقد تحقق هذا التحسن على خلفية تقديم المسوحات الجديدة*، وتحديث وزيادة وتيرة بعض المسوح الحالية، وكذلك التوسع في استخدام التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة.

على الرغم من التحسن، لا تزال هناك تحديات من حيث جمع البيانات وتصنيف البيانات (حسب التصنيفات المختلفة مثل الموقع الجغرافي والجنس والدخل والإعاقة)، وتوحيد تعريف المتغيرات والمؤشرات. علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة للتدريب لتطوير الموارد البشرية الإحصائية المهنية على جميع المستويات، ليس فقط في القطاع الحكومي، ولكن أيضًا في قطاعات الأعمال والأنظمة التعليمية والمنظمات غير الحكومية. يجب توجيه جزء من هذا الجهد لتغيير عقلية المؤسسات المختلفة من حيث أهمية وجود بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم القرارات المستندة إلى المعلومات والسياسة القائمة على الأدلة وكذلك أهمية شفافية البيانات ونشرها لتعزيز الحكم الرشيد. في هذا السياق، يعمل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على صياغة **أول استراتيجية وطنية للإحصاء** في مصر، بدعم من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

التمويل

وفقًا لتقديرات الأونكتاد، تتطلب الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ حوالي ٥-٧ تريليون دولار أمريكي سنويًا في جميع القطاعات؛ على الرغم من أن مستويات الاستثمار الحالية بعيدة عن النطاق المطلوب، مع وجود فجوة استثمارية في البلدان النامية تبلغ حوالي ٢.٥ تريليون دولار أمريكي. كما هو مبين في التقرير الوطني المالي ٢٠١٨، تواجه مصر عددًا من التحديات المالية، بما في ذلك الدين الحكومي وعجز الميزانية. على الرغم من تخفيف هذه التحديات مباشرة بعد التنفيذ الناجح لبرنامج الاستقرار والإصلاح الذي بدأ في عام ٢٠١٦ (انظر القسم ٤.١ لمزيد من التفاصيل)؛ لسوء الحظ، تفاقمت هذه التحديات بسبب انتشار جائحة كوفيد-١٩، مما تطلب تعبئة الموارد المالية من أجل توفير حزم تحفيز مناسبة وحماية الشرائح الضعيفة على خلفية تراجع الإيرادات الحكومية مما يشكل ضغطًا على الموقف المالي في مصر.

* تشمل مسح محددات معدل المواليد، ومسح المجتمع المحلي، ومسح العنف ضد النساء ذوات الإعاقة، ومسح العمالة غير الرسمية، ومسح صحة الأسرة، ومسح جريمة ختان الإناث، ومسح المشاريع الوطنية.

إحدى الحلول الواعدة لتحديات تمويل التنمية هو فعالية شراكات القطاعين العام والخاص. يمكن أن تعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص كبديل رئيسي لتمويل التنمية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الرئيسة دون الضغط على ميزانية الحكومة وفي نفس الوقت زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد وفي تنفيذ الاستثمار المؤثر. في هذا الإطار، يمثل **الصندوق السيادي المصري** الذي تأسس في عام ٢٠١٨ آلية فعالة لتعظيم قيمة الأصول الحكومية من خلال التعاون مع القطاع الخاص لإطلاق العنان لقيمة الأصول والموارد العامة غير المستغلة.

على غرار جميع البلدان النامية تقريبًا، تعاني مصر من محدودية الحيز المالي. على الرغم من الإصلاحات في زيادة الإيرادات الحقيقية للحكومة من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة الكاملة في عام ٢٠١٧، لا تزال نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة حتى بالمقارنة مع البلدان الأخرى المماثلة. وهذا ليس مفاجئًا لأن أكثر من ٥٠% من العاملين في مصر يعملون في القطاع غير الرسمي (انظر الهدف ٨ لمزيد من التفاصيل). وهذا هو سبب قيام الحكومة المصرية بوضع سياسات لزيادة حصة القطاع الرسمي، والتي من شأنها أن تنعكس في زيادة الإيرادات العامة، وكذلك تعزيز الإنتاجية الإجمالية. على سبيل المثال، أصدرت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا في عام ٢٠٢١ لمنح حوافز مالية وغير مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة لاختيار العمل في القطاع الرسمي للمنشآت الجديدة وتسهيل التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي للمؤسسات القائمة.

بالإضافة إلى هذه الجهود، تتعاون مصر مع المنظمات الدولية من أجل تمويل التنمية. وبشكل أكثر تحديدًا، يتم حاليًا تنفيذ مبادرتين مهمتين جدًا:

- **إعداد التقرير الوطني الأول من نوعه حول تمويل التنمية** (تقرير التمويل من أجل التنمية) بقيادة الدكتور محمود محي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠، والذي يتناول النطاق الكامل لتمويل التنمية. وتحديد التدخلات السياسية الرئيسة.
- مشروع مع صندوق الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لوضع **إطار تمويل وطني متكامل** لتقدير تكلفة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بهدف تحديد الموارد الوطنية المستخدمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، والثغرات والتحديات في هذا السياق والأدوات المالية المبتكرة وآليات سد هذه الفجوات. القطاعات التي يغطيها هذا المشروع هي التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والنقل والتي يأتي عبرها «تمكين المرأة» كقضية شاملة.

الحوكمة

اتخذت مصر العديد من الإجراءات تجاه الحكم الرشيد كما ورد في الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. بعضها عملي للغاية مثل المراكز التكنولوجية التي تقدم خدمات حكومية سريعة للفن لعامة الناس. وبعضها أكثر تصورية مثل استكمال تقرير الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران لمصر.

بالتركيز على المتابعة والتقييم التي تعتبر أساسية للحكومة الرشيدة، أنشأت الحكومة المصرية من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نظامين إلكترونيين للرصد والتقييم. الأول هو **النظام الإلكتروني المتكامل للتخطيط والمتابعة**. من خلال هذا النظام، يتم طلب جميع المشاريع العامة من قبل الهيئات العامة، وتديرها وتراقبها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يربط هذا النظام كل مشروع عام بأهداف خطة الحكومة وكذلك أهداف التنمية المستدامة. سيتم تحميل تقارير المراقبة المكتبية والميدانية على النظام لتسهيل عملية الرصد والتقييم. تشمل الخطط المستقبلية إدخال نظام معلومات جغرافية كامل لدعم مرحلة التخطيط والمراقبة. أما النظام الثاني فقد صمم لمراقبة **أداء كل جهة حكومية بناءً على مؤشرات الأداء الخاصة** بالجهة والتي يتم إدخالها كل ربع سنة. مرة أخرى، هذا النظام إلكتروني بواجهة رسومية إعلامية تصور كل جهة حكومية والشركات التابعة لها.

السمة المشتركة في هذه الجهود هي استخدام **تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي**. عززت تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الحوكمة الرشيدة من استهداف الإعانات والحماية الاجتماعية إلى استهلاك المرافق والسلامة على الطرق. من الواضح أن هذا الترابط بين تكنولوجيا المعلومات / التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة التي تدعمها جميع الكيانات ذات الصلة في الدولة لا بد أن تستمر نظرًا لمكاسبها الواضحة وتداعياتها الإيجابية على جميع أهداف التنمية المستدامة.

النمو السكاني المرتفع

تتنبأ نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة بأن إمكانات النمو ورفاهية الدولة تنخفض مع النمو السكاني. على المستوى الجزئي، ووفقًا لدراسة اليونيسف الأخيرة المذكورة سابقًا حول الفقر في مصر (انظر الإطار في القسم ٢,٣) , فإن أحد المحددات الرئيسية للانتقال إلى الفقر هو حجم الأسرة. يتم تخصيص المزيد والمزيد من التمويل العام كل عام لتوفير الخدمات الأساسية لعدد السكان المتزايد. هذا السباق المستمر جعل الإدارات المتعاقبة في مصر تولي اهتمامًا أقل لجودة الخدمات العامة؛ ومن ثم تؤثر سلبًا على جودة رأس المال البشري بمرور الوقت.

تم تنفيذ برامج ضبط معدلات الولادة والخصوبة في مصر في أواخر الثمانينيات والتسعينيات ونجحت في خفض معدل النمو السكاني، مما وضع مصر في مرحلة مفيدة

في التحول الديموغرافي. لسوء الحظ، عندما تضاءلت هذه الجهود، تراجع النمو السكاني واتخذ اتجاهًا تصاعديًا بلغ ذروته بعد ثورة ٢٠١١.

كما ورد في قسم «الجهود الحكومية» في الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، أطلقت الحكومة المصرية خطة وطنية في عام ٢٠٢١ لوضع حد لهذه الحلقة المفرغة (الخطة الوطنية لتنمية الأسرة المصرية) لتنظيم معدل النمو السكاني وكذلك تحسين جودة رأس المال البشري. بقيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومع المرحلة الأولى حتى عام ٢٠٢٤، تجمع هذه الخطة الوطنية بين الوزارات ذات الصلة (الصحة والسكان والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية) والهيئات الحكومية المتخصصة (المجلس القومي للسكان والمركز الديموغرافي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والخاصة والمنظمات الدولية ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس السكان) للتعاون للوصول إلى الهدف الأساسي للبرنامج.

لأول مرة في مصر، يعمل هذا البرنامج على المدى القصير وكذلك على أبعاد المشكلة على المدى الطويل. بينما ركزت جميع البرامج السابقة على نشر استخدام موانع الحمل من خلال الوحدات الصحية وأحيانًا الأبعاد الثقافية والتعليمية، يركز هذا البرنامج الجديد أيضًا على الحلول طويلة المدى للمشكلة من خلال تغيير النظام البيئي لاختيار الحمل. يتم ذلك من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتشريع جديد لمنح حوافز إيجابية لحجم الأسرة الصغير والحوافز السلبية للأسرة الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر **تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي** ركيزة مهمة للبرنامج لأنه سيسهل خدمات تنظيم الأسرة بالإضافة إلى المساعدة في عملية الرصد والتقييم.

تحديات إضافية

الفجوة الرقمية

خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام ٢٠١٩، نظمت مصر فعالية جانبية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين لمناقشة عدم المساواة المتزايدة في البلدان ومدى إضرار عدم المساواة بالمسار نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومفهوم «عدم ترك أحد خلف الركب». خلال المناقشة، كان هناك إجماع على أن جميع أشكال عدم المساواة سواء كانت قائمة على الجنس، أو الدين أو العرق أو المنطقة وما إلى ذلك تنبع من عدم تكافؤ الفرص. ببساطة، إذا كان لدى جميع الأشخاص، بغض النظر عن جنسهم ودخلهم ودينهم وعرقهم، إلخ، نفس الفرص، فإن جميع أشكال عدم المساواة ستختفي بمرور الوقت. مع بداية الثورة في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والوتيرة المتسارعة باستمرار للتكنولوجيا والرقمنة في جميع جوانب الحياة البشرية، ظهر شكل آخر من أشكال عدم المساواة: الفجوة الرقمية. الأمر الخطير في هذا الشكل الجديد نسبيًا من عدم المساواة هو أنه يضاعف أشكالًا أخرى من عدم المساواة. على سبيل المثال، تميل فجوة الأجور الحالية بين الذكور والإناث إلى الاتساع لأن الذكور لديهم إمكانية أكبر للوصول إلى التكنولوجيا والاتصالات الحديثة أكثر من الإناث.

يتمتع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر بتطور غير مسبوق حيث نما برقم مضاعف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ بمتوسط نمو سنوي قدره ١٣.٤% لم ينقطع إلا خلال فترة الاضطراب السياسي والاقتصادي لكنة عاد إلى مساره بدءًا من عام ٢٠١٦ وحتى الآن ينمو بمتوسط سنوي يبلغ ١٣.٧%. كما يتضح من هذا التقرير، فإن تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من جميع الإصلاحات والبرامج والمبادرات تقريبًا؛ من الإصلاح الهيكلي إلى تنظيم الأسرة؛ من الحكم الرشيد إلى التوطين. هذه كلها أمور جيدة، ولكن هناك تحديات خفية. مع كل هذه الجهود وعلى الرغم من الأداء الأفضل مقارنة بالبلدان النامية، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة بين مصر والدول المتقدمة. على سبيل المثال، وصل معدل انتشار الإنترنت إلى ٥٧.٣%، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٥١.٤% ولكنه أقل بكثير من متوسط البلدان المتقدمة (٨٦.٧%)*. على الرغم من هذه الفجوة الواسعة، فإن مصر تسد الفجوة بسرعة وأسرع بكثير من معظم البلدان النامية الأخرى. ومن الضروري مراقبة هذه الفجوة عن كثب وتصميم وتنفيذ سياسات لتسريع التقارب.

كما هو الحال مع أشكال أخرى من عدم المساواة، فإن الفجوة الرقمية ليست بين البلدان، ولكن أيضًا داخل كل بلد. في مصر، توجد فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية وبين الذكور والإناث. في المناطق الحضرية، ٧٣.٩% من الأسر تمتلك أجهزة حاسب آلي في المنزل و٧٠.٥% منها لديها اتصال بالإنترنت في المنزل مقارنة بـ ٥٥.٨% و٥١.٢% في الريف على التوالي. أما بين الذكور والإناث، توجد الفجوة الرقمية مع وجود اختلافات كبيرة، حيث يستخدم الإنترنت ٦١.٥% من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٧٤ عامًا ، و٥٨.٦% منهم مدينون بهاتف ذكي و٥٩.٣% يستخدمون الحاسب الآلي؛ أما بالنسبة للإناث فإن هذه النسب تنخفض إلى ٥٣% و٤٨.٦% و٥٤.١%. تؤدي هذه الفجوة الرقمية أيضًا إلى تعقد الشمول المالي العادل والمساواة في الوصول إلى الخدمات المالية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفقًا لمؤشر جاهزية الشبكة (NRI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت مصر المرتبة ١١٥ من بين ١٣٤ دولة في المؤشر الفرعي حول «الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية» في عام ٢٠٢٠.

هذه الاختلافات بين المجموعات لديها القدرة على خلق اختلافات في الفرص، وبالتالي تعميق عدم المساواة. من

* فيما يتعلق باشتراكات النطاق العريض، فإن أداء مصر ليس جيدًا للغاية حيث تتمتع بمعدل أقل بكثير) ٧,٦ اشتراك لكل ١٠٠ شخص (مقابل ١٥,٧ % كمتوسط عالمي.

المهم أيضا ملاحظة هذه الاختلافات خلال الفترة القصيرة القادمة خاصة مع الاهتمام الذي أعطته الحكومة لهذا القطاع الحيوي كجزء من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية .(NSRP) في حالة اتساع الفجوة الرقمية أو حتى استقرارها, ينبغي تصميم السياسات وتنفيذها لتصحيح هذا الاتجاه.

مشاركة المرأة في القوى العاملة

بعد أن بلغ ذروته عند ١٣.٣% في ٢٠١٤/٢٠١٣, اتبع معدل البطالة في مصر اتجاهًا تنازليًا. حتى بعد ظهور الوباء, شهد معدل البطالة ارتفاعًا قصيرًا ثم عاد إلى اتجاهه. في بداية عام ٢٠٢١, وصلت البطالة إلى ٧.٢% فقط. لكن معدل البطالة ليس المؤشر الوحيد الذي يجب تتبعه لتقييم حالة سوق العمل, حيث أن مؤشر المشاركة في القوى العاملة أيضًا له أهمية كبيرة. انخفض معدل المشاركة في مصر بشكل مطرد من عام ٢٠١٥ حيث وصل إلى ٤٣.٥% في عام ٢٠٢١. هذا الانخفاض بشكل رئيسي يرجع إلى التراجع السريع في معدل مشاركة المرأة الذي انخفض من ٢١.٦% ليسجل ١٦.١% في عام ٢٠٢١ (انظر الهدف 5 لمزيد من التفاصيل). ومن ثم فليس من المستغرب أن نسبة مذهلة تبلغ ٨٣.٩% من العاملين هم من الذكور.

يمثل هذا المعدل المنخفض للغاية لمشاركة المرأة في القوى العاملة تحديًا كبيرًا يؤثر على العديد من أهداف التنمية المستدامة. إذا قررن البحث عن عمل, ستضيف ملايين النساء المصريات إلى القوى العاملة, وبالتالي سيساهمن في النمو, وتقليل الفقر, والحد من عدم المساواة بين الجنسين. ومن المثير للاهتمام أن التحدي المتمثل في ارتفاع النمو السكاني مرتبط بمعدل مشاركة المرأة في العمل. كما هو مبين أعلاه, فإن أحد ركائز «الخطة القومية لتنمية الأسرة المصرية» هو التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يمكن رصده من خلال معدل مشاركة المرأة. إذا انضم المزيد من النساء إلى القوى العاملة وكسبن الدخل, فسوف يؤخرن ويقللن من مرات الانجاب؛ ومن ثم الحد من النمو السكاني ومعدلات الخصوبة.

من أجل التعامل مع هذه التحديات, من الضروري فهم محددات اختيار المرأة للانضمام إلى (أو عدم الانضمام) إلى القوى العاملة ولماذا يتردد المزيد من النساء في المشاركة في القوة العاملة, حيث يمكن أن تكون هذه المحددات اقتصادية / أو اجتماعية و / أو ثقافية. وعليه, فهم هذه العوامل هو الخطوة الأولى للتعامل بفعالية مع هذا التحدي من خلال تنفيذ السياسات المبنية على الأدلة.

تحديات بيئية متعددة الأوجه

تواجه مصر ضغوطًا هائلة على الموارد الطبيعية نتيجة لعوامل متعددة بما في ذلك النمو السكاني وتغير المناخ واحتياجات التنمية المتزايدة, فضلاً عن الوضع الإقليمي والجيوسياسي. وفي هذا السياق, فإن الظواهر المناخية وندرة المياه وتدهور جودة الأراضي, والطلب المتزايد على الطاقة ومعدلات التنمية الحضرية المتسارعة, تتطلب اتباع نهج جديدة لمواجهة هذه التحديات.

بالنسبة لتغير المناخ, تعد مصر, من بين بلدان نامية أخرى, نقطة ساخنة للتأثر بالمناخ على الرغم من مساهمتها القليلة نسبيًا في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. تشكل الآثار المدمرة لتغير المناخ من ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستويات سطح البحر والتغيرات المفاجئة في هطول الأمطار مخاطر كبيرة على سبل العيش والصحة وسلاسل التوريد والبنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي, مما قد يؤدي إلى عكس مكاسب التنمية المكتسبة بعد جهد كبير وكذلك زيادة الضغط على الاقتصاد.

يمثل تدهور الأراضي تحديًا رئيسًا آخر يتميز بتخفيض وفقدان القدرة الإنتاجية البيولوجية والاقتصادية للأرض. تتأثر مصر بشكل خطير بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ بسبب العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية, مثل تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وسوء إدارة التربة والمياه والرعي الجائر والزحف العمراني السريع.

تعاني مصر أيضًا من ندرة المياه وهي مشكلة طويلة الأمد, حيث تظل حصتها من المياه ثابتة لكن الطلب على المياه يزداد مع النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. يشكل هذا الوضع تهديدًا للنمو الاقتصادي ويهدد أيضًا كمية ونوعية الموارد المائية في البلاد. علاوة على ذلك, يؤدي تلوث المياه واستخدام طرق الري غير الفعالة إلى فقدان المياه بسبب التبخر والإفراط في الري وتلف التربة.

يساهم تغير المناخ والتحديات الجيوسياسية في تفاقم الوضع, الأول يؤثر على دول حوض النيل حيث أظهرت عدة دراسات أن نهر النيل شديد الحساسية للتغير المناخي, ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض معدل هطول الأمطار بنسبة ٤% , في حين أن بيان المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي ينذر بالخطر في ضوء ما حدث. اعتماد مصر على نهر النيل كمصدر رئيس للمياه العذبة لسكانها.

كما ذكرنا سابقًا في التقدم نحو الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة, فإن خط الفقر المائي للبنك الدولي هو ١٠٠٠ متر مكعب من المياه للفرد سنويًا. تبلغ الحصة الحالية لنصيب الفرد من المياه في مصر ٥٧٠ مترًا مكعبًا في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من المياه في الانخفاض إلى ٥٣٤ مترًا مكعبًا بحلول عام ٢٠٣٠.

بالنظر إلى هذه العوامل, تعمل مصر جاهدة على استكشاف طرق بديلة لزيادة حصتها من المياه ومواجهة هذه الأزمة المتزايدة. وتشمل هذه الأساليب تحلية مياه البحر وتحسين تقنيات الري وتجديد شبكة قنوات المياه الوطنية واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة.

الخطوات المستقبلية

قبل ظهور الوباء، كانت جميع البلدان تواجه صعوبات في تحقيق أهداف التنمية المستدام، ومع استمرار انتشار الوباء تتفاقم الصعوبات. لقد شهد العالم انتكاسة كبيرة وتراجعت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. بالنسبة للعديد من البلدان، أصبح حاليًا تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بدلًا من كونه مهمة صعبة، مهمة مستحيلة. ما يضخم الأزمة هو أن العالم أمامه أقل من عقد للوصول إلى ٢٠٣٠. ويأتي السؤال هنا **ما الذي يجب على الدول أن تفعله بهذا القدر الكبير من العمل وقليل من الوقت؟**

تعمل مصر وستواصل العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة عام ٢٠٣٠. في الواقع، اعتبارًا من عام ٢٠٢١ وبالنظر إلى وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يمكن تحقيق بعض الأهداف والبعض الآخر أقل سهولة في التحقيق. ومع ذلك، لن تستسلم مصر أمام الأهداف الأصعب في الإنجاز. هدف مصر هو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن، حتى لو كان سيتم تحقيق هدف أو أكثر بعد عام ٢٠٣٠. بشكل أساسي، هناك محفزان مهمان يمكنهما تسريع الوتيرة. الأول هو التوسع في تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والثاني هو الشراكات لتحقيق الأهداف.

نحن نعيش في عصر قفزات غير مسبوقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي. تطبيقاته لديها القدرة على حل المشاكل المستمرة في مصر. يمكن التقليل من البيروقراطية الحكومية والروتين وتكلفة المعاملات من خلال نشر تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في الخدمات الحكومية. يرتبط الحد من حوادث الفساد والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة بشكل عام بانتشار تكنولوجيا المعلومات. يتم تسهيل ونشر تقنيات تربوية أكثر فعالية لتحسين جودة الخدمات التعليمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي وتطبيقاتها العديدة. حتى برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية الأفضل لاستهداف بؤر الفقر هي كذلك تمت صياغتها بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي. من ناحية أخرى، فإن الفشل في «تأليف» تكنولوجيا المعلومات / التكنولوجيا الرقمية لصالح مصر سيخلق تأثيرًا معاكسًا وسيخلق عقبات أمام تحقيق أجندة عام ٢٠٣٠. هذا هو السبب في أن مصر مصممة بشدة على الانضمام إلى سباق الكم وعدم التخلف عن الركب.

التأكيد على أهمية الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس أمرًا خطابيًا في مصر، هناك تأكيد هائل على فرضية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليست مهمة الحكومة وحدها، ولكن يجب أن يكون جميع أصحاب المصلحة جزءًا من هذه الخطوة. فأن للقطاع الخاص دور رئيس، والمجتمع المدني هو عنصر ضروري، والمجتمع الدولي يعد الوسيط والحكم لدينا. في الواقع، كل أصحاب المصلحة لديهم أدوار يلعبونها، ومن الضروري أن يعملوا معًا لتحقيق التآزر وتجنب ازدواجية الجهود. لكن ما هو صحيح بين أصحاب المصلحة صحيح بنفس القدر داخلهم. مصر تتبنى هذا المبدأ الأساسي والاتجاه هو التأكيد عليه أكثر. تُبذل جهود كبيرة داخل الحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن ينبغي أن تكون هذه الجهود أكثر تبسيطًا لتجنب الازدواجية وتعزيز الكفاءة. بناءً على النهج التشاركي، تعمل مصر وستواصل العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. وليس من قبيل المصادفة أن جميع المبادرات الوطنية التي ورد ذكرها في التقرير (حياة كريمة والتأمين الصحي الشامل والتعليم ٢.٠ وغيرها الكثير) تعتمد على المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة.

أخيرًا، يجب أن نذكر أنفسنا باستمرار بأن شعبنا وكوكبنا هو الذي سيتحمل العبء الثقيل (وربما الذي لا رجعة فيه) لأي إخفاق في الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة عبر جميع المحاور، مما يعني بالضرورة أن خيارنا الوحيد هو النجاح.

رؤية 2030
VISION OF EGYPT

حقل البردي - العمارنة - المنيا

photo: © svstrelkov

شكـــر وتقديـــر

«المثلث الذهبي للتنمية» هو مصطلح تستخدمه مصر للإشارة إلى التعاون المستمر بين الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. كما تم توضيحه عدة مرات في هذا التقرير، تعتبر الدولة المصرية الشراكات والتعاون من ضمن الركائز الأساسية للتنمية، وفي عقد العمل، تؤكد مصر التزامها بأجندة التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات.

في عام ٢٠٢١، تقدم مصر تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الثالث للمنتدى السياسي رفيع المستوى وسط جائحة عالمية أدت إلى تحديات هائلة وأبطأت التقدم نحو تحقيق الأهداف. امتدت عملية إنتاج التقرير الوطني الطوعي لعام ٢٠٢١ حوالي ستة أشهر وشملت العديد من المشاورات مع أصحاب المصلحة والشركاء والخبراء. لم يكن إنتاج هذا التقرير ممكنًا لولا مشاركة ومساهمة شركائنا في التنمية من:

الجهات الحكومية

- رئاسة مجلس الوزراء المصري
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- الجهاز المركزي للمحاسبات
- البنك المركزي المصري
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
- وزارة البيئة
- وزارة المالية
- وزارة الخارجية
- وزارة الصحة والسكان
- وزارة التضامن الاجتماعي
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
- وزارة التعاون الدولي
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة التجارة والصناعة
- المجلس القومي للأمومة والطفولة
- المجلس القومي لذوي الإعاقة
- المجلس القومي للمرأة

المؤسسات الدولية

- الوكالة الفرنسية للتنمية
- خدمات الإغاثة الكاثوليكية
- التحالف العالمي للإبلاغ عن المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة
- منظمة العمل الدولية
- المنظمة الدولية للهجرة
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- السفارة البريطانية بالقاهرة
- بعثة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة
- هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
- الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC)
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- المنسق المقيم للأمم المتحدة (UNRC)
- متطوعو الأمم المتحدة
- مجموعة البنك الدولي
- منظمة الصحة العالمية

شكـــر وتقديـــر

القطـاع الخـــاص

- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - تحالف القطاع الخاص من أجل المجتمعات المرنة
- أهيد أوف ذا كيرف (Ahead of the Curve)
- المنصور للتجارة والتوزيع
- المستشارون المتحدون مصر (Associated Consultants)
- بريق (راية القابضة)
- بصيرة - المركز المصري لبحوث الرأي العام
- شركاء كاتاليست (Catalyst Partners)
- كيمونيكس مصر للاستشارات
- مجموعة دار المعمار «DMG»
- إيديتا للصناعات الغذائية
- مؤسسة المجموعة المالية هيرميس
- الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة
- استمرارية
- اتحاد الصناعات المصرية
- المجموعة العربية المصرية للتأمين
- شركة المقاولين العالمية الموحدة
- الأكاديمية الدولية للأبحاث والدراسات المتقدمة للتدريب والاستشارات
- آي بي إم (IBM)
- مجموعة ICPM
- القلعة
- راية القابضة
- شركة سيدي كرير للبتروكيماويات
- سليمان وحشيش وشركاه
- مركز سينرجيز للدراسات الدولية والاستراتيجية
- تكوين لتنمية المجتمع المتكاملة
- شركة كوكا كولا / مؤسسة تحدي المياه العالمية
- الشركة المصرية للإيثيلين ومشتقاته
- شبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مصر
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث - تحالف القطاع الخاص من أجل المجتمعات المرنة

المجتـمـع المدنـي

- جمعية عين البيئة
- مؤسسة الألفي للتنمية البشرية والاجتماعية
- علشانك يا بلدي
- جمعية رجال أعمال الاسكندرية
- مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة
- المكتب العربي للشباب والبيئة
- أشوكا الوطن العربي
- جمعية النهوض والتنمية الشاملة للمرأة (أوتاد)
- منظمة Befrienders
- جمعية سيدات أعمال مصر ٢١
- هيئة كير مصر
- كاريتاس مصر
- التعليم من أجل التوظيف
- الجمعية المصرية لتنظيم الاسرة
- الهلال الأحمر المصري
- منتدى التنمية المستدامة المصري
- مؤسسة النداء
- إتجاه (معهد استشارات الشباب والتنمية)
- جمعية حواء المستقبل للأسرة والتنمية البيئية (الجيزة)
- خير دمياط
- رؤية حياة للتنمية
- مؤسسة مصر الخير
- نوايا
- بلان إنتناشونال مصر
- رواد التنمية
- مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية
- جمعية تنمية المجتمع بسوهاج
- جمعية المرأة والتنمية

ملحق

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الهدف	المؤشر	العام	المصدر
هدف ١	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (٣.٥ دولار أمريكي في اليوم)	٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (الخط الدولي ١.٩ دولار أمريكي في اليوم)	٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر مع إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والخدمات الأساسية)	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	وزارة المالية
هدف ١	تأثير كوفيد: نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع % (١.٩٠ دولار)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٢	مؤشر الأمن الغذائي	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	EIU
هدف ٢	انتشار التقزم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٢	انتشار فقر الدم (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٢	انتشار الهزال (الأطفال دون سن ٥ سنوات)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٢	حجم الإنتاج الزراعي للهكتار (طن)	٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
هدف ٢	السكان المشمولين بالبطاقات التموينية (حضر، ريف، إجمالي)	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	وزارة التموين والتجارة الداخلية
هدف ٢	الدعم الغذائي الذي تتلقاه العائلات ٢٠٢٠/٢٠١٩ (النسبة المئوية من إجمالي إنفاقها على الطعام والشراب)	٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٢	تأثير كوفيد: الأشخاص المصابون بسوء التغذية، النسبة المئوية من السكان	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٢	تأثير كوفيد: التقزم، النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-٥	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٣	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٣	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٣	حالات التهاب الكبد الوبائي سي المبلغ عنها سنويًا	٢٠١٧ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٣	نسبة وفيات الأمهات	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٣	معدل الوفيات بسبب إصابات حوادث الطرق	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٣	عدد المؤمن عليهم (مليون)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٣	متوسط إنفاق الأسرة على الصحة من الجيب	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٣	تأثير كوفيد: معدل وفيات أقل من ٥	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٣	تأثير كوفيد: معدل وفيات حديثي الولادة	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٤	معدل الالتحاق الصافي: (الابتدائي، والإعدادي، والثانوي)	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٤	إجمالي معدلات التسرب من المدرسة (١٨ سنة أو أقل)	٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٤	معدل الأمية بين الشباب (١٥ إلى ٣٥ سنة)	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٤	كثافة الفصل (طلاب لكل فصل): (حضر وريف)	٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
هدف ٤	نسبة الطالب إلى المعلم: (حضر وريف)	٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
هدف ٤	تأثير كوفيد: معدلات إتمام المرحلة الإعدادية	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٤	تأثير كوفيد: معدلات إتمام المرحلة الثانوية	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر

هدف ٥	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في: البرلمان الوطني، والحكومة المحلية	٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١	المجلس القومي للمرأة
هدف ٥	نسبة بطالة النساء %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٥	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٥	نسبة النساء ذوات الحسابات المصرفية	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ٥	مؤشر الفجوة بين الجنسين: ترتيب مصر في: المشاركة والفرص الاقتصادية - التعليم - الصحة - التمكين السياسي	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	المنتدى الاقتصادي العالمي
هدف ٥	تأثير كوفيد: معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة%	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٥	تأثير كوفيد: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٦	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٦	نسبة السكان المستفيدين من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٦	نسبة مياه الصرف المعالجة من إجمالي مياه الصرف الصحي	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٦	مصادر إمدادات المياه في مصر		وزارة الري والموارد المائية
هدف ٦	نصيب الفرد من المياه في مصر (متر مكعب / سنة)	٢٠١٨	وزارة الري والموارد المائية
هدف ٦	تأثير كوفيد: الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (% من السكان)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٧	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء %	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٧	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الطاقة %	٢٠١٨ إلى ٢٠١٩	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
هدف ٧	إجمالي الكهرباء المولدة (مليار كيلوواط)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
هدف ٨	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ٨	معدل البطالة %	الربع الرابع ٢٠١٧ إلى الربع الرابع ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٨	نسبة الشباب غير العاملين: ٢٠-٢٤ سنة - ٢٥-٢٩ سنة	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٨	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ٨	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (السعر الثابت لإنفاق الناتج المحلي الإجمالي)	٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ٨	توزيع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	٢٠١٧/٢٠١٨	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٨	العمالة في القطاع غير الرسمي %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ٨	تأثير كوفيد: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدلة القوة الشرائية)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٨	تأثير كوفيد: العمالة غير الرسمية (% من إجمالي القوى العاملة)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٩	القيمة المضافة للصناعات غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٩	صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة من الصادرات المصنعة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	قاعدة بيانات الأمم المتحدة التجارية
هدف ٩	حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الصناعية	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٩	الباحثون (بما يعادل الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	معهد اليونسكو للإحصاء
هدف ٩	مؤشر التنافسية العالمية: ترتيب البنية التحتية للنقل	٢٠١٧ إلى ٢٠١٩	المنتدى الاقتصادي العالمي
هدف ٩	مؤشر التنافسية العالمية: ترتيب البنية التحتية للمرافق	٢٠١٧ إلى ٢٠١٩	المنتدى الاقتصادي العالمي
هدف ٩	نمو الاستثمارات العامة في البنية التحتية (%): (التشييد والبناء والمياه والصرف الصحي والنقل والخدمات اللوجستية)	٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٩	قطاعات المشاريع المعلقة	٢٠٢٠/٢٠٢١	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ٩	تأثير كوفيد: القيمة المضافة من خلال التصنيع (الإجمالي) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ٩	تأثير كوفيد: اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل مائة شخص	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر

هدف ١٠	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تعادل القوة الشرائية (ألف دولار - بالقيمة الثابتة للدولار الدولي لعام ٢٠١٧)	٢٠١٧ و٢٠١٩	مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي
هدف ١٠	معدل نمو دخل الأسرة (%): (الإجمالي - حضر - ريف)	٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١٠	معدل نمو إنفاق الأسرة (%): (الإجمالي - حضر - ريف)	٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١٠	معدلات الفقر (%): (الإجمالي - حضر – ريف)	٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١٠	تأثير كوفيد: معامل جيني	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١١	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في العشوائيات	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١١	استثمارات الحكومة في الطرق والجسور (مليون دولار أمريكي)	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ١١	الإنفاق على الثقافة والدين من إجمالي الإنفاق الحكومي	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
هدف ١١	التنافسية العالمية: نتائج مصر في البنية التحتية للنقل (من ١٠٠)	٢٠١٨ إلى ٢٠١٩	المنتدى الاقتصادي العالمي
هدف ١١	تأثير كوفيد: تلوث الهواء PM2.0 بالميكروجرام لكل متر مكعب	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٢	كمية القمامة التي تم التخلص منها (ألف طن)	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
هدف ١٢	تأثير كوفيد: الخسائر الزراعية (عبر السلسلة الغذائية) كحصة من الإنتاج	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٣	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في مصر (بالأطنان المترية)	٢٠١٦ إلى ٢٠١٩	معمل بيانات التغير العالمي
هدف ١٣	تأثير كوفيد: انبعاثات الكربون (مليار طن)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٤	مؤشر صحة المحيط - نتيجة مصر (١٠٠ = الأفضل)	٢٠١٧ إلى ٢٠١٩	مؤشر صحة المحيطات
هدف ١٤	تأثير كوفيد: إجمالي الإنتاج السمكي السنوي (مليون طن)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٥	مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع - درجة مصر	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة
هدف ١٥	تأثير كوفيد: إجمالي أراضي الغابات (مليون هكتار)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٦	سيادة القانون (المرتبة المئوية) - المؤشر العالمي للحوكمة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	المؤشر العالمي للحوكمة
هدف ١٦	فعالية الحكومة (المرتبة المئوية) - المؤشر العالمي للحوكمة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	المؤشر العالمي للحوكمة
هدف ١٦	تصنيف المؤسسات (مكون من مؤشر التنافسية العالمية)	٢٠١٨ إلى ٢٠١٩	المنتدى الاقتصادي العالمي
هدف ١٦	الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب (المرتبة المئوية) - المؤشر العالمي للحوكمة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٩	المؤشر العالمي للحوكمة
هدف ١٦	تأثير كوفيد: درجة مؤشر إدراك الفساد (الدرجة الأعلى = أكثر شفافية)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٦	تأثير كوفيد: فعالية الحكومة (مقياس من ١ إلى 0)	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر
هدف ١٧	إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ١٧	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ١٧	إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (مليار دولار أمريكي)	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	وزارة التعاون الدولي - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
هدف ١٧	إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي)	٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ١٧	نسبة التحويلات من إجمالي الناتج المحلي %	٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠	البنك المركزي المصري
هدف ١٧	عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت لكل ١٠٠ نسمة	٢٠١٥ إلى ٢٠١٨	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
هدف ١٧	تأثير كوفيد: إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي %	٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠	مركز باردي للدراسات المستقبلية الدولية (٢٠٢١) - جامعة دنفر

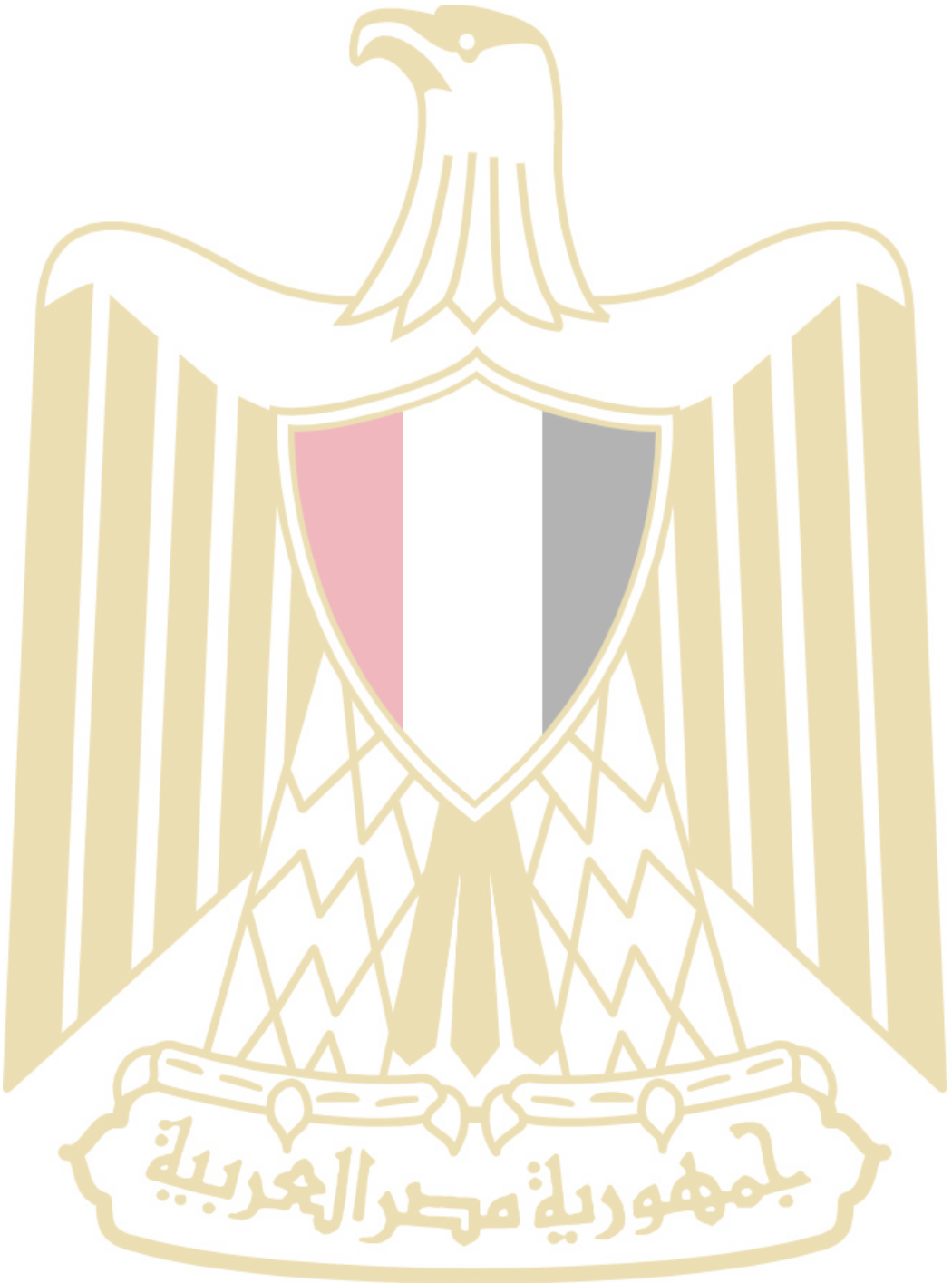
جمهورية مصر العربية

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development